الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وجهود تحرير تجارة الخدمات البينية

دراسة استشرافية للآثار المحتملة 2005-2015

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالب:

➢ زياني هاجر

الأستاذ المشرف:

➢ وصاف عتيقة

رقم التسجيل :	...../2017
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي:2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و العرفان

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا لإتمام هذا المجهود
و الذي ألهمنا الصبر طيلة هذه السنوات
و نحمده على ما أنعم به علينا من نعمتي العقل و بصيرة القلب.

كما نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى الأستاذ ة المشرفة :

"وصاف عتيقة"

التي أفادتنا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة طيلة إنجازنا لهذه المذكرة .

كما اشكر اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

واتوجه بشكري إلى جميع افراد عائلتي على دعمهم
وصبرهم طوال فترة انجاز هذا العمل.

وفي الاخير لا يسعني إلا أن اشكر كل من ساعدني و مد لي
يد العون من بعيد أو قريب على اتمام هذا الموضوع

اسأل الله عز وجل أن يجازيهم عني خير الجزاء

مقدمة

تمهيد

تبنت الدول العربية منذ بدايات العمل العربي المشترك تشجيع التبادل التجاري فيما بينها كأحد أهم المداخل الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وفي سبيل ذلك أبرمت عددا من الاتفاقيات استهدفت تحرير التجارة البينية كان أخرها البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي بدأ في عام 1998، ومنذ مطلع العام 2005 أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادل بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تضم كل من الدول التالية العراق وسوريا ولبنان السعودية ، البحرين، قطر ، الإمارات، عمان، اليمن، الكويت ، مصر ، ليبيا، فلسطين، تونس الجزائر، المغرب والسودان ، غير خاضعة للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، الأمر الذي قد ساهم في زيادة التبادل التجاري البيني في الأعوام القليلة الماضية.

وبوجه عام، لا تزال أدوات التكامل الاقتصادي العربي ترتكز على تحرير التجارة البينية للسلع غير أن عملية تحرير التجارة البنية في الخدمات أصبحت تلقى المزيد من الاهتمام في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث تقوم إحدى عشرة دولة عضو في المنطقة بالتفاوض منذ عام 2003، وذلك للتوصل إلى اتفاقية لتحرير التجارة البينية في الخدمات أسوة لاتفاقية العالمية للتجارة في الخدمات(جاتس)، على أن تتضمن التزامات بتحرير تجارة الخدمات بصورة اشمل من الالتزامات والتعهدات التي تعهدت بها الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية.

وعند قياس تجارة الخدمات بالصورة التقليدية المتعارف عليها سوف نجد أنها تعادل حوالي ربع حجم التجارة العالمية لإحصائيات سنة 2014، وهناك بلا شك قطاع كبير من التجارة الدولية في الخدمات لم يتم قياسه، وهي ليست الخدمات التي تعبر الحدود الوطنية فقط، وإنما تمتد لتشمل أيضا موردي الخدمات أنفسهم سواء أشخاص معنويين (كما هو الحال بالنسبة لفرع تابع لفرع أجنبي) أو أشخاص طبيعيين (كما هو الحال بالنسبة لانتقال الخبراء) أو مستهلكي الخدمات (مثل انتقال السائحين الأجانب الذين ينتقلون عبر الأراضي لاستهلاك الخدمة).

ونظرا للجهود المبذول من الدول العربية بغية التوصل الى اتفاق تحرير تجارة الخدمات البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ارتأينا أن تكون دراستنا حول تحرير تجارة الخدمات البينية للدول العربية وانعكاساتها المحتملة على إقتصادياتها.

أولا: الإشكالية

يؤدي قطاع الخدمات دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي حيث يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها توظيفا للعنصر البشري، وتكمن أهميته في عملية التنمية الاقتصادية بحيث يلبي مجموعة من الاحتياجات الأساسية للأفراد، كما آن قطاع الخدمات يسهم في تعبئة الموارد المالية عن طريق الجهاز المصرفي والتأمين، وفي الانتفاع بالموارد عن طريق خدمات الهياكل الأساسية كالنقل والمواصلات والإعلام وإيجاد الموارد من خلال التقنية التي تزيد الإنتاجية، وبالتالي فجميع هذه القطاعات هي قطاعات حيوية ومهمة حيث ترتبط عضويا بمخطط التنمية والنمو داخل الدولة، كما أنها توفر قدرا مهما من النقد الأجنبي لدى معظم أقطار العالم الثالث.

إن تحرير تجارة الخدمات هي عملية يتم بمقتضاها اتخاذ الإجراءات التي توسع فرصة تبادل الخدمات في التجارة البينية بين الدول العربية والتي يكون لها الأثر المباشر على الاقتصاديات المنطوية تحت مظلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ومن هنا تتبين لنا معالم المشكلة التي سنحاول حلها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الانعكاسات المحتملة لتحرير تجارة الخدمات البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كما يلي:

1. ما هو دور تجارة الخدمات في اقتصاديات الدول العربية؟
2. ما مدى تقدم الجهود المبذولة لتحرير تجارة الخدمات على المستوى الاقليمي؟
3. ما هي الآليات والميكانيزمات التي يجب على الدول العربية إتباعها من اجل زيادة حجم تجارة الخدمات البينية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التالية:

1. سيؤثر تحرير تجارة الخدمات البينية بشكل سلبي على التجارة الخارجية للدول العربية.
2. تؤدي تجارة الخدمات دورا ثانويا في اقتصاديات الدول العربية لتركيز معاملاتهم التجارية على تجارة السلعية.
3. تعتبر الجهود المبذول للتوصل إلى اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات على المستوى الإقليمي ضعيفة وفي حاجة للتكثيف.

4. أصبح لزاما على دول منطقة التجارة العربية الحرة تبني استراتيجيات جديدة للزيادة التعاملات في مجال تحرير تجارة الخدمات .

ثالثا: منهج الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المتبناة، اخترنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في طرح القضية العامة في شكل نظري ، آي لتحليل انعكاسات تحرير تجارة الخدمات البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقد اعتمدنا في أسلوب البحث وجمع المعلومات على أسلوب المسح المكتبي، وذلك بغرض التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بموضوع بحثنا، ونضرا لحداثة البحث فان معظم المراجع المعتمدة هي عبارة عن بحوث ودراسات نشرت في دوريات متخصصة أو قدمت في شكل أوراق بحث في الملتقيات العلمية، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، وكذلك الدراسات والبحوث على شبكة الانترنت التي تحتوي البيانات الإحصائية المتعلقة بتجارة الدول العربية.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

تتمثل أهم أسباب اختيار البحث في ما يلي:

1. اهتمامات الدراسات بموضوع تحرير تجارة الخدمات بين الدول نظرا لاهتمام الدول العربية بتنظيم الجولات وعقد اتفاقيات حول هذا الموضوع.
2. حداثة موضوع تحرير تجارة الخدمات في البحوث الاقتصادية واحتلاله لصدارة الأحداث على المستوى الاقتصادي سواء في الكتابات العلمية أو الملتقيات الدولية...

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال بحثنا هذا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ محاولة إبراز مدى مساهمة قطاع الخدمات في اقتصاديات دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال عرض لتطور نسبة مساهمة الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي
- ✓ محاولة تحليل مدى تأثير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية خلال فترة(2005_2015).
- ✓ المساهمة في البحوث والدراسات المهتمة بقضايا تحرير الخدمات في دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

سادسا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة الموضوع في أن تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ستكون له آثار تجارية واضحة سنحاول تبيانها من خلال تتبع تطور أرصدة موازين مدفوعات الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية.

سابعا: حدود الدراسة

1- **الإطار الزماني :** تم تحديد 2005-2015 في تحليل هيكل التجارة في الخدمات للدول العربية أي بعد الإعلان عن عقد الاجتماع الأول في إطار جولة بيروت من لمفاوضات الثنائية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، خلال فترة: 07-2004/10/10.

2- **الاطار المكاني:** اقتصرت في هذا البحث على دراسة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبالتحديد الدول الموقعة لاتفاقية بيروت النهائية

ثامنا: دراسات سابقة في الموضوع

من بين الدراسات السابق التي عالج جوانب متعلقة بموضوع دراستنا نذكر:

- وصاف عتيقة "أثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الاشارة إلى حالة الجزائر (2009_2010)، اطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر بسكرة لسنة 2013-2014، هدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح اهم بنود ومبادئ الاتفاقية العامة باعتبارها

الاطار العام لتحرير تجارة الخدمات والذي يضم اكبر عدد من البلدان على المستوى الدولي، وكذلك ابراز مدى مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاديات العربية بما في ذلك الجزائر من خلال عرض لتطور نسبة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ، مع محاولة تحليل مدى تأثير تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية بما في ذلك الجزائر خلال فترة الدراسة (1999-2009)، وقد انتهى البحث بان القطاعات الخدمية في الجزائر تتميز بالأداء الضعيف مما يجعلها غير قادرة على مزاحمة الشركات الخدمية العالمية، بحيث يبقى الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات، فوضعية ميزان المدفوعات مرتبطة برصيد الميزان التجاري الذي يتغير وفقا للتغيرات في أسعار النفط صعودا وهبوطا.

- تواتي فاطمة بن علي، واقع وافاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات العالمية" مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006-2007، هدف هذه الدراسة هو الكشف عن مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كونها تكاد تكون الفرصة الوحيدة المتاحة، حتى تكون الدول العربية جزء من حركة العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة، وما يحكمها من اتفاقيات ترعى حرية التجارة، وقد انتهى البحث بنتيجة انه يجب التركيز على مسار الشراكة العربية-العربية، قبل غيره من المسارات الاقليمية والدولية، لاسيما وان اعادة بعث مسار التكامل الاقتصادي العربي، من خلال قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على اسس تستند لمعايير وقواعد التجارة العالمية، تحتاج إلى تعزيز العلاقات العربية-العربية، وتنمية التجارة العربية البينية وتشجيع فرص الاستثمار، الامر الذي من شانه أن يرفع التكامل الاقتصادي العربي للمستوى الذي يسمح له بالتعاطي الايجابي مع التحديات الدولية والاقليمية الراهنة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بانها محاولة إبراز مدى مساهمة قطاع الخدمات في اقتصاديات دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال عرض لتطور نسبة مساهمة الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي مع تحليل مدى تأثير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية خلال فترة(2005_2015). مع محاولات استشراف تأثير الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات البينية و اليات تدعيم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات البينية وتطوير قطاعات الخدمات العربية

تاسعا: صعوبات الدراسة

تتمثل اهم الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذا البحث:

- قلة المراجع والمصادر الخاصة بتحرير الخدمات

_ اختلاف الاحصائيات من مصدر إلى أخر، ومن جهة إلى أخرى مما يؤدي في بعض الاحيان إلى تناقض في البيانات المتعلقة بالموضوع.

- حداثة الموضوع

هيكل البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة عامة وثلاث فصول وخاتمة عامة حيث:

- الفصل الأول: بعنوان جهود التكامل العربية، قمنا في المبحث الأول بتسليط الضوء على ماهية التكامل الاقتصادي واهدافه، أما المبحث الثاني يستعرض التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته مع ذكر بعض من اشكال التكامل الاقتصادي العربي، بينما المبحث الثالث ركزنا فيه على السوق العربية المشتركة واهم العقبات التي تواجه تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة.
- الفصل الثاني: بعنوان ماهية تجارة الخدمات، ويضم ثلاث مباحث، المبحث الأول عبارة عن نظرة عامة حول التجارة الدولية في الخدمات، والمبحث الثاني تطرق إلى الملامح العامة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات، واخيرا في المبحث الثالث نتناول الجهود الدولية لتحرير تجارة الخدمات وركز على اتفاقية الجاتس واتفاق الشراكة الاورومتوسطية.
- الفصل الثالث: بعنوان تحرير تجارة الخدمات في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويضم ثلاثة مباحث، المبحث الأول يستعرض : معلومات حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمبحث الثاني يوضح الية إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية والمفاوضات العربية لتحرير تجارة الخدمات، واخيرا في المبحث الثالث يتناول واقع تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية والانعكاسات المحتملة من تحريرها.

وفي الاخير حاولنا من خلال الخاتمة عرض ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج مع طرح تساؤلات جديدة قد تشكل مواضيع لدراسات لاحقة في هذا الموضوع، تعمل على إثراء الموضوع المعالج.

الفصل الاول

تمهيد:

ظهرت فكرة التكامل الاقتصادي كحل وسط بين حرية التجارة الدولية والمحلية التي تحد من الوصول إلى المستويات المأمولة من النمو، وقد ظهرت في هذا الإطار العديد من صيغ التكامل بين البلاد المتقدمة والنامية على حد سواء.

وقد أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى الدول إلى تحقيقه، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تمكن الدول من إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي اكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها.

أدى هذا الواقع الاقتصادي الدولي وما افرزه من الحاجة إلى مواجهة المشكلات الاقتصادية المعاصرة والتكتلات الاقتصادية، بالإضافة إلى الانتفاع من المزايا والعوائد التي يمكن أن يتيحها التكامل الاقتصادي إلى حذو الدول العربية في ذلك حذو دول العالم عموما في اتجاه التكامل.

وسنتناول في هذا الفصل التكامل الاقتصادي كمدخل في المبحث الأول تتخلله مطالب عن مفهومه، أنواعه أهدافه وصوره؛ أما المبحث الثاني فيتناول التكامل الاقتصادي العربي ، تعريفه، أهميته، مقوماته ومعوقاته أما في المبحث الثالث فيتناول السوق العربية المشتركة ونتطرق فيه إلى تعريفها، أركانها، أهدافها واهم العقبات التي تواجهها.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

لقد بات واضحا أن ظهور التجمعات الاقتصادية لم يكن بقدر ما يعود لفترة ماضية من الزمن خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث انتشرت عمليات التكامل لتشمل كل دول العالم تقريبا، بما يعني انه لم يعد هناك مجال للتفكير والتريث في سلوك هذا الاتجاه، فقد تأكدت ضرورة العمل وفق إطار تكاملي متعدد الأطراف، لأنه بات يشكل حاجة ملحة على امتداد الساحة الدولية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التكامل الاقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم التكامل الاقتصادي:

أولا: نشأة التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي "فاييز" عام 1950م، حيث بين أن التكامل الاقتصادي يجمع بين أسس نظرية التجارة الحرية أو الحمائية، لذا تأكدت أهمية التكامل الاقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين وأصبح جليا عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة ..الخ، حيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من ثمانيات القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاءة الإنتاجية من خلال استغلال الموارد بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية، وقد أخذت الدعوة إلى

التكامل تتوسع في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحالي، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة[1].

ثانيا: تعريف التكامل الاقتصادي

تعددت التعريفات التي أدرجت للتكامل الاقتصادي وسنستعرض التعريفات التالية:

- تعريف الاقتصادي **بيار بلاسا:** "عرف التكامل الاقتصادي على انه حالة وعملية، فهو عملية: لانه ينطوي على التدابير والإجراءات التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وهو حالة: لأنه يعمل على إلغاء صور التفرقة بين اقتصاديات دول الأطراف وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة التحام وانسجام."[2]

ركز بيار على أن التكامل يلغي صور التفرقة الاقتصادية بين الدول، كما يلغي التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول الأعضاء.

- ويعرف لبيب شقير التكامل الاقتصادي بأنه:" عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، تتحدد درجاته المتصاعدة– والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الكامل_ حسب ما يحقق على شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف"[3].، أن إقامة التكتل الاقتصادي بأشكاله المتعددة يتطلب وجود إرادة سياسية واعية بحيث تقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعة المتكاملة، وتستخدم فيها وسائل وأدوات متنوعة ومتباينة لتحقيق هذه الأهداف التي تعتمد عليها طبيعة هذه الوسائل والأدوات ومداها.

---

[1] حسين عمر، **الاقتصاد والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة (مصر)، 1998، ص،5

[2]. اكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي _ التكتلات الاقليمية البديلة**، ط1، مصر، مكتبة مدبولي، 2002، ص.3.

[3] محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها،ج1**، مركز دراسة الوحدة العربية ، بيروت (لبنان)، ص.62

- أما تعريف جونار ميردال يرى أن التكامل: " العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال كل الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، وليس فقط على مستوى دولي، بل أيضا على المستوى القومي"[1] .

ركز جونار ميردال في تعريفه على أن التكامل هو عملية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين مختلف الوحدات بحيث تسمح بتحقيق فرص متكافئة أمام جميع عناصر الإنتاج.

✓ نستخلص من التعاريف السابقة أن التكامل هو عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما انه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الاعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دول عضو.

المطلب الثاني: أنواع التكامل الاقتصادي

نجد عدة أنواع من التكامل الاقتصادي نذكر منها:

1. **التكامل من حيث طبيعته:** و يقصد بها جوهرة عملية التكامل الاقتصادي و هناك نوعان هما[2]:

أ. **التكامل الرأسي:** يشمل هذا النوع مراحل الإنتاج أو النشاط الاقتصادي بدءا من أول مراحل وصولها إلى آخرها أي هي الأطراف المتكاملة التي تعمل على إنتاج سلعة ما حيث تتكامل فيما بينها حسب مراحل معينة حيث لهذا النوع مميزات من بينها عملية التوجيه و التحكم في الأنشطة الاقتصادية قصد الوصول إلى منشأة متكاملة رأسيا. بحيث يكون تنظيمها داخلي و ليس خارجي من مؤسسات أخرى. وقد اقترنت فترة التكامل الاقتصادي الرأسي بمراحل الازدهار و الاستقرار الاقتصادي.

[1] رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي معوقاته وافاقه**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1994–1995، ص.4

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا اقتصادية معاصرة**، مكتبة دار الآداب، الإمارات العربية المتحدة، 1998، ص ،25.26

ب. **التكامل الأفقي:** هو تكامل ينحصر على منطقة معينة بحيث يهتم بمرحلة واحدة و هي تجانس بغض النظر عن أي مراحل الإنتاج الأخرى، و يقوم هذا الأخير بالجمع بين التخصص والتوسيع باتجاه البحث عن بدائل لأصناف أو أنواع أخرى من السلعة.

2. **التكامل من حيث نطاقه:** يقصد بها التكامل على النطاق الوظيفي و النطاق المكاني:

أ. يشمل النطاق الوظيفي ما يلي:

- التكامل على مستوى وحدة اقتصادية تربطها علاقات تكاملية و توزيع حلقات السلسلة الإنتاجية.
- التكامل بين عدة وحدات اقتصادية أي تكامل مجموعة من المؤسسات و الشركات.
- التكامل على مستوى الأسواق المالية أو أسواق السلع و الخدمات[1]

1. **التكامل من حيث النطاق المكاني:**

و يتمثل هذا النطاق في الخضوع لعملية التقييم الجغرافي و يشمل ما يلي:

- التكامل على مستوى الاقتصاد الوظيفي أي تكامل على المستوى الداخلي للدولة كتكامل بعض المؤسسات الإنتاجية المحلية.
- التكامل الإقليمي و يكون بين ذات الأنشطة المنظور إليها من نطاق مكاني معين قد تقتصر على إقليم محلي معين
- التكامل الدولي عندما يشمل هذا التكامل معظم دول العالم حيث يعتبر تحقيق للاقتصاد الدولي من الأهداف الرئيسية التي تسعى البلدان المتكاملة لتحقيقها.
- الشركات المتعددة الجنسيات و هي عبارة عن مؤسسة مركزها في بلد و تمارس نشاطها في دول مختلفة بواسطة فروع لها حيث يتجاوز عملها إلى الإنفاق على التدخل المباشر و القيام بتنفيذ المشاريع.

[1] المرجع السابق، ص27

- المشتركة بين الدول المتابعة لنظم اقتصادية و اجتماعية مختلفة[1].

المطلب الثالث: أهداف التكامل الاقتصادي

أن التكامل الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد الدولي بقدر ما هو توجه دائم، تسعى إليه دول العالم باختلاف مراحل تطورها وحجم مواردها وتباين دوافعها ومن أهداف التكامل نجد:

1. **أهداف اقتصادية:** تتمثل في: [2]

- توسيع حجم الأسواق: تعاني اقتصاديات الدول خاصة الرأسمالية من مشكل ضيق الأسواق وصعوبة تصريف منتجاتها، فتلجا إلى التكامل لتصبح الأسواق أوسع وتشمل جميع الدول الأعضاء ويترتب عن ذلك زيادة إنتاج المشروعات لمقابلة الزيادة في الطلب على منتجاتها وبالتالي تشغيل الطاقات المعطلة كما يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير.
- تحسين شروط التبادل التجاري: يعمل التكامل الاقتصادي على تمكين الدول الأعضاء من تحديد وتعديل شروط التبادل التجاري فيما بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصالحها الخاصة.
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية: وهذا ما يسعى إليه التكامل الاقتصادي من إمكانيات متمثلة في توسيع حجم السوق وتوفير اليد العاملة والتقليل من تكاليف الاستثمار والزيادة في عوائدها.
- يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية: بحيث يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية

---

[1] علي القزويني، **التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة**، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس(الجماهيرية الليبية العظمى)، 2004، ص،282

[2] مقدم عبيدات، "**التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص،34

2. أهداف سياسية:

قد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي سياسيا ويحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين اتحاد سياسي فيما بينها، ولكن يقوم من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الاتحاد السياسي منذ البداية، فيبدأ بتكتل اقتصادي في شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلا. على أمل أن يمهد هذا الاتحاد الجمركي، أو تلك السوق المشتركة الطريق أمام الاتحاد السياسي بان يشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية وبان يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور مما يسهل معه في النهاية، بحيث تحقق التوحيد السياسي.

3. أهداف عسكرية:

وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية من الدول الداخلة فيه في مواجهة العالم الخارجي، ومن أمثلة ذلك ما نادى به بعض المفكرين الأوربيين بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوربي بقصد تقوية اقتصاديات أوروبا، حتى تكون وحدة لها قوتها السياسية والعسكرية فتقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والروسي ولاتساق أهدافهما، مما قد يقوي فرص السلم العالمي[1].

المطلب الرابع: صور التكامل الاقتصادي

يفرق المحللون الاقتصاديون بين سبعة صور من التكامل الاقتصادي وهذا يفيد كثيرا في فهم المصطلح الخاص بالتكتل الاقتصادي، يمكن التمييز بين هذه الصور على النحو التالي :

أولا: اتفاقية التجارة التفضيلية

من اجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية، والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت

[1] إكرام عبد الرحيم،المرجع السابق، ص54،55.

جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كليا، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول الغير الأعضاء في منطقة التفضيل، ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تفرضها الدول الأوروبية على وارداتها من الدول النامية[1].

ثانيا: منطقة التجارة الحرة:

يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية والإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بينها الدول الأعضاء في المنطقة مع الاحتفاظ كل دولة عضو بتعريفاتها الجمركية اتجاه بقية دول العالم. وكانت منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) تعد أكثر مناطق التجارة الحرة بروزا لعدد من السنوات فهنا تقر الدول الأعضاء إذا كانت السلع مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر الحدود بدون رسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة[2].

ثالثا: الاتحاد الجمركي

في هذه الدرجة يتم إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وفي هذه النقطة يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، إضافة إلى ذلك يتم توحيد الرسوم أو التعريفة الجمركية لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي فتصبح الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء المشتركة إقليما جمركيا واحدا، كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي ليس لها الحرية في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجة عن الاتحاد أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحوال تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من درجات التكامل الاقتصادي وتسمح بالتكامل بين

[1] سامي عفيفي حاتم،**التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**،ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة(مصر)، 1994، ص،286

[2] علي عبد الفتاح ابو شرارة، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، الاردن، 2007، ص،410

الأسواق بدرجة اكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادات الدول الأعضاء.[1]

رابعا: السوق المشتركة

تشمل السوق المشتركة إلى جانب الخصائص اللازمة توفرها في الاتحاد الجمركي على خاصية انتقال السلع والخدمات وحريتها وخاصة حرية انتقال عناصر الإنتاج من بينها العمل ورأس المال، وعلى ذلك تشكل هذه الدول الأعضاء سوق موحدة يتم في إطار انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة حيث يعتبرها بعض الاقتصاديين المرحلة الأكثر تقدما من سابقاتها ، وتعتبر السوق العربية المشتركة مثال ذلك في قيام حركة الأسواق، وهذا ما يترتب عليه زيادة مجالات الإنتاج وتحقيق استغلال امثل لعناصر الإنتاج المتاحة وبذلك تصبح الدول الأعضاء سوقا واحدة تنتقل بداخلها السلع المحلية بحرية تامة، كما يصبح في استطاعة العمال العمل في أي منطقة[2].

خامسا: الوحدة الاقتصادية

في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج، بل يشمل توحيد السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل، ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء[3].

سادسا: الاتحاد النقدي

قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر

[1] موريس شيف ول، الن وينترز، **التكامل الاقليمي والتنمية**، ترجمة كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراءة الشروق الأوسط، القاهرة(مصر)، 2002، ص79

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم،**العولمة والتجارة الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية(مصر)،2009،ص169.

[3] عبد الوهاب رميدي،"**التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**"،اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية،جامعة الجزائر،2006،ص،14

الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فان الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر.

فيتم هنا إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شانها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول، ويقوم هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد[1].

سابعا: الاتحاد الاقتصادي التام

يعتبر التكامل الاقتصادي التام أخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فانه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه.

كما يكمن القول انه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات[2].

[1] سمير محمد السيد حسن، محمد محمد الينا، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية (مصر)، 2005، ص،259.

[2] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص،15.

المطلب الخامس: مقومات التكامل الاقتصادي

مما لا شك فيه أن تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات وشروط يقوم على أساسها، و يمكن التمييز بين المقومات غير الاقتصادية و المقومات الاقتصادية:

اولا: المقومات الاقتصادية:

1. توفر الموارد الطبيعية: إن هذا المقوم يعتبر أساسا مهما يتم الاستناد إليه في قيام التكامل الاقتصادي ونجاحه، إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكاملة، ولا يكفي توفر هذه الموارد لقيام التكامل، بل من الضروري أن تكون هذه الأخيرة قابلة للاستهلاك حتى يمكن الاستفادة منها[1].
2. توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية: تعتبر عناصر الإنتاج من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه، كما يتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة، كما يتيح لها في الوقت نفسه تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وزيادة التعاون الاقتصادي ما بين الدول المتكاملة.
3. التقارب في المستويات الاقتصادية: ويقصد به أن تكون الدول المتكاملة ذات مستوى متقارب في التنمية، حتى يكون التكامل مفيدا لجميع الدول ولا يفيد البعض على حساب الأخر، لان التباين سوف يؤدي إلى المزيد من الفوارق، وعليه كلما كان المستوى متقاربا كان التكامل سهلا وأكثر نفعا، والعكس كلما كان التباين كبيرا كان تحقيق التكامل صعبا واقل نفعا.
4. ضرورة التدرج والآلية: يجب أن يكون التكامل تدريجيا وآليا، بشكل يسمح للاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد واليا، لان التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل بحيث لا

[1] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان(الاردن)، ص234

يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، كما يجب الاتفاق على صيغة تدريجية والية تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد.

5. تعدد الأطراف: بمعنى تعدد الدول المكونة للعملية التكاملية بحيث لا يكون عددها محدودا مما يجعل السوق الكلية محدودة، ولا يكون كثيرا بحيث يكون من المستحيل التوفيق بين مصالح الجميع[1].

6. الإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب:[2] أي شعور أطراف العملية التكاملية بان الكل يمكن أن يستفيد بدرجات متقاربة في جميع الحالات، وعلى العكس فان تصور هذه الأطراف أن هناك أطرافا تستفيد وأخرى تسخر من شانه أن يعيق العملية التكاملية.

7. توفر الطرق ووسائل النقل والاتصال: إذ يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح التكامل الاقتصادي، لأنه حتى وان توفرت المقومات الأخرى فان مدى التكامل وفعاليته يبقى محدودا طالما افتقرت الدول المتكاملة الى طرق ووسائل النقل بينها سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو النقل الجوي، لهذا انتبهت الدول المتقدمة منذ مدة إلى أهمية هذا العامل وحيويته في ربط الأقطار بعضها البعض وربط الدول الأخرى بها لذلك قامت بتطويره.

8. التقارب الجغرافي: يمكن اعتبار هذا المقوم من أهم المقومات لقيام تكتل إقليمي، ذلك أن واقعية الجوار يمكن أن تحقق حدا من التقاء المصالح وتوافق الأهداف، وتخلق قدرا من القيم والأنماط السلوكية المشتركة، إلا أن التجاوز الجغرافي قد لا يكون كافيا لوحده إذا كانت الدول المتجاورة لا تقبل الانضمام إلى تكتل إقليمي واحد.

9. انسجام السياسات الاقتصادية: يعد من احد اهم مقومات زيادة المبادلات داخل المنطقة، وخاصة التنسيق بين السياسات الجمركية، والتجارية والنقدية والضريبية، ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد هذه

---

[1] بوباية ذهبية ريمة، "**معوقات التكامل الاقتصادي العربي وسبل تحقيقه**"، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)،2004–2005، ص30–31

[2] محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**،ج2،، مركز دراسة الوحدة العربية ، بيروت (لبنان)، ص841

السياسات ولكنه يتطلب تنسيقها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة يمكن من خلالها تحقيق التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية[1].

ثانيا: مقومات غير اقتصادية[2]

رغم أهمية المقومات الاقتصادية في تشكيل التكامل ونجاحه، إلا أن قيام التكامل الاقتصادي يتطلب وجود مجموعة أخرى من المقومات والتي لا يمكن أن تكون له قائمة من دونها، ومن هذه المقومات نجد:

1. المقومات السياسية: يتمثل أبرزها في وجود أنظمة ذات طبيعة سياسية متماثلة حتى يكون أساس لوجود ونجاح تكامل اقتصادي تام، أما إذا حدث العكس، أي عدم التماثل بين الدول في طبيعة نظامها السياسي فانه يشكل أهم عائق أمام توجه الدول نحو التكامل فيما بينها.
2. المقومات الاجتماعية والثقافية: تعتبر المقومات الاجتماعية والثقافية عاملا أساسيا ومهما للتكامل، حيث أن اختلاف العادات، والتقاليد والقيم، والدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التكامل إلى حد كبير، كذلك كلما كانت الروابط الثقافية والاجتماعية قوية كالتاريخ، والحضارة، وتقارب الثقافة، واللغات، والمستوى التعليمي والصحي، كلما يعطي فرصة كبيرة لقيام منطقة إقليمية ويجعلها أكثر قدرة على المساهمة في حل مشاكل المنطقة وذلك بمعرفتها الكبيرة بموقف الأطراف.

[1] غانية نذير،" **دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة قطاع الصناعة**"، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة(الجزائر)، 2009، ص11-12

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 233

المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي

تعددت محاولات التكامل الاقتصادي العربي وتنوعت بدرجة كبيرة بحيث يمكن ارجاعها إلى تاريخ نشأة جامعة الدول العربية على استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودفعت العواطف القومية العربية الجياشة العديد من الدول العربية إلى محاولة اكتشاف مقوماتها الاقتصادية الهائلة والبحث في إمكانية استغلالها على أساس إقليمي انطلاقا من أن العالم العربي يشكل في مجموعة إقليما اقتصاديا قائما مستقلا بذاته،

وتعد الدول العربية من بين أوائل التجمعات الإقليمية الدولية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها وجرت هذه المحاولات في إطار مراحل تاريخية مختلفة فرضتها الحياة الاقتصادية العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر

المطلب الأول: نشأة وتعريف التكامل العربي الاقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة وتعريف التكامل الاقتصادي العربي

أولا: النشأة

تعد فكرة التكامل العربي من أقدم الأفكار المطروحة على الصعيد العربي منذ الاستقلال، و لقد تبلورت أولى تلك الجهود في قيام الدول العربية سنة 1935م بإنشاء المنظمة ذات الأجهزة و الآليات و المواثيق التي تنظم أعمالها و قد سبق قيامها اتفاقية الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي سنة 1950م و من ذلك التاريخ لم

تنقطع محاولات إقامة تكتل اقتصادي عربي يحفظ مصالح أعضاءه و يعزز قدراتهم التنموية[1].

[1] أسامة المجدوب، **العولمة و الإقليمية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة(مصر)، 2001، ص115

ثانيا: تعريف التكامل الاقتصادي العربي

للتكامل الاقتصادي العربي عدة تعاريف نذكر منها:

- ويعرف التكامل الاقتصادي العربي بأنه: "تلك العملية التاريخية طويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة ومتطورة في البلدان العربية التي تتجسد في تطوير القوى الإنتاجية لنيل التحرر الاقتصادي من السيطرة الأجنبية"[1].

ركز هذا التعريف على أن التكامل الاقتصادي العربي هو خلق قاعدة اقتصادية منسجمة في البلدان العربية عن طريق عملية تاريخية طويلة بغرض التحرر من التبعية الأجنبية.

- وفي تعريف أخر التكامل الاقتصادي العربي هو: "إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها مقابل إعادة فصلها عن الاقتصاد الرأسمالي، بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة فيما بينها، تشكل القاعدة المادية الضرورية على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة، باعتبار أن الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير العربية"[2].

ركز في هذا العريف على أن التكامل الاقتصادي العربي هو عملية يتم بموجبها دمج الوحدات الاقتصادية للدول العربية وذلك من اجل خلق وحدة اقتصادية كبيرة بهدف الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية لكن مع فصلها الاقتصاد الرأسمالي.

- ويمكن تعريفه أيضا بأنه: " عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، بينها عامل جغرافي أو سياسي او اجتماعي مشترك بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة تهدف من خلاله هذه

[1] لويشي إيمان، "**دور التجارة العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، دراسة تحليلية للتجارة العربية البينية(2008_2012)**"، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)،2013–2014، ص30

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2009،ص31

الدول، إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى".

من خلال التعاريف السابقة نرى ان التكامل الاقتصادي العربي هو عمل إداري من قبل الدول العربية يتم بموجبه إزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، بهدف زيادة ودعم القدرات الاقتصادية والاجتماعية تسهيلا لعملية التنمية لصالح الجماهير العربية.

المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي

إن المحاولات الكثيرة لتكوين تكامل اقتصادي عربي سواء خص بعض الدول العربية أو شملها و هو نابع من الرغبة في تحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها و أهم هذه الأهداف ما يلي:

1. **الأهداف الاقتصادية:** لتحقيق التقدم و الازدهار لابد من تكامل الدول العربية من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و استعمال النقائص و تتمثل في ما يلي:[1]

أ. القضاء على التبعية الاقتصادية الرأسمالية و ذلك بتطوير الهياكل الاقتصادية و توسيع القاعدة الإنتاجية بتنويع المنتجات لتقليص من الاعتماد على الصناعات الاستخراجية.

ب. توفير الإمكانية الضرورية لتنمية الاقتصادية العربية و تحرير الثروات العربية من الاستقلال الخارجي.

ج. العمل على زيادة الترابط والتماسك بين الدول العربية والوصول إلى تحقيق التقارب في المستويات.

د. العمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تخدم مصالح الأمة العربية.

ه. تحقيق التطور في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

[1] احما حمة فيروز،شوقي بالي، عمان العلمي، "**التكامل الاقتصادي العربي**"، مذكرة ليسانس، تخصص اقتصادي دولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة(الجزائر)، 2012-2013، ص،13.

2. **الأهداف السياسية:** ويمكن ذكرها في نقاط التالية:[1]

أ. يعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة لتحقيق الوحدة السياسية، وهذا دليل على أن التكامل يخدم المصالح السياسية.

ب. دعم القضايا العربية المصيرية في المحافل الدولية كهيئة الامم المتحدة.

ج. ضم الأصوات لكل الأطراف العربية وعدم تركها مشتتة ومنقسمة مما لا يخدم المصالح العربية المشتركة وهذا لتصبح الدول العربية صوتا واحدا.

د. تحقيق الهدف السياسي من اجل تحقيق تنمية شاملة فبعد تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لهدفه السياسي فانه يعمل على تحقيق التنمية الشاملة.

المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

أن الوطن العربي يحتوي على مقومات التكتل الاقتصادي، التي لو تم وضعها في الاعتبار لحدث التكتل الاقتصادي العربي كتكتل قوي بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية المنتشرة في ربوع الكرة الأرضية وهذه المقومات هي:

1. المقومات الغير اقتصادية:

تمتلك البلدان العربية روابط قومية ودينية ولغوية وتاريخية وعادات وتقاليد متقاربة جدا بين شعوبها ، حيث أن جل سكان الوطن العربي يتكلمون اللغة العربية، ووحدة الدين فالدين الإسلامي هو دين يعم معظم بقاع المناطق العربية على الرغم من وجود أقليات مسيحية في كل من سوريا، لبنان ومصر، إلا انه لا يوجد اية مشاكل معهم ممكن أن تؤثر على تحقيق التكامل[2].

[1] محمد السانوسي، محمد شحاتة، **التجارة الدولية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية (مصر)، 2007، ص344

[2] فتيحة ونوغي، فريدة لقرط، **التكامل الاقتصادي العربي بين المقومات والمعوقات، الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي كالية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الاوربية**، جامعة فرحات عباس سطيف،(الجزائر)،08_09 ماي 2004، ص4

2. المقومات الاقتصادية:

بالنسبة للمقومات الاقتصادية فلقد أثبتت الدراسات للوطن العربي على امتلاكه لمقومات خاصة باستطاعتها أن تزيد من فعالية التكامل الاقتصادي، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- الموقع الاستراتيجي حيث يحتل الموطن العربي موقعا ذو أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، حيث يحتل مركزا بين ثلاث قارات هي أسيا،إفريقيا وأوروبا، ويطل أيضا على بحار عديدة هي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي وبحر العرب، بالإضافة إلى أهميته من حيث ربط بلاد العالم بعضها ببعض.
- اتساع السوق العربية، واتساع هيكل توزيع التجارة، وهو ما يسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الإنتاج الاقتصادي[1].
- توفر المورد البشري في الوطن العربي وهو يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح.
- توفر الموارد الطبيعية من أراضي زراعية وغابات ومراعي وثروة حيوانية، وثروة بترولية، وثروة مالية، وثروة معدنية، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل بعد الاستغلال الأمثل[2].

المطلب الرابع: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

هناك الكثير من العوامل التي حالت دون تطوير التجارة البينية العربية والتوصل إلى حالة من التكتل ضمن صياغة مصالح المجموعة في مواجهة العالم الخارجي، وتجدر الإشارة إلى أن المشكلات التي كانت تعوق التكامل العربي مازالت كثيرة يمكن تقسيمها إلى:

[1] حنان بالراشد، "**دور التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كأداة مساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**"، مذكرة ماستر اكاديمي، في العلوم والتجارية ، تخصص تجارة دولية، جامعة الوادي(الجزائر)، 2014_2015، ص16

[2] جميلة الجوزي، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،(الجزائر)،ص26

1. **عوامل اجتماعية:** تتلخص في ما يلي: [1]

- المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها، احد أهم العوامل الاجتماعية التي أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي، وهي العلاقة التي سادتها مشاعر الغيرة والمقارنة والتفضيل والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة.
- الاختلافات الكبيرة والتباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية بحيث يضم الوطن العربي بين أقطاره، بلاد غنية وأخرى فقيرة.
- تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء والفقراء، وبالتالي خلف مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة.
- تفشي الأمية بشكل كبير في المجتمعان العربية.
- تفاقم المشكلات الناجمة عن الجهل وغياب الوعي السليم، ومن بينها مشكلات التطرف والإرهاب من جانب، والتقليد الأعمى ومحاكاة المظاهر الاجتماعية للمجتمعات الغربية من جهة أخرى.

2. **عوامل سياسية:** يمكن أن نذكر أهم العوامل السياسية المعرقلة لمسار التكامل الاقتصادي العربي:

- التخوف من التعدي على السيادة القطرية، وأزمة الثقة السياسية بين الدول العربية بعد أحداث هامة مثل مقتل الحريري، غزو الكويت، وانتشار الفتن الداخلية في العراق، لبنان، السودان والصومال[2].
- الاختلافات السياسية بين الحكومات التي عطلت العمل المشترك.
- رغبة بعض الدول في التمسك بالسيادة ومحاولات بعضها التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع لسابق، ص93،94

[2] احمد محمد فراج قاسم، **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ومقترحات إحيائه**، مقال منشور بمجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للإحداث، العدد 87، ديسمبر 2011، تاريخ الاطلاع 06 فيفري 2017 على الساعة 15:53، موقع الاطلاع: http// :kenanaonline.com/users/amfk/posts/389972

- عدم توفر الصدق والنية الحقيقية لإيجاد اتحادات اقتصادية فعالة وفاعلة.
- اختلاف النظم السياسية والميل إلى تفضيل المصلحة الفطرية على المصلحة القومية.
- انعدام الثقة ونقص الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية[1].

3. **عوامل اقتصادية:** هنالك العديد من العوائق الاقتصادية التي هددت المصالح العربية و هي:[2]

- وجود أنظمة وقوانين معيقة لحركة رؤوس الأموال العربية وتفاوت مستوى الحماية الجمركية وغياب الاستثمارات الأجنبية.
- انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة أدى هذا الأخير إلى انعكاسات خطيرة خاصة في مجال ترقية الاستثمار
- ضعف الروابط التجارية والصناعية وضعف الدعم المالي وغياب الثقة قي قطاعات الأعمال.
- تخلف البناء الهيكلي للعملية الإنتاجية واعتماد على عدد محدود من السلع والمواد.
- نقص المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالقوانين والتشريعات.
- تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.
- ضعف البني التحتية والقواعد الإنتاجية وارتكاز على صناعة غير متطورة.
- ارتفاع تكاليف نقل السلع وعدم توفر وسائل النقل.

المطلب الخامس: بعض من نماذج التكامل الاقتصادي العربي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التكاملات الاقتصادية التي تكونت في العالم العربي

[1] نور الدين دلال،«**رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي**»، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة بسكرة،(الجزائر)، 2005، 2006، ص17.

[2] بوعزيز تركية، زروق تركية، مرجع سابق، ص16

أولا: مجلس التعاون الخليجي[1]

1. **التأسيس:** ترجع خطوات تأسيس مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1975م، حيث جرت محادثات بين أمير الكويت ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وبعد مناقشان مطولة صدر عنها بيان مشترك دعا إلى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزيرا خارجية البلدين وتجتمع مرتين في السنة.

المجلس هو منظمة إقليمية تتكون من ستة دول تطل على الخليج العربي وهي: الامارات العربية المتحدة مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت.

وفي ماي 1976م، دعا امير الكويت إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية وإيجاد نوع من الوحدة القائمة على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها.

وإثناء انعقاد مؤتمر الاسلامي في القمة الاسلامية في الطائف في يناير 1981م، اجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة البحرين ودولة الكويت في قمة خليجية خاصة بهم، وتداولوا حول تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم وكان أمامهم المشاريع الثلاثة المقترحة من كل من المملكة العربية السعودية والكويت وعمان، وتناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع ثم أحيلت إلى لجنة من وزراء خارجية الدول الست للوصول بها إلى صيغة موحدة، ورغبة من هذه الدول الخليجية في تطوير التعاون فيما بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالرفاهية والاستقرار بحيث اجتمع ممثلو الدول الخليجية في 4 فبراير في مدينة الرياض، وقام رؤساء هذه الدول بالتوقيع على الميثاق في 25 ماي 1981م، حيث ولد رسميا مجلس التعاون الخليجي.

2. أهداف مجلس التعاون الخليجي

تحمل المادة 4 من النظام الأساسي للمجلس أهداف المجلس بالنحو التالي:

[1] احما حمة فيروز، شوقي بالي، عمان العلمي، مرجع سابق، ص، ص، 46،43

- تحقيق التناسق والتأمل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- تعميم الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة.

ثانيا: اتحاد المغرب العربي:

1. نشأة اتحاد المغرب العربي:[1]

ظهرت فكرت الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة في المغرب بتاريخ 1958/4/30م، والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي خصوصا المغرب، الجزائر وتونس، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964م لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983م.

اجتمع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 1988/02/17، وإصدار بيان زيرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/02/17م بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

[1] موقع الاطلاع: https://ar.m.wikipedia.org

2. أهداف اتحاد المغرب العربي:[1]

نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية:

- توثيق أواصر الإخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقهم.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الاشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المبحث الثالث: السوق العربية المشتركة

لقد نمت في الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية، بحيث تزايد الحديث مؤخرا عن أهمية الوصول إلى سوق عربية مشتركة تنتقل فيها السلع والخدمات ورؤوس الأموال بحرية دون قيود جمركية، وقد تطور الأمر لينتقل إلى مرحلة طرح المبادرات والأفكار ودراسة المنافع التي ستعود إلى الدول العربية جراء قيام هذا التكامل، ومن ابرز هذه التكتلات القائمة السوق العربية المشتركة

المطلب الأول: تطور السوق العربية المشتركة

ترجع فكرة إقامة سوق عربية مشتركة إلى عام 1964م، عندما عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية ذات برنامج زمني اشتمل على مراحل متدرجة يتم من خلالها تحرير التجارة من الضرائب الجمركية وقيود الاستيراد الأخرى، وأطلق على تلك الاتفاقية باتفاقية السوق العربية المشتركة، حيث انضمت كل من مصر وسوريا، الأردن والعراق سنة 1965م، وفي سنة 1967م انضمت كل من موريتانيا وليبيا

[1] موقع الاطلاع : http://www.aljazeera.com/specalfes/pages/da8782d7-a52a8-446b-b55e-7e5ae19d48c

واليمن، حيت كانت السوق خلال تلك الفترة منطقة تجارة حرة، ولم تنطوي على اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ولكنها حققت زيادة واضحة في حجم التجارة البينية لتلك الدول، ثم ظلت السوق قائمة حتى سنة 1980م، حيث تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل فتوقفت الدول الأخرى في السوق العربية المشتركة في تطبيق الاتفاقية، وفي عام 1998م اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشان اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق السوق بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم من خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب بدأ من 1999 إلى 2002م[1].

تحفظت سوريا والاردن على هذا القرار ورأتا الاكتفاء بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدم جدوى هذا القرار، وطلبت كل من اليمن وموريتانيا تأجيل تنفيذ التزاماتها خمس سنوات، أما العراق فلا يزال تحت الحصار الاقتصادي، أما مصر فقد وافقت على الإسراع بتطبيق القرار، لما ليبيا فقد ألغت الضرائب الجمركية على وارداتها دفعة واحدة[2].

المطلب الثاني: أركان السوق العربية المشتركة

يتضمن مشروع إقامة سوق عربية مشتركة مجموعة من الأركان تتمثل في:

1. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية: وذلك من خلال إلغاء الضرائب الجمركية المفروضة على تبادل السلع والخدمات والمنتجات بين الدول الأعضاء، وهذه تعتبر من الدعائم الأساسية لقيام السوق

[1] رحماني موسى، **التكامل بين خيار التخصص أو الاندماج، الملتقى الدولي، ملتقى التكامل الدولي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، جامعة سطيف (الجزائر)، يوم 08-09 ماي 2004، ص12

[2] المرسي سيد حجازي، **تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة، محاضرة ضمن فعاليات ندوة السوق العربية المشتركة**، 22 مارس 2002،جامعة بيروت العربية، ص 4.

العربية المشتركة وتساهم في توسيع إطار المعاملات في نطاق السوق وزيادة حجم الطلب على المنتجات[1].

2. حرية انتقال رؤوس الأموال: خص موضوع انتقال رؤوس الأموال واستثمارها في البلدان العربية باهتمام منضمات العمل العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية، لاسيما بعد تأسيس المجلس الاقتصادي العربي بموجب المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لسنة 1950م، وقد تضمن القسم الثاني من الاتفاقية ثلاث فقرات تعالج موضوع رؤوس الأموال وهي:

أ. تجيز الحكومات والمنظمات وانتقال رؤوس الأموال تمكينا لرعاياها والمقيمين فيها من الاشتراك قي مشاريع الأعمار المتفق عليها بين أطراف العلاقة وهذا لحماية رؤوس أموالها التي انتقلت إليها من التسرب خارج البلاد العربية المنظمة لهذه الاتفاقية.

ب. لا تخضع رؤوس الأموال المنقولة من بلد عربي لأخر وفق أحكام المادة 2 من هذه الاتفاقية لأية رسوم أو ضرائب جمركية أو استثنائية تعرقل ذلك الانتقال.

ج. تجهيز الحكومات في كل الدول العربية لرؤوس أموال العربية التي ترد إليها بعد توقيع الاتفاق بالعودة إلى موطنها الأصلي[2].

د. حرية انتقال الأشخاص والقوى العاملة: أن تحرير انتقال الأشخاص يعتبر ركنا هاما من أركان السوق المشتركة، ومنه فان تحرير القوى العاملة يعتبر من أهم عناصر التكامل الاقتصادي كما أن توزيعها بين الدول العربية يحقق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية، ويحقق التوازن بين الموارد الطبيعية وبين الأيادي العاملة المتاحة، كما أن انتقال اليد العاملة يؤدي إلى إنماء الشعور القومي بين الأقطار العربية، فهذا

[1] صلاح الدين السيسي، **الاتحاد الأوربي والعملة الأوربية الموحدة للسوق العربية المشتركة–الواقع والطموح**– مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية (مصر)، 2003، ص120

[2] وصاف عتيقة، "**آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر(1999–2009)**"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص:جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2013–2014، ص 143

يسمح بالتمازج والانصهار للعنصر السكاني المتماثل المشترك في العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المشتركة[1].

ه. حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي: يبدو جليا أن إقامة هذا الركن من أركان السوق العربية المشتركة، يرتبط بتطبيق الركن الأول المتعلق بحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال فلا يمكن لتحقيق حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي إلا بضمان حرية المواطنين العرب في الانتقال من قطر لأخر[2].

و. حرية النقل والترانزيت: يعتبر إقامة وتطوير شبكات النقل والاتصال الحديثة من البني الأساسية التي تدعم الجهود التنموية على صعيد القطر الواحد، كما يعتبر ربطهما قوميا وإقليميا ومن الشروط الأساسية لقيام اي صيغة من الصيغ التكامل الاقتصادي ووجود شبكة متطورة تعمل على تخفيض تكاليف إنتاج السلع والخدمات ومناطق الأسواق ومحليا وإقليميا[3].

المطلب الثالث: أهداف السوق العربية المشتركة:

تتميز السوق العربية المشتركة بمجموعة من الأهداف من بينها:

1. **توسيع نطاق السوق:** أن إلغاء التدريجي للضرائب الجمركية على انتقال السلع والخدمات بين دول السوق يؤدي إلى زيادة التصدير مما يمكنها من تحقيق عدة مزايا مثل خفض تكلفة الإنتاج، استخدام الطاقة المعطلة في المشروعات، وزيادة الكمية الإنتاجية.

[1] بوعزيز عفاف، زروق تركية، مرجع سابق، ص،20

[2] وصاف عتيقة، مرجع سابق، ص 143

[3] سمير الحدير، **التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، الدراسات الاقتصادية الاشتراكية**، معهد الإنماء العربي ، بيروت (لبنان)، 1978، ص141

2. **إقامة نظام للتجارة المتعددة الأطراف:** ان إطلاق حرية التحويل بين عملات الدول الأعضاء بالنسبة لمعاملاتها في نطاق السوق قد يؤدي إلى إقامة نظام متعدد الأطراف التجارة والمدفوعات بين هذه الدول في المراحل التالية للتطبيق.
3. **خفض معدلات البطالة:** ان توسيع نطاق السوق أمام المشروعات العاملة في الدول الأعضاء ينطوي على زيادة إنتاجها لمقابلة الزيادة الجديدة في الطلب، وبالتالي توفير فرص العمل أمام أعداد متزايدة من العمال وهذا يؤدي إلى امتصاص تفشي ظاهرة البطالة[1].
4. **تخفيض معدل التبادل التجاري:** وذلك من خلال توحيد سياسة دول السوق في تعاملاتها مع العالم الخارجي مما سيدعم قدرتها على مقاومة ضغوط الدول الصناعية المتقدمة، ويعتمد ذلك إلى حد كبير على مدى الثقل الاقتصادي لهذه الدول مجتمعة، ونسبة إنتاجها من بعض السلع الأساسية ذات السوق العالمي
5. **استغلال موارد الثروة المعطلة:** فقد تتوفر في دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في السوق المشتركة موارد كبيرة من الثروة الطبيعية غير المستغلة و ذلك لعدم توفر رؤوس الأموال اللازمة لاستغلالها أو عدم ضمان وجود أسواق كافية لتصريف المنتجات و لاشك أن العضوية في السوق المشتركة تنتج لهذه الدول فرصة استغلال هذه الموارد المعطلة عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة للاستغلال، و فتح أسواق لتصريف المنتجات، مما يؤدي في النهاية زيادة فرص العمالة و زيادة الدخل القومي[2].

المطلب الرابع: أهم العقبات التي تواجه تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة

هناك الكثير من الأسباب التي أدت إلى تعثر اتفاقية السوق العربية المشتركة ولم يتم تطبيقها بالشكل المطلوب، ولعل من أهم هذه الأسباب ما يلي:

[1] غانية نذير، مرجع سابق، ص 22

[2] صلاح الدين السيسي، مرجع سابق، ص 124.

1. **اختلاف النظم الاقتصادية:** ان اختلاف النظم الاقتصادية بين دول الأعضاء وان كان لا يحول دون قيام السوق المشتركة، إلا أنه سيلقي بضلاله على آليات عمل السوق، وعلى تفاوت معدلات نمو بعض الدول في إطار السوق [1]
2. **قيام تكتلات اقتصادية وانتهاج سياسية تجارية تفضيلية مقابلة:** أن قيام السوق المشتركة يحقق معدلا مرتفعا لنمو التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء على حساب معاملاتها مع دول معينة خارج السوق ومن ثم فان هذه الأخيرة قد تأثر على معدل نمو تجارتها مع دول السوق وبالتالي تسعى بدورها إلى الاندماج في تكتل مقابل الحد من أثار التدهور في معدل نمو تجارتها الخارجية عن طريق نجاح دول السوق في المحافظة على أسواقها القديمة أو توسيع نطاقها إذا ما نجح التكتل الجديد في توسيع نطاق التبادل بين الدول الأعضاء فيه بشكل ملموس كبديل لعلاقتها بدول السوق.
3. **تدخل الاعتبارات السياسية:** أن العديد من الدول العربية وخاصة الصغيرة منها مازالت تحتفظ بروابط ومصالح اقتصادية بدول كبرى تتيح لهذه الأخيرة أن تمارس ضغوطا من الممكن أن تصبح من العوامل المعرقلة لنجاح السوق المشتركة في التطبيق إذا ما وجدت في اتفاقية السوق المشتركة مساسا بمصالحها التقليدية في هذه الدول العربية.
4. **عدم تكافؤ القوى الاقتصادية للدول الأعضاء:** إن تفاوت موارد الثروة من دولة إلى أخرى يشكل ظاهرة ينعكس أثرها على حجم معاملاتها في إطار السوق المشتركة حيث يتسع ذلك للدولة ذات الاقتصاد القوي و الموارد الأكبر إمكانية تحقيق معدل النمو الاقتصادي يتجاوز ما يتاح للدول الأخرى بلوغه، و ما يصاحب ذلك من خطورة تغذية الإحساس بتحقيق نمو اقتصاديات بعض الدول على حساب غيرها الأعضاء[2].

[1] رفعت السيد عوضي، إسماعيل علي بسيوني، **الاندماج و التحالف وإستراتجية بين الشركات في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص202.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السوق الإفريقية المشتركة و الاتحاد الأوروبي، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004، ص 50.

❖ **الأعضاء الحاليون للسوق العربية المشتركة:**

انطلاقا من أن العضوية الكاملة في السوق العربية المشتركة مفتوحة أمام الدول الأعضاء بالمجلس، وبناءا على ذلك انضمت إلى السوق في بدايتها أربع دول وهي الأردن وسوريا، العراق ومصر التي صادقت على قرار (السوق رقم 17) عام 1964 ثم اتسعت الدائرة العضوية لتشمل أربع دول أخرى هي ليبيا عام 1977م، موريتانيا عام1980م، اليمن عام 1982م، فلسطين عام 2001م.[1]

[1] موقع الاطلاع: http://caeuarab.org/marketing-agree.html

خلاصة الفصل

توصلنا في نهاية هذا الفصل إلى:

- ✓ التكامل الاقتصادي هو: عمل اداري من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز امام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما انه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دول عضو.
- ✓ وتتمثل أهدافه في: توسيع حجم السوق، تحسين شروط التبادل التجاري، تسهيل عملية التنمية الاقتصادية،
- ✓ اما مقوماته فهي: توفر الموارد الطبيعية، توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية، ضرورة التدرج والآلية، تعدد الأطراف، توفر الطرق ووسائل النقل والاتصال.

كما تطرقنا إلى التكامل الاقتصادي العربي وقد عرفناه بأنه عمل إداري من قبل الدول العربية يتم بموجبه إزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، بهدف زيادة ودعم القدرات الاقتصادية والاجتماعية تسهيلا لعملية التنمية لصالح الجماهير العربية،

وتكمن أهم أهدافه في: العمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعوب العربية، القضاء على التبعية الرأسمالية، العمل على زيادة الترابط والتماسك بين الدول العربية، تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، دعم القضايا العربية المصيرية.

ونتيجة التكامل الاقتصادي العربي ظهرت السوق العربية المشتركة التي تهدف إلى إلغاء القيود الجمركية بين الدول بهدف زيادة المبادلات التجارية والتوسع والانفتاح الاقتصادي وتخفيض معدل التبادل التجاري من خلال توحيد سياسة دول السوق في تعاملاتها مع العلم الخارجي.

الفصل الثاني

تمهيد:

تقوم الخدمات بدور نشط وهام في عملية التنمية الاقتصادية ويرتبط قطاع الخدمات بقطاعات عديدة من الأنشطة الاقتصادية منها القطاع الصناعي والزراعي، وقد بذلت جهود كبيرة لتحرير تجارة الخدمات على المستوى الدولي والإقليمي، وصيغت مبررات كثيرة لهذا التحرير، وهذا ما سنستعرض له في الفصل من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** نظرة عامة حول التجارة الدولية في الخدمات
- ✓ **المبحث الثاني:** الملامح العامة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات
- ✓ **المبحث الثالث:** الجهود الدولية لتحرير تجارة الخدمات

المبحث الأول: نظرة عامة حول التجارة الدولية في الخدمات

تعد التجارة الدولية في الخدمات احد الموضوعات الهامة التي تطرقت إليها جولة أورجواي، فقد دارت المفاوضات حول تحرير التجارة الدولية في قطاع الخدمات، وإخضاعها لأسس التجارة متعددة الأطراف لما لهذا القطاع من دور كبير في الاقتصاد العالمي، فهو أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها استيعابا للعنصر البشري، وفي تمايلي سنتطرق إلى مفهوم التجارة الدولية في الخدمات وأهميتها، كما سنقوم بالإشارة إلى محددات التجارة الدولية في الخدمات وتصنيفاتها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات

صعب على الباحثين تعريف التجارة الدولية في الخدمات وذلك لحداثة هذا المصطلح في الاقتصاد الدولي، وعلى الرغم من النمو المتزايد في قطاع الخدمات، إلا أن نسبة صغيرة فقط من ناتج هذا القطاع تدخل في مجال التجارة الدولية، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للخدمات والتي تجعلها اقل قابلية للاتجار الدولي مقارنة بالسلع.

- وتعرف تجارة الخدمات في الاصطلاح أنها: "النشاط الاقتصادي الذي ينصرف إلى التجارة في كل شيء غير منظور أو غير ملموس، مقارنة بالتجارة في السلع التي تعتمد على التجارة في السلع المنظورة والملموسة"[1].

اعتمد هذا التعريف على خصائص الخدمة بصفة عامة من لا ملموسية وإنها غير منظورة.

- يمكن إعطاء تعريف التجارة الدولية في الخدمات بأنها: "تلك المعاملات الدولية في الخدمات والتي تتم بين المقيمين في دولة والمقيمين في دولة أخرى بغض النظر عن مكان إتمام هذه المعاملات"[2].

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS الاحكام والاثار**، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، (مصر)، 2015، ص 105

[2] فاطمة بوسالم، **"اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية_حالة الجزائر_ "**مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص ادارة مالية،جامعة منتوري. قسنطينة (الجزائر)،2010_2011، ص 17

ركز هذا التعريف على المعاملات الدولية للمجالات الخدمية التي تحدث بين الأطراف لدول مختلفة

- وعرفت التجارة الدولية في الخدمات من طرف **P.H.SNAP** بأنها:"عرض بواسطة مقيم في إحدى الدول يتقدم به إلى طالب الخدمة في دولة أخرى، وذلك بالنسبة للخدمات التي لا تندمج في السلعة بخلاف خدمات الأفلام، شرائط التسجيل، ومتلقي الخدمة قد يكون شخصا كما في حالة خدمات البنوك مثلا أو وحدة قانونية كالشركة (بالنسبة لخدمات الصيانة والإصلاح والإقلاع والهبوط)[1].
- وقد عرفت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) التجارة في الخدمات في نص مادتها الأولى بأنها عملية توريد خدمة ما:[2]

أ. من حدود إحدى الدول الأعضاء إلى حدود أي دولة عضو أخرى.

ب. داخل حدود إحدى الدول الأعضاء لمستهلك الخدمة من أي دولة عضو أخرى.

ج. من خلال التواجد التجاري لمورد الخدمة من عضو ما في أراضي أي عضو أخر.

د. من خلال تواجد الأشخاص الطبيعيين من دولة عضو داخل حدود أي دولة عضو أخرى.

نلاحظ أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات لم تعط مفهوم محدد لتجارة الخدمات بل اعتمدت كبديل لذلك أساليب تبادل الخدمات بين الدول الأعضاء.

يمكن تصنيف أساليب تبادل الخدمات إلى 4 أنماط :[3]

- تقديم الخدمة عبر الحدود السياسية للدولة: في هذه الحالة لا ينتقل أي من المنتج أو المستهلك، في حين تنتقل الخدمة من دولة إلى أخرى عبر الحدود السياسية للدول.
- تقديم الخدمة من حدود إحدى الدول الأعضاء إلى حدود أي دولة عضو أخرى، مثال ذلك تقديم الخدمات الاستشارية والنقل الخارجي بأنواعه جميعها (البحري والجوي).

[1] ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد، **"اتفاقية الجاتس وتحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية"**، المجلة القانونية والاقتصادية، (افريل 2010، جامعة المنصورة، (مصر)، ص 800.

[2] فاطمة بوسالم، مرجع سابق، ص18

[3] حسين الفحل، الجاتس وافاق التجارة العربية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية_ المجلد 23_ العدد الثاني_ 2007، ص 122،123.

- تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة: وفي هذه الحالة يتطلب الحصول على الخدمة انتقال الشخص غير المقيم إلى الدولة للحصول على الخدمة، أو أن قطاع الخدمات المقيم يقدم الخدمة إلى الشخص غير المقيم داخل الحدود السياسية للدولة، مثال السياحة والتعليم والعلاج الطبي ونفقات البعثات الدبلوماسية والترانزيت وغيرها من الخدمات التي يحصل عليها الشخص غير المقيم داخل الدولة.
- الحضور التجاري في الخارج: وهنا ينتقل المنتج إلى دولة المستهلك من اجل تقديم الخدمة داخل الحدود السياسية للدولة مثل انتقال رأس المال للاستثمار المباشر كإنشاء فروع المصارف، أو تقديم الخدمات البنكية، وقد عرفتها الاتفاقية بأنها تقديم الخدمة بواسطة مقدم الخدمة من دولة عضو من خلال الحضور التجاري في حدود أي دولة عضو.
- الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين: وقد عرفتها الاتفاقية: بأنها تقديم الخدمة بواسطة مقدم الخدمة إلى دولة المستهلك من خلا حضور الأشخاص الطبيعيين من دولة عضو إلى داخل دولة أخرى عضو، مثال خدمة الخبراء، واستبعدت الخدمات المتعلقة بالوظائف الحكومية البحتة نهائيا والتي تقدم بهدف غير تجاري ولا تنفذ ضمن شروط المنافسة، مثل خدمات البنوك المركزية والسلطات النقدية والضمان الاجتماعي أو انظمة التقاعد العامة، والخدمات المالية الأخرى تديرها المؤسسات العامة الحكومية لحساب أو بضمان الحكومة، أو باستخدام المصادر المالية الحكومية.

المطلب الثاني: طبيعة التجارة الدولية في الخدمات

يمكن تبيان طبيعة التجارة الدولية في الخدمات من خلال استعراض خصائصها والفرق بينها وبيت تجارة السلع:

أولا: خصائص التجارة الدولية للخدمات

تتسم التجارة الدولية في الخدمات بعدة خصائص التي تجعلها مميزة عن التجارة في السلع مثل:[1]

1. أن عملية إنتاج الخدمة واستهلاكها يجب أن يتم في نفس الوقت وفي نفس المكان لمعظم الخدمات، وهذا ما يلزم المستهلك للانتقال إلى البلد المنتج للخدمة لكي يستطيع تلقيها، أو ضرورة إجراء جانب من جوانب عملية الإنتاج في بلد المستهلك، وبناءا عليه فان بعد المستهلك دوليا وبعد المنتج دوليا وانتقال عناصر الإنتاج صفة تميز التجارة الدولية في الخدمات، وهذا يختلف عن التجارة في السلع في بلد ما وتنتقل عبر الحدود إلى بلد أخر ليتم استهلاكها.
2. بالنسبة للخدمات المنفصلة التي تتمثل في الأنشطة الخدمية التي لا تحتاج إلى انتقال الأفراد أو الشركات خارج حدود الدولة، مثل خدمات النقل المختلفة، فهذه الخدمات ممكن أن تصل إلى الافراد في الدول الاخرى دون الحاجة إلى انتقال هؤلاء الافراد إلى مقر شركات هذه الخدمات، وكذلك دون الحاجة إلى تمركز هذه الخدمات في الدول الاخرى ومن ثم فان تبادل الخدمات المنفصلة يتم بطريقة مشابهة لتبادل السلع، ولكن في معظم الحالات يتطلب الأمر تقارب بين منتجي الخدمات ومستهلكيها ويكون انتقال الافراد ورأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر هما الشكلين لتقديم الخدمات.
3. تقوم السلطات الوطنية بتنظيم أنشطة الخدمات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مثل تدخل الدولة في خدمات البنوك والتامين والمهن الحرة لضمان تحقيق أهداف سياسية الوطنية، ومن ثم فان معظم المعوقات في تجارة الخدمات تفرضها الحكومة من خلال اللوائح الحكومية وهي عوائق معقدة قياسها على عكس التجارة في السلع التي يفرض عليها رسوم جمركية يمكن تخفيضها بسهولة عن طريق عملية تعديل اللوائح الحكومية.

[1] حسن حجازي محمد، **أثار تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية في اطار اتفاقية جولة الاورغواي**، المعهد العربي للتخطيط، بدون سنة نشر،ص،10،11

ثانيا: الفرق بين تجارة الخدمات وتجارة السلع

يمكن توضيح الفرق بين تجارة الخدمات وتجارة السلع من خلال أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف في ما يلي:

1. أوجه الاتفاق:[1]

يرى البعض أن كلا من تجارة السلع والتجارة في الخدمات يقوم على أساس من نظرية الميزة النسبية التي قال بها ريكاردو وما أضيف إليها من تطوير على أيدي جون ستيوارت ميل ومارشال مع ما تم إدخاله من تعديلات على النظرية من طرف هيكشر واولين.

وبذلك تستطيع دولة ما القيام بإنتاج وتوريد خدمة إذا كانت تتمتع بميزة نسبية في عناصر إنتاجها، وهذا لا يخلف ما تحاول الانتقاد تقديمه من أسانيد جديدة لقيام التخصصات في تجارة الخدمات كضرورة توفير البنية التحتية والمهارات البشرية التي تتمتع بكفاءة عالية في التعليم والتدريب، وتدبير الاستثمارات الضخمة، ذلك أن هذه الأسانيد تؤيد صلاحية نظرية الميزة النسبية كأساس لتجارة الخدمات ولا تعارضها.

ويرى البعض أن هذا الرأي يلقى تأييدا لدى ديردورف الذي يقرر بان هناك خصائص في تجارة الخدمات تحتم القول بخضوعها لنظرية الميزة النسبية، فهناك خدمات يتم إنتاجها كتلبية لتجارة السلع وبالتالي فليس لها سعر مستقل، كما أن بعض عناصر إنتاج الخدمة مثل الإدارة والخبرات الفنية يمكن استيرادها من بلد أجنبي تماما كما تستورد عناصر إنتاج السلعة في الخارج.

ويقترب من هذا الرأي ما يراه هيل وهيندلي لكنهما يشيران إلى تحفظ هام، ينبغي أخذه في الاعتبار وهو أن صناعة الخدمات تسيطر عليها الحكومات في كثير من الدول، ومن تم فهي تفرض بعض القيود والضوابط على إنتاج الخدمات وتوزيعها وتسعيرها، الأمر الذي قد يعطل ميكانيزم نظرية الميزة النسبية، اا

[1] وصاف عتيقة، مرجع سابق، ص 34

ملفين فانه يذهب إلى عكس ذلك، حيث قام بتطبيق النموذج البسيط الذي استخدمه هيكشر واولين فكانت النتائج مختلفة إلى حد كبير.

2. **أوجه الاختلاف:**

تختلف السلعة عن الخدمة من النواحي التالية:

أ. من حيث الشكل:

إذا كانت السلع عبارة عن أشياء مادية ومرئية فان الخدمات عبارة عن أشياء غير مادية وغير مرئية، ويؤثر هذا الاختلاف الأساسي على طريقة سير التجارة الدولية في الخدمات، فبينما تعتبر السلع عبر حدود بلد معين إلى منطقة جمركية في بلد أخر فان القليل من الصفقات الخدمية هي التي تشتمل على تنقلات عبر الحدود، وفي الواقع فان الخدمات القليلة التي تنتقل عبر الحدود هي تلك المتضمنة في سلعة مادية مثل تقارير المستشارين التي تكون محفوظة على أقراص الحاسب أما فيما يتعلق بمعظم الصفقات الخدمية فان القرب الجغرافي بين مورد الخدمة ومستهلكها يعتبر أمرا ضروريا مما يستوجب انتقال مورد الخدمة إلى بلد المستورد (على سبيل المثال انتقال موردو الخدمات والخبراء إلى البلدان المستوردة مؤقتا من اجل أداء الخدمات)، علاوة على الانتقال عبر الحدود فان الاتجار في لخدمات يحدث من خلال إقامة منشآت خدمية تجارية، ويعتقد أن حجم التجارة في الخدمات من خلال انتقال الأشخاص الطبيعيين أو إقامة فروع للمنشآت الخدمية يفوق حجم التجارة في الخدمات من خلال الانتقال عبر الحدود[1].

ب. من حيث طريقة الحماية:

من الفوارق الأساسية بين السلع والخدمات هي الطريقة التي توفر بها الحكومات الحماية للصناعات الناشئة، فحماية صناعة السلع تكون غالبا بفرض تعريفة جمركية إضافة إلى الإجراءات الحدودية الأخرى مثل القيود الكمية، ولكن نظرا للطابع غير الملموس للخدمات فانه من المتعذر منح الحماية لصناعة الخدمات

[1] مسعد محيي محمد، **الاتجاهات الحديثة في السياحة**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص 94،95

من خلال إجراءات يتم تطبيقها على الحدود، على أن الوسائل الرئيسية المتبعة لحماية الخدمات هي الأنظمة الوطنية، التي تنظم تأسيس وتشغيل صناعة الخدمات، فهذه الأنظمة قد تحظر على الموردين الأجانب تأسيس فروع للشركة الأم أو فرض شروط أكثر تشددا عليهم من تلك الطبقة على منتجي الخدمات المحليين.

ه. من حيث التسليم:

هناك فرق جوهري بين تجارة السلع والتجارة في الخدمات من حيث مضمون التسلي من فواسطة التسليم في تجارة السلع هي السلعة ذاتها: فإذا كانت السلعة عبارة عن رأس مال فني كان المضمون هو العدد والآلات والمعدات محل الاتفاق، وإذا كانت رأس مال نقدي كانت النقود هي الواسطة وأما في تجارة الخدمات فان واسطة التسليم هي الفرد مقدم الخدمة ذاتها بما يحمله من معارف بشرية تشكل جوهر الخدمة نفسها[1].

المطلب الثالث : تصنيفات التجارة الدولية في الخدمات

هناك عدة طرق لتصنيف التجارة الدولية في الخدمات تستند كل منها إلى معيار معين ومن تلك التصنيفات:

1. **تصنيف Ronald Shelp:** يصنف Ronald Shelp التجارة الدولية في الخدمات إلى ثلاث أنواع رئيسية على النحو التالي:[2]

- **خدمات متعلقة بالاستثمار:** مثل أعمال البنوك والخدمات المهنية وخدمات الفنادق وخدمات التوظيف.
- **خدمات متعلقة بالتجارة:** مثل النقل الجوي والبحري والبري.

[1] وصاف عتيقة ، مرجع سابق، ص 34، 35

[2] عادل احمد موسى ابراهيم، "**اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على سياسات اعادة التامين في الدول النامية مع دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**"، رسالة ماجستير غير منشورة في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان (مصر)، ص،ص. 25،26.

- **خدمات متعلقة بالتجارة والاستثمار:** مثل الاتصالات اللاسلكية والتامين وخدمات الكمبيوتر والتعلم وخدمات الصحية والتعمير والهندسة.

2. **تصنيف Richard Snap & Gary Sampson:** ركز كل من Richard Snap & Gary Sampson على الحاجة إلى قرب كل من عارضي وطالبي الخدمة كطريقة لتصنيف التجارة الدولية فيه، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل التالي:

	عدم تحرك المستهلك	تحرك المستهلك
عدم تحرك المنتج	A	B
تحرك المنتج	C	D

وبالنظر إلى الشكل السابق يمكن تصنيف الخدمات إلى أربعة أنواع على النحو التالي:

أ. **الخدمات المنفصلة أو المنعزلة (المجموعة A):** وهي الانشطة الخدمية التي لا تحتاج إلى انتقال طالبي وعارضي الخدمة بين دول العالم، مثل التدفق الدولي للمعلومات.

ب. **خدمات متمركزة في موقع عارضها (المجموعة B):** وهي الخدمات التي تحتاج إلى انتقال طالب الخدمة إلى موقع عارضها، وتعد السياحة والتعليم والخدمات الصحية نماذج لهذا النوع.

ت. **خدمات متمركزة في موقع طالبها (المجموعة C):** وهي الخدمات التي تتطلب انتقال عارض الخدمة للمكان الجغرافي الذي تطلب فيه، ويندرج تحت هذه المجموعة الحركة الدولية لعوامل الإنتاج (راس المال والعمالة)، والذي ياخذ شكل الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة العملة المؤقتة.

ث. الخدمات المنفصلة (المجموعة D): الخدمات التي تتطلب انتقال كل من عارض وطالب الخدمة ومثال ذلك انتقال احد السياح إلى دولة ما والمبيت في احد الفنادق المملوكة لدولة أجنبية.

مما تجدر الشارة إليه أن بعض الخدمات الدولية يمكن تصنيفها في أكثر من نوع وفقا لما سبق، مثل خدمات النقل الجوي: فالحقوق التجارية للناقل يمكن ادراجها تحت القسم (B) من المعاملات، وعندما يقوم سائح برحلة جوية داخلية في طائرة تخص البلد الذي يزوره ينطبق على هذا النوع من الخدمة النوع (C)، وينطبق النوع (D) عندما يقوم احد المقيمين بالدولة بتشغيل طائرة أجنبية محليا.

3. تصنيف "جروبل":

طبقا لتصنيف "جروبل" تقسم الخدمات إلى مجموعتين هما:[1]

أ. الخدمات المتصلة أو المترابطة: وهي الخدمات التي تتطلب انتقال الافراد ورؤوس الأموال أو الشركات أو السلع عبر الحدود لتبادلها مثل السياحة، خدمات الدعاية والإعلان.

ب. الخدمات المنفصلة: وهي الخدمات التي يتم إدماجها في السلع المباعة مثل الأفلام السينمائية وغيرها من الخدمات الالكترونية في مجال المعلوماتية.

4. تصنيف "ستيرن وهو كمان":

قام كل من "ستيرن وهوكمان" بتصنيف التجارة في الخدمات إلى أربع مجموعات هي:[2]

أ. **الخدمات المنفصلة أو المنعزلة:** هي الأنشطة الخدمية التي لا تحتاج إلى انتقال الافراد أو الشركات طالبي أو عارضي الخدمات خارج حدود الدولة، وينتمي إلى هذه المجموعة خدمات النقل الدولي، فهذه الخدمات يمكن أن تصل إلى الافراد في الدول الاخرى، دون الحاجة إلى انتقال هؤلاء الافراد إلى مقر شركات هذه الخدمات وكذلك دون الحاجة إلى تمركز تلك الخدمات في الدول الاخرى.

ب. **الخدمات المستقرة في موقع طالب الخدمة:** وهي تلك الخدمات التي تتطلب انتقال عارضها فقط دون طالبها، حيث يستلزم الأمر وجود عارض الخدمة في المكان الجغرافي الذي تطلب فيه الخدمة، مثل

---

[1] توتاليتي، اتفاقية الجات وماهية الخدمات المالية، القسم الاول، شركة مصر للتامين، بدون سنة نشر،ص،ص،17،14

[2] بداوي مصطفى، **المنظمة العالمية للتجارة وتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة البليدة (الجزائر)، 2004، ص56

الخدمات المصرفية والمالية، كما أن هذه الخدمات تستلزم فتح فروع لها داخل الاسواق الخارجية كي تتمكن من تقديم الخدمة.

ت. **الخدمات المستقرة في موقع عارض الخدمة:** هي الخدمات التي تتطلب انتقال المستهلك دون المنتج، فعارض الخدمة يقدمها لمن يطلبها داخل بلده، وهذه الخدمة قد تم شراؤها بواسطة مواطن أو شركة مقيمة في بلد آخر، مثل خدمات التعليم والسياحة....

ث. **الخدمات غير المنفصلة:** هي تلك التي تتطلب انتقال كل من المستهلك للحصول على الخدمة والمنتج لعرض الخدمة.

المطلب الرابع: الفرص والتحديات في التجارة الدولية للخدمات

بالرغم من الأهمية التي تكتسبها تجارة الخدمات، فانه توجد بعض الفرص من شانها السماح بالتوسع في هذه الخدمات، كما تصدم هذه التجارة بجملة من التحديات، وسنذكر كلا من هذه الفرص والتحديات باختصار في ما يلي:[1]

1. **الفرص في التجارة الدولية للخدمات:** هناك مجالات كبيرة في التوسع في تجارة الخدمات ويرجع ذلك إلى:

- التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والمصحوبة بالثورة المعلوماتية وبالذات في مجال الاتصالات والتي أدت في مجموعها إلى إمكانية التجارة في كافة أنواع الخدمات بأي أسلوب من أساليب توريد الخدمة.
- كما ساعدت تكنولوجيا المعلومات على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وإدخال مفاهيم جديدة.

[1] عبد القادر فتحي لاشين واخرون، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) وعلاقتها بقطاع النقل في الدول العربية_بحوث ودراسات**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2005،ص،ص، 35،36.

- تتجه العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية إلى الاستعانة بمؤسسات اصغر حجما وأكثر تخصصا عن طريق التعاقد مما يساعد على خلق مجالات واسعة لأنشطة موردي الخدمات.

2. تحديات التجارة الدولية في الخدمات: هناك تخوف كبير بين المؤسسات صغيرة الحجم في الدول العربية من عدم قدرتها على المنافسة في مجال تجارة الخدمات على المستوى العالمي، وذلك للعديد من الأسباب أهمها:

- الإمكانيات غير المسبوقة للشركات العملاقة أو المتعددة الجنسيات بما لها من امكانيات مالية ومعرفة بأخر التطورات التكنولوجية وشبكات التوزيع العالمية وبنية ضخمة من قواعد المعلومات المتطورة.
- التطور الكبير في متطلبات المستهلك سواء من ناحية المستوى التكنولوجي أو مواعيد التوريدن مما أدى إلى أهمية وجود شبكات متكاملة من الإنتاج والتوزيع والتخزين على المستوى العالمي.
- من أهم متطلبات العملاء حاليا أفضلية التعامل من جهة واحدة، ومن ثم لابد من توافر كافة الخدمات التي يتطلبها العمل تحت مسؤولية جهة واحدة.

المبحث الثاني: الملامح العامة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات

لتوضيح الملامح العامة لتحرير التجارة في الخدمات سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على أسباب الاهتمام بتحرير التجارة الدولية في الخدمات، ومعرفة مختلف القيود التي من المحتمل أن تقف عائقا في وجه هذا التحرير، وبذلك سنتطرق إلى مفهوم تحرير التجارة في الخدمات، والأهداف المتوخاة من هذا التحرير كما سنشير إلى المنافع المتوقع تحقيقها من تحرير التجارة في الخدمات.

المطلب الأول: مفهوم تحرير تجارة الخدمات

تعددت تعاريف تحرير تجارة الخدمات بين الباحثين وسنذكر منها التالي:

- يمكن تعريف تحرير تجارة الخدمات بأنها:" عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجانب إلى السوق المحلية والتقليل من التحيز اتجاههم، وتمكين الموردين المحليين للخدمات من الوصول إلى الأسواق الأجنبية".[1]

يعني أن تحرير تجارة الخدمات هو مجموعة من الإجراءات والقواعد من شانها أن تعطي فرص لموردي الخدمات من دخول الأسواق الأجنبية.

- أن تحرير تجارة الخدمات ينطوي على فتح الأسواق المحلية أمام الشركات الأجنبية من خلال إزالة العوائق التي تعترض التجارة، من خلال تخفيض الإجراءات التي تمنع توفر المعاملة الوطنية وتزيد من فرص النفاذ للأسواق".[2]

أن تحرير تجارة الخدمات يتطلب إزالة العوائق التي تتعرض لها التجارة الدولية من اجل زيادة فرص النفاذ للأسواق

- يقصد بتحرير التجارة الدولية في الخدمات: "أن يتم تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع والخدمات، بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات، وكان تحرير تجارة الخدمات يتم من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول موردي الخدمات الأجانب إلى الأسواق المحلية، وخفض مستوى التمييز بينهم"[3].

من هذه التعاريف نلاحظ أن تحرير تجارة الخدمات يركز على عملية تخفيض الإجراءات وإزالة كافة العوائق والقيود من اجل توسيع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للأسواق المحلية كما هو الحال أيضا بالنسبة لدخول الموردين المحليين للأسواق الأجنبية، ومنه تبقى الميزات النسبية والكفاءة التنافسية

[1] حسين عبيد، **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، سلسلة أوراق اقتصادية**، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة(مصر)، 2002،ص.9

[2] علاه كمال، **الجات ونهب الجنوب**، مصر، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1996،ص.76

[3] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية (مصر)، 2008-2009، ص.225

بين الموردين الأجانب والمحليين هي التي تتحكم في الحصول على حصة من حجم السوق سواء في الداخل أو الخارج.

المطلب الثاني : فوائد تحرير تجارة الخدمات

لقد أثبتت عدة دراسات فوائد تحرير تجارة الخدمات وأهمية المردود الايجابي لتحرير هذا القطاع ن وتتمثل هذه الفوائد في:

- رفع كفاءة أداء قطاع الخدمات بفروعه المتعددة وخفض التكاليف الإنتاج لصالح المستهلك.
- تيسير الحصول على خدمات جديدة ومتميزة بين إطراف مباعدة من خلال وسائل الاتصال المتطورة.
- تهيئة المناخ والظروف المواتية لجلب التدفقات الاستثمارية المصحوبة بالتقنيات والمعرفة المتقدمة.
- زيادة فرص العمل لذوي المؤهلات العالية والمهارات الفنية في حقل الخدمات.
- تنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء المتعاملين في حقل الخدمات وفق قواعد مدونة السلوك المتفق عليه عليها. [1]
- يؤدي تحرير القطاعات الخدمية إلى تحسين الوضع التنافسي لتلك القطاعات من خلال الاحتكاك المباشر ونقل التكنولوجيا والتعرف على التقنيات الحديثة وهو ما ينعكس على تحسين جودة الخدمة المقدمة للمستهلك وتنوع الخدمات وتوافرها بأسعار مختلفة.
- يسهم تحسين جودة الخدمة ورفع كفاءتها بشكل مباشر في زيادة الصادرات السلعية والقضاء على معوقات التصدير.

[1] محمد حمو، **"اثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)،2009،ص93

- يعمل تواجد قطاع خدمي قوي داخل الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لتواجد البنية التحتية اللازمة للاستثمار، كما يعمل تحرير الخدمات على دفع الحكومة إلى تنظيم السوق وتفعيل القوانين وهو الأمر الضروري للمستثمرين الأجانب.
- زيادة المنافسة ومنع الاحتكار في بعض القطاعات الخدمية ومن ثم تخفيض الأسعار ورفع جودة الخدمة المقدمة، وزيادة رفاهية المستهلك.
- التأثير الايجابي على القطاعات الاقتصادية الأخرى الزراعية والصناعية، والتي تعتمد على الخدمات كبنية أساسية، حيث أن تطوير خدمات النقل بأشكاله المختلفة (بري وبحري وجوي) من شانه القضاء على مشاكل تصدير السلع بسبب ضعف البنية الأساسية الخاصة بالنقل.
- جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في القطاعات الخدمية ذات العمالة الكثيفة مثل الموانئ البحرية والجوية والطرق وشبكات الاتصالات، ومن ثم المساهمة في تخفيف مشكلة البطالة، حيث أن السماح بإنشاء شركات أجنبية بالكامل أو بالمشاركة مع شركات وطنية سوف يسهم في توفير فرص العمل داخليا.
- تحرير الدول الأخرى لقطاعاتها الخدمية يؤدي بدوره إلى فتح قنوات شرعية لتسهيل انتقال الافراد للعمل بالخارج في مختلف القطاعات الخدمية منها قطاعات الخدمات المحاسبية والقانونية والاستشارية والهندسية وغيرها[1].

المطلب الثالث: القيود التي تعوق تجارة الخدمات

تواجه التجارة الدولية في الخدمات عدة عوائق تعترضها وتحد من تحريرها، تتمثل هذه العوائق في: [2]

[1] دينا محمود، "**مفاوضات التجارة في الخدمات بين الدول العربية**"، **منظمة التجارة العالمية_ تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية**، المؤتمر السنوي الثامن، 24_25 جويلية 2012، القاهرة (مصر).

[2] عثمان ابو حرب، **الاقتصاد الدولي**، ط1، دار اسامة للنشر، عمان (الاردن)، 2008،ص،145

1. **عوائق طبيعية:** وهي التي تعود إلى طبيعة الخدمة في حد ذاتها، فأحيانا تكون بعض الخدمات غير قابلة للتخزين وتحتاج للمواجهة المباشرة بين المنتج والمستهلك في نفس المكان لإتمام المعاملة، ويكون صعبا على المستهلك التحقق من جودة الخدمة، مما يستدعي وجود علاقة وثيقة بين المنتج والمستهلك، غير أن العوائق الطبيعية المتمثلة في الفروق اللغوية والثقافية قد تحول تحقق ذلك مقارنة مع السلع، وغالبا ما يعاني الاستثمار الأجنبي المباشر من هذا العائق.
2. **العوائق المانعة أو المحرمة:** وتتمثل في منع الأجانب من ممارسة بعض الخدمات أو خضوعهم لقواعد خاصة، مثل خضوع الإذاعات لنظام الحصص (أي البرامج المقيدة).
3. **العوائق المنظمة:** فهي تخضع لمجموعة شروط كالاستثمار فهي تخضع بسبب التغيرات التكنولوجية القيود هامة مثل التشدد الذي تضعه الحكومات أو فرض إجراءات تمييزية لدخول بعض الخدمات.

وسنحاول توضيح مستويات فرض القيود على تجارة الخدمات على النحو التالي:

أ. **قيود على تحرك مورد الخدمة:** مثل تحرك العمالة الفنية الماهرة، التمييز في رسوم الخدمات التي تفرض على مستخدمي الموانئ والمطارات.

ب. القيود على تحرك مستلم الخدمة: قيود على سفر الطلاب للدراسة أو المرضى للعلاج في الخارج، أو القيود على الرحلات السياحية.

ج. قيود على التجارة في الخدمة ذاتها.

د. قيود على استقبال الخدمات من خارج الدولة، أو قيود على امتداد نشاط الخدمات في خارج الدولة.

المطلب الرابع: أسباب تحرير التجارة في الخدمات

تتنوع الأسباب التي دعت إلى تحرير تجارة الخدمات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

[1] فاطمة بوسالم، مرجع سابق، ص26

1. القيود المتعددة التي تخضع لها تجارة الخدمات وما يغلب عليها من نزعة حمائية في معظم دول العالم مما يشكل عائق على نمو العلاقات الاقتصادية بين الدول،
2. الاعترافات المتزايدة بالأهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات وأثرها على التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي.
3. الرغبة في إقامة نظام متعدد الأطراف لتجارة الخدمات بهدف التوسع في هذه التجارة في إطار من الشفافية والتحرير كوسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي لجميع الأطراف.
4. الرغبة في زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات وزيادة صادراتها الخدمية من خلال تعزيز قدراتها الداخلية وامكانياتها التنافسية وكفاءتها في تحرير تجارة الخدمات.
5. الاقرار بحاجة الدول النامية في ممارسة هذا الحق نظرا لاحتياجاتها التنموية.

المبحث الثالث: الجهود الدولية لتحرير تجارة الخدمات

أن النمو السريع الذي تشهده تجارة الخدمات يشير إلى أنها يمكن أن تلعب دور المحرك في للتنمية الاقتصادية، وقد اهتمت جولة الاورغواي بتوسيع النظام التجاري المتعدد الأطراف وتمكنت لأول مرة من وضع اتفاقية عامة لتجارة الخدمات (الجاتس) تستهدف ضمان انسياب تجارة الخدمات بين الأعضاء في الاتفاقية دون عقبات وفي ظل قواعد ثابتة ومبادئ واضحة، و سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسيكون عن تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاق الشراكة الاورومتوسطية

المطلب الأول: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

أن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات هي أول اتفاقية تجارية دولية متعددة الأطراف تشمل كافة الخدمات ذات الطابع التجاري، التي من أهمها: الخدمات المالية التي تغطي الأنشطة المصرفية والتأمينية، وأنشطة أسواق رأس المال وغيرها، وكذلك خدمات النقل، والاتصالات والمعلومات.....الخ.

أولا: الملامح والخصائص العامة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات:

تتميز اتفاقية "الجاتس" بعدد من الملامح العامة والخصائص المميزة، يتمثل أهمها في:[1]

1. التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، من خلال جولات متتابعة يتم من خلالها تعزيز مصالح الدول الأعضاء.
2. المرونة في تصميم الهيكل العام للاتفاقية وصياغة أحكامها، لاسيما بالنسبة للدول النامية.
3. العمل على زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات.
4. التحرير لا يعني إلغاء القواعد والأنظمة التي تحكم عمل مختلف القطاعات الخدمية، فاتفاقية "جاتس" تفرق بين العوائق التجارية التي تشوه المنافسة وتحد من النفاذ إلى الأسواق من ناحية، والأنظمة التي هي ضرورية لتحقيق أهداف السياسية المشروعة وضمان قيام الأسواق بوظيفتها على نحو منتظم من ناحية أخرى.
5. تعريف شامل للتجارة في الخدمات، فاتفاقية "الجاتس" لا تغطي فقط توريد الخدمات عبر الحدود الوطنية وإنما تغطي أيضا المعاملات التي تتضمن حركة عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل).
6. العلاقة المتبادلة بالأنظمة الداخلية، حيث أن الاتفاقية لها تأثير أوسع نطاقا على السياسة والأنظمة الداخلة أكثر من الجات، فالتزام المعاملة الوطنية في اتفاقية "جاتس" لا يتعلق فقط بمعاملة الخدمة، ولكن يتعلق أيضا بمعاملة مورد الخدمة، وهي بهذا المعنى هي أول اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن التزامات حول

[1] نبيل بدر الدين، **تحرير التجارة في الخدمات**، بحوث واوراق عمل المؤتمر العربي الثاني: حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرص والتحديات امام الدول العربية، المنعقد في مسقط (عمان)، مارس 2007، ص167

المستثمرين الأجانب، وان كانت لا تغطي سياسات الاستثمار ذاتها، ولكنها تفعل ذلك إلى المدى الذي تتصل به بتوريد الخدمة.

ثانيا: المحتويات الأساسية للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تتكون الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات من ثلاثة محاور رئيسية:[1]

1. اهم نصوص الاتفاق (الالتزامات والأحكام العامة) والمبادئ العامة

يمثل هذا الجزء ملخصا لنصوص الاتفاقية العامة قي الخدمات، ويشمل الالتزامات والأحكام العامة التي تحكم تجارة الخدمات، وهي عبارة عن التزامات عامة تلتزم بها كافة الدول التي تنضم إلى عضوية "منظمة التجارة العالمية"، وقد تم التوصل إلى إلى هذا الاتفاق بناءا على المفاوضات التي دارت حول موضوع تحرير الخدمات في جولة اورجواي، كما تم الاسترشاد إلى حد كبير بأحكام اتفاقية الجات (التي وضعت في عام 1947)، مع مراعاة الفارق بين طبيعة تجارة السلع (تجارة منظورة) تجارة الخدمات (تجارة غير منظورة) وما تتطلبه تجارة الخدمات من ضرورة انتقال رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وانتقال الافراد اللازمين لتقديم الخدمات. فضلا عن أن تجارة الخدمات ترتبط بكثير من القوانين والتشريعات التي تنظم القطاعات الخدمية المختلفة.

تتضمن المادة الأولى تعريف التجارة في الخدمات ومجالات الاتفاقية، حيث جاء مشمول الاتفاقية واسعا بمعنى أنها تغطي كافة أنواع وقطاعات التجارة في الخدمات القابلة للتجارة الدولية، وتسري الاتفاقية على التدابير والإجراءات التي تضعها أي دولة في الاتفاقية وتؤثر على استهلاك الخدمات التي قد يكون منشأها أعضاء آخرين في الاتفاقية.[2]

وقد احتوى نص الاتفاقية على مبادئ عامة تتمثل في:

---

[1] فهد بن يوسف العيتاني، **مادة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، ص،ص.28، 32

[2] محسن هلال، "**اثر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وانعكاساتها عالميا وعربيا**"، تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، بيروت (لبنان)،2002، ص 78،79

أ. **مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية:** يقتضي هذا المبدأ تعميم كل المزايا الممنوحة من قبل دولة من أعضاء المنظمة إلى دول أخرى عضو على سائر الأعضاء فورا دون الحاجة إلى اتفاق جديد، ولكن تستثنى الدولة من ذلك عندما تكون صناعاتها بحاجة إلى حماية من المنافسة، وعندما ترتبط بعلاقات تفضيلية، وعندما تكون الدولة منضمة إلى تكتل إقليمي ، وذلك بموجب المادة 24 من اتفاق الجات بشان الاتحادات الجمركية والمناطق الجمركية، مع وضع فترة زمنية مدتها عشر سنوات لتعديل الإجراءات غير المنسجمة مع هذا المبدأ، إلا أن الاتفاق الجديد بشان تجارة الخدمات يحتوي على ملحق يسمح للدول الأعضاء بان تطالب بإعفائها من هذا الالتزام، ولا يجوز منح أي تعفاءات من التزام الدولة الاولى بالرعاية، إلا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وتكون الدولة طرفا فيه، ولا يمكن طلب إعفاءات أخرى، إلا بعد تقديم طلب إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لإجازة طلب الإعفاء وبموافقة ثلاثة أرباع الدول الأعضاء، على الا تستمر مدة الإعفاء أكثر من عشر سنوات.[1]

ب. **مبدأ الشفافية والعلانية:** ويلزم هذا المبدأ كل عضو بالاتفاقية أن ينشر دون تأخير- إلا في ظروف استثنائية- وكحد أقصى في تاريخ بدء العمل كافة التدابير ذات التطبيق العام والقوانين والقرارات والإجراءات الوطنية ذات التطبيق العام والقوانين والقرارات والإجراءات الوطنية ذات الصلة تنفيذا للاتفاقية واللوائح والتوجيهات والإرشادات الإدارية أو إتاحة هذه المعلومات بأي طريقة أخرى إذا ما تعذر النشر، مع إقامة نقاط استعلامات في كل الدول الأعضاء للرد على الاستفسارات وذلك خلال عامين من تاريخ نفاذ الاتفاقية أي قبل أول يناير 1997.

هذا وقد أوردت الاتفاقية المادة 3 مكررا تحفظا منطقيا ومشروعا على المادة 3 من الاتفاقية سالفة الذكر، يتمثل في انه لا يطلب من أي عضو بالاتفاقية تقديم معلومات سرية أو ذات طابع كتماني بحيث يترتب على

[1] حسين الفحل ،"**الجاتس وافاق التجارة العربية في الخدمات**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية_المجلد 23_ لعدد الثاني _2007، ص127

الإفصاح عنها إعاقة تنفيذ القانون، او يكون من شانه الإفصاح أو الإعلان عنها الإضرار بالمصلحة العامة للدولة العضو.[1]

ج. **القواعد المحلية:** ويقصد بها التنظيم الداخلي لتجارة الخدمات، عندما يتطلب الأمر إصدار ترخيص للأجنبي لمزاولة نشاط خدمي التزمت دولة بتحريره (ورد في الالتزامات المحددة) فان الجهة المختصة بإصدار التراخيص (البنك المركزي بالنسبة للبنوك، أو الهيئة المعنية بالاستثمار بالنسبة للمشروعات السياحية أو مشروعات الإنشاءات)، يجب أن يخطر صاحب الطلب خلال فترة زمنية معقولة بعد استكمال الإجراءات اللازمة وفقا للقوانين، بالقرار الخاص بوضع الطلب وتقديم معلومات عن وضع الطلب إذا أراد صاحب الطلب ذلك (أي قبول الطلب والموافقة عليه أو رفضه لأسباب معينة).

د. **الاعتراف بشروط ومتطلبات الخدمات المهنية والمهنيين:** تلتزم كل دولة إخطار مجلس تجارة الخدمات في غضون 12 شهرا من دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالإجراءات التي تطبقها الدولة بشان معايير التصريح، أو الترخيص للأجانب الذين يسمح لهم بممارسة نشاطهم في أراضيهم (النقابات المهنية والشروط التي تطلبها نقابة المهندسين على سبيل المثال بالنسبة للاستشاريين الهندسيين)، وما إذا كانت هذه الدولة تعترف بالدرجات العلمية والخبرة العملية لمثل هؤلاء المهنيين، وما إذا كان أساس ذلك اتفاقات ثنائية سواء اتفاقات حكومية، أو اتفاقات بين النقابات والاتحادات المهنية.

ه. **الاحتكارات والممارسات التقليدية:** عالجت المادتان 8 و9 من الاتفاق موضوعي الاحتكارات وقصر توريد الخدمات على مورد وحيد، حيث اعترفت المادة الثامنة بالآثار السلبية للممارسات التجارية التقييدية في مجال التجارة في الخدمات، ودعت الدول الأعضاء إلى قبول الدخول في مشاورات بهدف القضاء عليها مع احترام حق الأطراف في عدم الإفصاح عن المعلومات السرية.

[1] خالد والي، **الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية** ،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الثالث: حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات امام الدول العربية)، دمشق (الجمهورية العربية السورية)، مارس 2008، ص 360، 361

أما فيما يتعلق بالاحتكارات، فقط أعطى الاتفاق الحق لكل دولة بالإبقاء على وجود جهات تحتكر توريد خدمات معينة، أو وجود مورد وحيد لخدمة ما بشرط أن يكون ذلك في إطار منظم على أن يكون هذا الوضع قبل الاتفاق.

وفي حالة منح احتكارات جديدة في إطار وجود ما ورد في قائمة الالتزامات المحددة للعضو، فانه يتعين أخطار مجلس التجارة في الخدمات الأمر الذي يستلزم عند إقرار اعتبارها تعديل في الالتزامات تقضي بتعويض الأطراف المتضررة، بتقديم التزامات أخرى مقبولة ومساوية في القيمة التجارية .[1]

2. **الأحكام العامة:**

إلى جانب هذه الالتزامات العامة، يتضمن الاتفاق أحكاما عامة من بينها ما يتيح مزايا ومعاملة تمييزية للدول النامية_ ومن بينها الدول العربية_ وهي الأحكام التي تمت صياغتها بما يراعي المصالح التجارية والمالية والتنموية لهذه الدول ونورد فيما يلي أهم هذه الأحكام:

أ. **تسهيل المشاركة المتزايدة للدول النامية[2]:** وذلك من خلال إدماج الدول النامية في الاتفاقية وبشكل متدرج للانضمام إلى الاتفاقية ومن ثم تحرير تجارة الخدمات في السوق العالمية، وقد نصت على ذلك المادة 4 من الاتفاقية، كما أوردت هذه المادة عددا من التدابير المتصلة بالتجارة في الخدمات الخاصة بمعاملة الدول النامية وهذه التدابير هي:

- تقوية قطاع الخدمات المحلية والوطنية لتلك الدول وتفعيلها وتأهيلها بالشكل الذي يمكنها من المنافسة والنفاذ إلى تكنولوجيا الخدمات على أسس وقواعد تجارية.
- تحسين نفاذ البلاد النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات الخاصة بالدول الأعضاء.
- تحرير النفاذ إلى الأسواق في قطاعات الخدمات التي تهم البلاد النامية.

[1] محسن هلال، المرجع السابق، ص 81،82
[2] خالد والي، المرجع السابق، ص362

ب. **التحرير التدريجي:** على الرغم من مبادئ العامة للاتفاقية الواردة في الجزء الثاني منها لم تشتمل على أية نصوص تتعلق بالتحرير التدريجي، إلا أن ديباجة الاتفاقية تنص على نفس ما جاء بإعلان "بونتاديليس" من الرغبة في أن يكون التحرير المتدرج لتجارة الخدمات وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي بين كل الشركاء التجاريين، وتنظم المادة 19 الواردة في الجزء الرابع من الاتفاقية _تحت عنوان "التفاوض حول الالتزامات المحددة **Negotiation Of Spécifique Commitment**" _عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال دورات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أثار معاكسة على تجارة الخدمات قد تعوق كفاءة النفاذ للأسواق بما يحقق منافع متوازنة لجميع المشاركين في تلك المفاوضات.[1]

ج. **اتفاقية التكامل الاقتصادي:** يسمح الاتفاق للدول النامية بالدخول في اتفاقيات ثنائيات أو إقليمية لتحرير بعض قطاعات الخدمات مع دول أخرى (متقدمة أو نامية)، وحقها في الإبقاء على إجراءات تقييدية ضد الدول التي لم تكن طرفا في مثل هذه الاتفاقات.

كما يسمح لها- في حالة أن يكون الاتفاق مع دول نامية مثل الدول العربية_ أن تمنح رعايا هذه الدول وشركاتهم في دولة طرف معاملة أفضل من تلك التي تمنحها لرعايا دول أخرى ليست طرفا في الاتفاق، ويتضمن هذا المبدأ مرونة للدول النامية في تطبيق الشروط التي ينص عليها اتفاق الخدمات في مثل هذه الحالة.

د. **اتفاقيات تكامل أسواق العمل:** يسمح الاتفاق لأي دولة الدخول إلى اتفاق للتكامل لسواق العمل مع دول أخرى، بشرط إعفاء رعايا تلك الدول من تصاريح العمل والإقامة، ومن شان ذلك إتاحة الفرصة للدول

[1] فاطمة بوسالم، المرجع السابق، ص 39

العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية _سواء حاليا أو في المستقبل أن تبرم اتفاق تكامل لسوق العمالة بينها، بما يسهل استخدام العمالة العربية فيها وتفضيلها على العمالة العربية.

ه. **الإجراءات الوقائية :** يعطي الاتفاق أي دولة الحق باتخاذ إجراءات خاصة لحماية قطاعات الخدمات المحلية فيها والتي التزمت بتحريرها وذلك من خلال سحب التزاماتها بالتحرير، أو تعديلها بعد علم واحد فقط من بدء تنفيذها_ بدلا من 3 سنوات كما يقضي الاتفاق أساسا على أن توضح لمجلس تجارة الخدمات أن الإجراءات التي تتخذها بعد عام واحد من بدء تنفيذ الالتزامات بالتحرير هي إجراءات وقائية عاجلة لا تحتمل الانتظار لمرور 3 سنوات.

و. **فرض قيود لحماية ميزان المدفوعات:** يسمح الاتفاق للدول النامية بفرض قيود على المدفوعات والتحويلات الخاصة بتجارة الخدمات فيهان وتتعلق بالقطاعات التي تلتزم بتحريرها وذلك في حال حدوث صعوبات شديدة في موقف ميزان المدفوعات أو صعوبات مالية خارجية (التزامات الديون) أو وجود تهديد بحدوثها، وكذلك استخدام هذه القيود لضمان الحفاظ على مستوى احتياطي مالي مناسب لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فيها.

ويجب أن تكون هذه القيود مؤقتة ومتمشية مع أحكام صندوق النقد الدولي، ويتم إلغاؤها على مراحل مع تحسن الأوضاع و إلا تكون لحماية قطاع معين.

ز. **الإفصاح عن المعلومات السرية:** ليس في الاتفاق ما يلزم بالإفصاح عن المعلومات السرية التي قد يؤدي الإفصاح عنها إلى عرقلة تطبيق القوانين أو تتعارض مع المصلحة العامة أو قد تضر المصالح التجارية لشركات معينة من القطاع العام أو الخاص.

ح. **الدعم:** يقضي الاتفاق بالاعتراف بأهمية الدعم في برامج التنمية في الدول النامية، ومنحها مرونة في هذا المجال حيث سيكون من حق الدول النامية منح دعم لبعض قطاعات الخدمات لحمايتها من المنافسة

الأجنبية مثل الاتصالات أو الإنتاج أو النقل وغيرها[1].

3. الملاحق القطاعية لاتفاق الخدمات

يتضمن الاتفاق أربعة ملاحق عن قطاعات الخدمات تتناول السمات المميزة لهذه الخدمات والتي لها طبيعة خاصة لم تكف نصوص الاتفاق العام لتنظيم نشاطها، وقد وضعت هذه الملاحق بناء على مفاوضات شارك فيها خبراء ومختصين من هذه القطاعات، وتعتبر هذه الملاحق جزءا لا يتجزأ من الاتفاق العام وهي ملزمة لكافة الدول التي تنضم إليه ونلخصها فيما يلي:[2]

أ. **ملحق الخدمات المالية:** يتضمن الملحق تصنيفا لأنشطة الخدمات المالية (البنوك_ التامين وإعادة التامين_ الأوراق المالية)، لكي ترشد بها الدول في إعداد جداول التزامها لتحرير هذا القطاع، وكما يتضمن حق الدول الأعضاء في اتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لحماية المستثمرين وأصحاب حاملي بواليص التامين وضمان وحدة وسلامة النظام المالي فيها

ب. **خدمات النقل الجوي:** يقضي الملحق بعدم تطبيق الالتزامات العامة في الاتفاق (مثل شرط الدولة الاولى بالرعاية أو الشفافية) على حقوق النقل الجوي (حق نقل الركاب والبضائع والبريد)، والمعروفة باسم حريات النقل الجوي السبع والتي تنظمها شبكة كبيرة من اتفاقات النقل الجوي الثنائية التي تبلغ حوالي 15000 اتفاقية وتراعي فيها الدول تحقيق التوازن في المصالح بينها وبين دول الأخرى الأطراف.

ج. **ملحق خدمات الاتصال:** ويتعلق الملحق بالإجراءات التي تؤثر على استخدام موردي الخدمات الأجانب لشبكات وخدمات الاتصالات العامة وان يكون ذلك بشروط معقولة وغير تمييزية عند السماح لموردي الخدمات الأجانب بممارسة نشاطهم وفقا لالتزامات التحرير التي تقدمها الدول وان تكون الشروط

[1] محسن هلال ، المرجع السابق، ص ،ص 83،85
[2] المرجع السابق، ص،ص، 86،87

المرتبطة بعملية الاستخدام ليست أكثر مما يلزم لحماية مسؤوليات موردي الخدمات المحليين (هيئة الاتصالات)، وحماية التكامل الفني للشبكة العامة للاتصالات.

د. **ملحق انتقال العمالة:** يقضي الملحق بان تفاوض الدول لتقديم التزامات بتحرير أسواق المال خاصة في الدول المتقدمة_ باعتبارها من الخدمات المنافسة التي تصدرها الدول النامية، ولا يسري ذلك على توظيف وتشغيل الافراد على أساس دائم أو الإقامة أو الحصول على الجنسيةّ.

4. **الالتزامات المحددة** يوضح الجزء الثالث من مشروع الاتفاق، الالتزامات المحددة بالقطاعات والقطاعات الفرعية التي تستقبل فيها الدولة فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية، وتحدد تلك الالتزامات في جداول مرفقة ببروتوكول انضمام الدولة، على أن تتم التزامات التحرير التدريجي القطاعية على مراحل في جولات تالية للمفاوضات في المستقبل، ومن الأهمية الإشارة أن تدوين تلك الالتزامات يعتبر قائمة ايجابية، بمعنى أن ما يرد في تلك القائمة هي القطاعات الخدمية والقطاعات الفرعية التي تلتزم الدولة العضو بتحريرها فقط، وفقا للشروط المدونة بخانتي النفاذ إلى الأسواق، والمعاملة الوطنية وفقا لما جاء في المادتين 16 و17 من الاتفاقية على النحو التالي:

أ. **المعاملة الوطنية:** ويقضي هذا المبدأ بعدم التمييز في المعاملة بين موردي الخدمات الوطنيين التابعين لدولة عضو وموردي من الدول الأعضاء الاخرى، وقد نصت عليه المادة 17 من الاتفاقية، وقد وردت هذه المادة في ثلاث فقرات، الاولى منها تلزم كل عضو أن يمنح الخدمات ومقدمي الخدمات من أي عضو أخر معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك التي يمنحها لأمثال هذه الخدمات ومقدمي الخدمات لديه، أما الفقرة الثانية فهي تسمح لأي عضو بالوفاء بما تتطلبه الفقرة الاولى السابقة وذلك أما عن طريق منح الخدمات ومقدمي الخدمات من أي عضو أخر معاملة متطابقة رسميا أو مختلفة رسميا

عن تلك التي يمنحها لأمثال هذه الخدمات من الوطنيين مقدمي الخدمات لديه، وإما الفقرة الثالثة والأخيرة تقضي بان المعاملة المتطابقة أو غير المتطابقة رسميا تعتبر معاملة اقل تفضيلا.[1]

ب. النفاذ إلى الأسواق:[2] ويقصد به الشروط التي يسمح على أساسها لمورد الخدمة الأجنبي بتوريد الخدمة داخل أسواق دولة أخرى، وقيام الدولة بتقديم التزام معين لا يعني بالضرورة التحرير الكامل للقطاع الخدمي أو إشكال توريد الخدمة في هذا القطاع، ويمكن ترجمة ذلك عمليا من خلال الاحتفاظ ببعض القيود أو التحفظات على مبدأ النفاذ إلى الأسواق، حيث حدد الاتفاق 6 أنواع من القيود التي يمكن الاحتفاظ بها تحت بند النفاذ إلى الأسواق والتي قد تتخذ إحدى الصور التالية:

- عدد موردي الخدمة (الاعتماد على اختبار الحاجة الاقتصادية),
- قيمة العمليات أو الأصول
- العدد الإجمالي للعمليات (القيود المفروضة على الوقت المحدد للبث الإذاعي للأفلام الأجنبية)
- العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين
- الشكل القانوني للمنشأة أو الشركات المشتركة (يسمح بالتواجد الأجنبي في شكل فروع فقط).
- نسبة مساهمة راس المال الأجنبي (يجب ألا تزيد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي عن 49%).

[1] خالد والي، المرجع السابق، ص 360، 361

[2] اتفاقية التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية (الجاتس)، وزارة التجارة والصناعة، الموقع الالكتروني: www.mci.gov.sa ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/09 على الساعة 00:29 ،ص3

ج. الالتزامات الإضافية:[1] وبموجب هذه المادة يسمح بان تتضمن جداول الالتزامات على بعض المعايير المتعلقة بالمعايير والكفاءات والتراخيص والتي لا تخضع للجدولة تحت خانتي النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية.

وفي الجزء الرابع من الاتفاقية، يتضمن تحديد لأسلوب التحرير التدريجي لتجارة الخدمات التي يكون أساسه هو المفاوضات بين الأطراف والتي تأخذ شكل الطلبات والعروض، والتوازن بين الالتزامات والحقوق بالنسبة لكل طرف، وينص الاتفاق أن يتم ذلك في إطار جولات للمفاوضات في المستقبل.

كما أعطى مشروع الاتفاق الحق لأطرافه في سحب أو تعديل بعض التنازلات الواردة في الجداول بعد مرور 3 سنوات، وذلك بشرط أن تبدأ مفاوضات بين الطرف الذي يرغب في السحب أو التعديل لتعويض الأطراف المتضررة من ذلك في قطاع أخر (السلع أو الملكية الفكرية)، وفي حالة عدم اتفاق الطرفين (الذي يطلب التعديل، والطرف المتضرر) إلى اتفاق يلجأ إلى التحكيم في هذه الحالة.

أما الجزء الخامس في الآفاق، يوضح المواد التنظيمية والمؤسسية الخاصة بإدارة الاتفاق وتسوية المنازعات وإنشاء مجلس التجارة في السلع وقد حدد مشروع القرار الوزاري المرفق بالاتفاق اختصاص هذا المجلس.

المطلب الثاني: تحرير تجارة الخدمات في إطار اتفاق الشراكة الاورومتوسطية

دخلت دول شمال البحر الابيض المتوسط في مفاوضات تستهدف تعميق وتوسيع مجالات تحرير التجارة في الخدمات للدول الموقعة على اتفاق الشراكة الاورومتوسطية

أولا: نشأة العلاقات الاوروعربية

ظهرت علاقات متعددة بين العالم العربي والدول الأوروبية نتيجة التقارب الجغرافي والعلاقات التاريخية بين الطرفين، والتي كانت تقف أمام نجاحها سابقا الحركات الاستعمارية الأوروبية ، لكن مع ظهور متغيرات

[1] وصاف عتيقة ، المرجع السابق، ص 92

جديدة على المستوى الدولي تمثلت أساسا في ارتفاع نسب نمو الاقتصادي للدول المتقدمة ومنها الاروبية، إضافة إلى ظهور اختلافات بين الدول المتوسطية العربية والاوروبية فيما يخص مستويات التقدم والتنمية الاقتصادية وتزايد أزمة المديونية، وعدم استقرار أسعار المواد الاولية داخل الدول العربية مقارنة بدول شمال المتوسط، هذا ما دفع الدول الاوروبية بالتنسيق مع دول جنوب المتوسط إلى محاولة دعم التقارب في السياسة وخلق الاستقرار في المنطقة.[1]

تمحورت العلاقات الأوروبية العربية في المواضيع السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، هذا ما عزز التقارب الوثيق مع الدول العربية المطلة على البحر الابيض المتوسط، وقد اتخذت هذه العلاقات أشكالا مختلفة خلال النصف الأخير من القرن العشرين، في أوائل الستينات تم توقيع عدد من اتفاقيات الشراكة الخاصة بالتجارة مع كافة دول المنطقة باستثناء الجزائر.

وفي السبعينيات، خاصة بعد انضمام اليونان واسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبي، قام الاتحاد بتجديد السياسة المتوسطية من خلال إبرام اتفاقيات التكيف التي تتضمن زيادة المساعدات الإجمالية ومساندة الإصلاحات الاقتصادية، وإنشاء علاقات تعاون جديدة لتعزيز جهود التنمية.[2]

كانت حرب أكتوبر سنة 1973 وارتفاع أسعار النفط الذي تلا ذلك قد غيرت الكثير من المفاهيم، وقيل وقتها الكثير عن أزمة الطاقة والأخطار المحدقة بأوروبا، وصارت الدول النامية خاصة العربية منها مسؤولية عن كل مشاكل وأمراض الرأسمالية وبلدانها الأوروبية (التضخم، البطالة)، وبالتالي فان ارتفاع أسعار النفط وخطر اومة طاقوية جديدة جعل دول السوق الأوروبية المشتركة تنتبه إلى مجموعة من الحقائق وهي:

- أن أوروبا تعتمد بشكل كبير على النفط العربي، حيث انها تستهلك حوالي ثلثي الإنتاج العربي من النفط.

[1] بلال احمية، "**دور التمويل بالشراكة في تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاوروعربية**"، الملتقى الدولي: متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، اشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (الجزائر)، يومي 17و18 افريل 2006، ص،448

[2] وصاف عتيقة، المرجع السابق، ص، 46

- العجز المتزايد في ميزان الطاقة الأمريكي واستحالة اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة في تزويدها بالنفط.
- التبادل التجاري بين السوق الأوروبية المشتركة والأقطار العربية في تزايد مستمر.

هذه المؤشرات بمثابة نقطة الانطلاق في الحوار العربي الاوروبي بغية ايجاد الصيغ المناسبة للتبادل والتعاون بين الطرفين.

وفي عام 1989م عقدت المجموعة الأوروبية اتفاقية مع دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منطقة تجارة حرة، لكن سرعان ما تعثرت هذه الاتفاقية لعدة عوامل أهمها قطاع البتروكيماويات ، وفرض الاتحاد الأوروبي ضريبة الكوبون، وفي عام 1989م عقد الاتحاد الأوروبي معاهدة "لومي" التي شملت اربعة دول عربية (جيبوتي، موريتانيا، الصومال، السودان) في اتفاقيات التجارة والتعاون لضمان بعض المنتجات الصناعية والزراعية من هذه الدول إلى دول المجموعة الأوروبية مقابل تقديم إعانات مالية.[1]

بادرت اللجنة الاوروبية سنة 1994م إلى اقتراح تأسيس شراكة اوروعربية متوسطية والتي تبلورت رسميا من خلال اعلان برشلونة، والذي يتسم بالشمولية من خلال إضافة برامج عمل واهداف وغايات امنية وسياسية وثقافية واجتماعية إلى الجانب الاقتصادي الذي يظل مركزا في العلاقات الاوروعربية متوسطية في انشاء منطقة تبادل حر مع حلول عام 2010م.

لقد كانت بعض الدول المغاربية سباقة في ابرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوروبي، على امل أن تقل هوة التنمية مع جيرانها الاوروبيين، وعليه فقد كانت تونس اول دولة عربية توقع وتصادق على اتفاقية الشراكة، تلتها في ذلك الاردن ثم المغرب، لكن الجزائر تأخرت في ركوب قطار الشراكة نظرا لتعثر مفاوضاتها مع

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الحوار بين الشمال والجنوب**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)،ط1، 2004، ص،ص، 86،87.

الاتحاد الاوروبي، وبالتالي لم تبرم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الا في 2002/04/22م، اي بعد مرور عشر سنوات على ابرام تونس لنفس الاتفاقية[1].

ثانيا: مفاوضات تحرير تجارة الخدمات بين الدول الاورومتوسطية

تنفيذا للتوصيات الصادرة عن الاجتماع الأول لوزراء تجارة الدول المتوسطية والذي عقد في بروكسل يوم 29 ماي 2004، تم انشاء مجموعة عمل لبحث سبل موائمة قواعد المنشأ من جهة، ومجموعة عمل لدراسة سبل تحرير قطاع الخدمات من جهة أخرى.

تم عقد عدد من الاجتماعات في اطار مجموعة عمل التجارة في الخدمات لتبادل الآراء حول احتياجات ومتطلبات تحرير قطاع الخدمات والاتفاق على برنامج عمل في هذا الشأن كما تم الاتفاق على تحديد قطاعات خدمية لبحثها بالتفصيل والنظر في موقف المفاوضات في اطار منظمة التجارة العالمية والتحديات التي تواجهها الدول في المفاوضات بشأنها، حيث تم عقد اجتماعات حول قطاعات النقل والاتصالات والسياحة والخدمات المالية.

وفي هذا الصدد، تقدمت سكرتارية المفوضية الأوروبية في مارس 2004 بمسودة برتوكول إطاري لتحرير الجارة في الخدمات بين الدول الاورومتوسطية، وقد تميز هذا البروتوكول المقترح بتوافق بنوده مع مبادئ وأهداف الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات في اطار منظمة التجارة العالمية، كما انه غير ملزم بحيث يمكن الاعتماد عليه في المفاوضات اذا اتفقت الدول أطراف التفاوض على ذلك، وقد تم عقد عدد من الاجتماعات لمناقشة المسودة والتعليق عليها إلى أن تم التصديق على النسخة النهائية من برتوكول إطاري في اجتماع عقد باسطنبول في جويلية 2004.

[1] مصطفى عبد الله خشيم،"**اتفاقيات الشراكة الاورومغاربية وتاثيرها على التجارة الخارجية والبينية**"، مجلة الجامعة المغاربية، العدد:7، 2009، اتحاد المغرب العربي)، الموقع الالكتروني: www .maghrebarabe .org ،تاريخ الاطلاع:2017/05/05، ص 45

وفي اطار الإعداد لمؤتمر وزراء تجارة الدول الاورومتوسطية الذي عقد في 24 مارس 2006 بمراكش والذي كان من المقرر أن يتم خلاله إعلان بدء مفاوضات التجارة في الخدمات وحق التأسيس بصورة رسمية بيم الدول الاورومتوسطية، تم عقد اجتماع غير رسمي يوم 2 فيفري 2006 بمكتب وزير التجارة والصناعة بالقاهرة، وذلك بحضور وفد من المفوضية الأوروبية لعرض ومناقشة البروتوكول الخاص بمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات وحق التأسيس بين الدول الاورومتوسطية.

تم عقد الاجتماع الوزاري بمراكش، وقد قام كل من الاتحاد الأوروبي ومصر والمغرب والسلطة الفلسطينية والاردن وتونس ولبنان بإعلان بدء مفاوضات التجارة في الخدمات وحق تأسيس بصورة رسمية، وتفعيلا لمقررات إعلان مراكش تم عقد الاجتماع الأول للمفاوضات الاورومتوسطية يوم 5 جويلية 2006 بمقر المفوضية الأوروبية ببروكسل وذلك لمناقشة الموضوعات والأحكام العامة الخاصة بمفاوضات تحرير الخدمات وحق التأسيس بين الدول الاورومتوسطية، وقد شارك في هذا الاجتماع كل من مصر وتونس والمغرب ولبنان والاردن.

وخلال الاجتماع الأول قام الاتحاد الأوروبي بطرح ورقة غير رسمية حول تحرير التجارة في الخدمات وحق التأسيس بين الدول الاورومتوسطية والتي لم تتضمن الجزء الخاص بحق التأسيس، وقد قامت الدول بالتعليق على هذا البروتوكول وارساله إلى المفوضية لمناقشته خلال الاجتماع الثاني للمفاوضات الاورومتوسطية[1].

تم عقد الاجتماع الثاني لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات وحق التأسيس بين الدول الاورومتوسطية خلال يومي 29-30 مارس 2007 بمقر المفوضية الاروبية ببروكسل، وقد شارك في هذا الاجتماع الدول التي شاركت في الاجتماع الأول، وقد قامت الدول خلال هذا الاجتماع باستكمال مناقشة الموضوعات والاحكام العامة للبروتوكول وكذا تبادل الاراء والتحفضات حول البروتوكول، خاصة بعد

[1] مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات وحق التأسيس بين الدول الاورومتوسطية، الموقع الالكتروني: http://www.tas.gov.eg ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/04، الساعة 22:39

إضافة الجزء الخاص بحق التأسيس وكذا بعض المواد الجديدة، وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على عقد اجتماع لاستكمال المناقشات حول البروتوكول يومي 27 و28 جوان 2007.

تم عقد الاجتماع الثالث للمفاوضات يومي 27 و28 جوان 2007 الا أن المفوضية الأوروبية لم تتمكن من اعداد نص معدل من البروتوكول المقترح لتحرير التجارة في الخدمات وحق التأسيس نظرا لتلقيها تعليقات الدول المتوسطية بعد الموعد المحدد (نهاية افريل 2007) باستثناء مصر التي ارسلت تعليقاتها في الموعد المحدد.

قام الاتحاد الاوروبي باستعراض المصفوفة التي تم اعدادها والتي تتضمن تعليقات كل من مصر والمغرب ورد الاتحاد الاوروبي على هذه التعليقات والاستفسارات التي اثارتها تلك الدول، كما قام الخبراء المعنيون في مفوضية الأوروبية باستعراض الفصل الخاص بالتعاون التشريعي والتنضيمي، في كل من قطاع خدمات الكمبيوتر، خدمات البريد والبريد السريع، خدمات الاتصالات، الخدمات المالية وقطاع خدمات النقل البحري.

قام الاتحاد الأوروبي بطرح مقترح خاص بالتعاون في المجال الثقافي والخدمات السمعية والمرئية ليكون ملحق للبروتوكول ويستند الملحق إلى معاهدة "اليونسكو" الخاصة بحماية وتشجيع التنوع الثقافي، وقد اعترضت الدول المتوسطية على هذا المقترح وأكدت مصر على أن نطاق التفاوض يشمل فقط التجارة في الخدمات وحق التأسيس وليس التنوع الثقافي، كما إشارة مصر إلى صياغة نص يتعلق بالتعاون في قطاع الخدمات السمعية والمرئية يتعارض مع إصرار الاتحاد الأوروبي على استثناء هذا القطاع من نطاق البروتوكول.

وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على قيام الدول بإرسال ملاحظاتها إلى المفوضية الأوروبية في موعد أقصاه 15 جويلية 2007 بإعداد نص معدل لمشروع البروتوكول في ضوء المناقشات التي تمت خلال هذا الاجتماع والتعليقات الكتابية التي تم تلقيها وتعميمه على الدول المتوسطية فور الانتهاء من إعداده.

تم عقد الاجتماع الرابع للمفاوضات يومي 17-18 سبتمبر 2007 ببروكسل، وقد تم من خلاله تعميم نسخة معدلة من البروتوكول حيث تم تعديل بعض المواد، كما قامت مصر بتقديم مقترح بشان الانتقال المؤقت للاشخاص الطبيعيين وقد تم مناقشته خلال الاجتماع.

تم عقد الاجتماع الخامس لمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات وحق التأسيس بين الدول الاورومتوسطية يوم 26 ماي 2008 بمقر المفوضية الأوروبية ببروكسل، وذلك بمشاركة كل من الاتحاد الاوروبي، مصر، لبنان، الاردن، المغرب، تونس، سوريا، فلسطين الجزائر. كان الهدف من الاجتماع هو تحقيق مستوى من الشفافية على المستوى الإقليمي حول نتائج المفاوضات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية التي أعلنت عن رغبتها في بدء التفاوض الثنائي لتحرير التجارة في الخدمات وحق التأسيس (مصر، المغرب، تونس)، بالإضافة إلى قيام ممثل إدارة الاتصالات الأوروبية بتقديم عرض مختصر لتجربة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع موضوع التجارة الالكترونية.

بعد هذا التاريخ، أصبحت مفاوضات تحرير تجارة الخدمات تتم بين الاتحاد الاوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط كل دولة على حدة، وليس في اطار اجتماع يشمل كل الدول كما كان في السابق، بل اصبحت مفاوضات ثنائية بين الاتحاد الاوروبي ودولة معينة، اخذا في الاعتبار خصوصية كل بلد ومدى تقدمه في قطاع الخدمات واهم مميزاته، ومازالت هذه المفاوضات متواصلة، حيث احرزت بعض البلدان تقدما كبيرا في عملية التفاوض مثل مصر، المغرب وتونس، أما بعض البلدان فمازالت تراوح مكانها مثل الجزائر.[1]

[1] وصاف عتيقة، المرجع السابق، ص 49

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل العديد من النقاط المتعلقة بتجارة الخدمات من حيث المفهوم والاهمية وجهود التحرير الاقليمية والمتعددة الاطراف لهذه التجارة وقد خلصنا إلى مايلي:

1- أن التطورات والتحولات الهامة في منظمات الأعمال في الفترة الراهنة، ادت إلى زيادة الاهتمام بصناعة الخدمات مقارنة بصناعة السلع، فلفترة طويلة من الزمن كان الاهتمام منصبا على القطاع السلعي ودوره في تحقيق خطط التنمية على مستوى اللدول ومن تم على مستوى منظمات الأعمال، ولكن في الاونة الاخيرة انخفض دور واهمية هذا القطاع وزاد الاهتمام بقطاع الخدمات كمحور اساسي في تشكيل القطاعات الاقتصادية وكمورد هام لدخل الدولة.

2- أن التجارة الدولية في الخدمات تتضمن كل الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات المقيم إلى أشخاص غير مقيمين، تشكل التجارة في الخدمات حصة لا يستهان بها مقارنة باجمالي التجارة الدولية، وكذلك مقارنة بحجم اقتصاديات مختلف الدول، فقد بلغت تجارة الخدمات نحو 24% في المنطقة العربية,

3- يشكل تحرير تجارة الخدمات في اطار دولي متعدد الاطراف تحديا كبيرا تختلف طبيعته عن تلك التي تواجهها تجارة السلع، ويعزى ذلك إلى كون غالبية الحواجز التي تعرض تجارة الخدمات هي القوانين والاجراءات التنظيمية والممارسات الادارية التي تقف أمام توريدها عبر الحدود الوطنية، وتعتبر هذه الحواجز اقل وضوحا من الحواجز الجمركية واكثر صعوبة في تقييم اثارها على تجارة الخدمات

4- انعكس الاهتمام بتجارة الخدمات في المنطقة العربية بابرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف المعنية بتحرير التجارة في الخدمات ومن اهمها اتفاقات الشراكة الأوروبية مع البلدان العربية الذي دخل في اطارها مختلف الاطراف في مفاوضات تستهدف تحرير تجارة الخدمات، بالاضافة إلى جهود تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

وتعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات اول واهم اتفاقية متعددة الاطراف تهدف إلى تحرير تجارة الخدمات على المستوى العالمي عامة وعلى المستوى العربي خاصة، بحيث سنرى مدى تطبيقها في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وستكون موضوع الفصل القادم.

الفصل الثالث

تمهيد

في ظل النظام العالمي الجديد، تأكد للدول العربية أن مستقبلها مرهون بمدى مواكبتها للمستجدات الدولية وما تطرحه من تحديات كثيرة على المنطقة العربية، وأصبح من الصعوبة مواجهة كل دولة على حدى مع اتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية، وبروز التكتلات التجارية العملاقة، كل هذه الظروف الداخلية والخارجية أدت إلى ظهور فكرة إنشاء تجمع اقتصادي موحد يضم كل الدول العربية تختفي فيه الكل القيود بمختلف أنواعه، ومن اكبر الاتحادات التي انضمت إليها اغلب الدول العربية هي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى GAFTA ، وسنتطرق في هذا الفصل إلى نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومدى تطبيق اتفاقية تجارة الخدمات GATS بها.

المبحث الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

نعيش في مرحلة تتميز بتزايد أهمية حرية التجارة على المستوى الدولي، و التي أدت إلى ظهور التكتلات الاقتصادية لتعزيز التعاون و التبادل التجاري في المناطق المختلفة و ضمن هذا الإطار العلمي قامت الدول العربية بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تختلف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عن البرنامج التعاون العربي في كونها وضعت برنامجا تنفيذيا يحدد الواجبات على أساس واقعي من قبل عدد من الدول العربية و تأتي أميتها أنها سوف توفر التوازن بين دول التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية.

أولا : نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1]

صدر عن قمة القاهرة لجامعة الدول العربية في شهر حزيران يونيه 1996 توصية بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية و قد تأسست وفقا لبرنامج عمل و جدول زمني يتم الاتفاق عليها، وقد وجد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء مباشرة تنفيذ قرار القمة و بعد مراجعة شاملة للاتفاقيات التجارية المبرمة بين الدول العربية خلال الفترة السابقة أن اتفاقية تيسير تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي اقرها المجلس في فبراير 1981 يمكنها أن تشكل الإطار القانوني العريض لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و بحلول سنة 1998 و بموجب القرار رقم 1317 المؤرخ في فبراير شباط 1997 ثم الانطلاق في تجسيد هذا المشروع

[1] عبد الواحد العفوري،"**منطقة التجارة الحرة العربية**"، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، الجامعة الاردنية –عمان– المملكة الاردنية الهاشمية، 20_22 سبتمبر2004 ، ص 272

في اجل أقصاه 10 سنوات، و قد تضمنت مذكرة جامعة الدول العربية ثلاث بدائل لإقامة منطقة التجارة الحرة:

1. دمج مناطق التجارة القائمة كمجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي، مجلس الوحدة الاقتصادية.
2. ربط وتطوير الاتفاقات التجارية الثنائية القائمة، و إقامة منطقة تجارة حرة.
3. التحرير الفوري للتجارة بين الأقطار العربية مع السماح لبعض الاستثناءات المؤقتة خلال فترة سماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة.

و قد تم تفضيل البديل الثالث، لأنه يؤدي إلى تحقيق التعاون المشترك المنشودة بالسرعة و الكيفية المطلوبتين لإقامة كيان اقتصادي عربي قادر على مواكبة التكتلات الاقتصادية العالمية. وللانضمام إلى المنطقة استيفاء شرطيين أساسيين:

أ. المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

ب. الموافقة على البرنامج التنفيذي، و هذا من خلال إيداع الدولة المعنية التوجيهات الكتابية الصادرة من السلطة المختصة إلى إدارات الجمارك لتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي.

ثانيا: مفهوم منطقة التجارة الحرة العربية

تعتبر منطقة التجارة الحرة هي إحدى مراحل قيام السوق العربية المشتركة، و صورة من صور قيام التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر تجمعهما مصالح اقتصادية مشتركة و تتجانسا اقتصاديا و تاريخيا وثقافيا و حضاريا، و يكون من أهدفها الرئيسية إزالة جميع القيود التعريفية و غير التعريفية الكمية على التجارة الدولية في السلع و الخدمات، فيما بين أعضاء التكتل[1] و تنسجم إقامة هذه المنطقة مع التوجهات

[1] تواتي فاطمة بن علي،" **واقع وافاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات العالمية**"، مذكرة مجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، 2006-2007، ص 128.

العالمية المتمثلة بإقامة تكتلات اقتصادية كبيرة بحيث تستطيع التعامل مع المستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية المترافقة مع انفتاح الأسواق العالمية مع بعضها البعض بعد إنشاء OMC [1].

ثالثا : فوائد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

و في هذا الإطار، لابد من التأكيد على أن الفوائد التي يمكن أن تحققها إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، لا تمثل فقط مكسبا للصالح العربي العام، و لكنها تحقق فائدة مباشرة لكل من الدول العربية المشاركة و يمكننا إيجازها فيما يلي[2] :

1. إعادة المسار الاقتصادي العربي و انجاز الكثير من الخطوات نحو التكامل العربي على خطى منهجية وفق أحكام منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى خلق أثار ايجابية على التجارة، بالإضافة إلى التغيرات في هياكل الإنتاج نتيجة اقتصاديات الحجم و إمكانية تحقيقها بالإضافة إلى الانعكاس المباشر على شروط التجارة؛
2. تأثير التخفيض الجمركي و تحسين التنافسية و تأثير القطاع الخاص بإنشاء حقوق لصالح دوائر الأعمال التجارية و الصناعية من خلال آلية فض المنازعات التي يشرف عليها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الدفاع عن المصالح إذ ما فرضت قيود غير جمركية؛
3. تأثير العمل الثنائي المشترك على مستوى اللجان العليا للعمل العربي المشترك و توجيه المؤسسات العمل العربي المشترك لخدمة التجارة الحرة و أهداف التكامل.

[2] عصام خوري، "**مناطق التجارة الحرة كمحفز للإصلاح الاقتصادي و منشط للتجارة البينية**"، الموقع الالكتروني:http://www.iasj?func=fulltex&ald.6417، تاريخ الاطلاع: 2017/05/02، على الساعة: 23:30، ص 2.

[2] محمد النسور، "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بيروت،(لبنان)، الموقع الالكتروني: http://www.css.escwa.org.eg/homepage/actdetail.aspx تاريخ الاطلاع:2017/05/3، على الساعة 00:15، ص 7.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أن أي نظام تجاري متعدد الأطراف لابد أن يقوم أو يستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي تحكم وتنظم مجريات ذلك النظام، وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإنها تستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي لنشات بموجبها وتنظم العمل في إطارها، وهذه الوثائق هي:[1]

1. اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
2. البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية؛
3. لائحة فض المنازعات؛
4. قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

تشكل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الإطار القانوني الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981م بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها، وقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على "إعفاء السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، والسلع نصف المصنعة، والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأ في إطار جامعة الدول العربية، من كافة الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد، كما أن السلع العربية المصنعة يتم الاتفاق على تحريرها تدريجيا وفق لقوائم يتفق عليها بين الدول الأعضاء، ويقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحرير كامل للتبادل التجاري فيما بين الدول العربية للمنتجات العربية". ولقد صادق على هذه الاتفاقية حتى بداية سنة 2017 ثمانية عشرة دولة عربية (العراق، سوريا، لبنان، الأردن، السعودية، البحرين، قطر، الإمارات،

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،**التعاون الاقتصادي العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الفصل الثاني عشر**، الموقع الالكتروني: http://www.omf.org.ael ، تاريخ الاطلاع 2017/04/11، ص 1-2

عمان، اليمن، الكويت، مصر، ليبيا، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، السودان)[1]، وتعتبر المصادقة على هذه الاتفاقية الشرط الأول والأساسي للانضمام للمنطقة.

ولم تثمر المفاوضات التي تمت بين الدول العربية، في إطار لجنة المفاوضات التجارية طوال الفترة الممتدة من عام 1985 و1992م في الوصول إلى اتفاق بشان تحرير أي مجموعات سلعية من السلع المصنعة، كما اختلفت الدول العربية بالنسبة للتحرير الفوري للسلع الزراعية، وارتأى البعض اخضاعها للتخفيض التدريجي.

ولم يتم إحراز أي تقدم ملموس في تلك المفاوضات، وفي ظل التطورات الاقتصادية الدولية التي سبق الإشارة إليها، وحرصا من الدول العربية على سرعة إقامة تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع متطلبات الاتفاقيات التجارة العالمية، اتجهت الدول العربية إلى صياغة برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية خلال فترة زمنية محددة، ومن خلال التركيز على معالجة العقبات التي اعترضت تنفيذ الاتفاقية، تمت صياغة ما تم التعارف على تسميته بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مراعيا الجوانب التالية:

1. أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، خاصة وان عددا من الدول العربية أما أعضاء في هذه المنظمة أو بصدد الانضمام إليها.
2. أن يتضمن البرنامج التنفيذي خطة عمل وجدول زمني محدد لإنشاء المنطقة.

المطلب الثالث: العناصر الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تتمثل العناصر الأساسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك استنادا إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، في الآتي:

[1] منطقة التجارة العربية الكبرى، ويكيبيديا، تاريخ الاطلاع: 2016/12/05، على الساعة: 19:20

1. معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.
2. يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقا لمبدأ التحرير التدريجي، والذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال عشر سنوات تبدأ في 1998/1/1م وتنتهي في 2007/12/31م، ويمكن أن تتفق الدول الأطراف أثناء تنفيذ على وضع اي سلع تحت التحرير الفوري كما لا يجوز لأي بلدين طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى انه قد تم تعديل الفترة الزمنية لاستكمال المنطقة بناء على توجيهات من القمة العربية من القمة العربية في عمان عام 2000م ليتم بذلك مع مطلع عام 2005م، وتم رفع نسبة التخفيضات التدريجي من الرسوم الجمركية في مطلع عام 2004م ومطلع عام 2005م إلى 20% في كل منهما. لا تخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى.
3. مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج.
4. منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا، وعلى الدول المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة، وفي هذا الإطار، تم منح الدول العربية الأقل نموا الراغبة في الانضمام إلى المنطقة فترة سماح من التطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية حتى مطلع عام 2005م، مع تمتعها خلال هذه الفترة بما وصل إليه التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء، وعلى أن تبدأ في تطبيق التخفيض التدريجي مع مطلع عام 2005 لتصل إلى إزالة كاملة للرسوم الجمركية في 2010/1/1م، وقد استفادة من هذه المعاملة التفضيلية وانضمت إلى المنطقة كل من السودان واليمن.

5. تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عن عدم تطبيق من خلال لجان متخصصة، وقد تم لهذا الغرض إنشاء عدد من اللجان تضم في عضويتها كافة الدول أعضاء المنطقة وهي:

أ. لجنة التنفيذ والمتابعة، لمتابعة التنفيذ وفض المنازعات، وأعطيت صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

ب. لجنة المفاوضات التجارية، وكلفت بمهمة إزالة القيود غير الجمركية.

ج. اللجنة الفنية لقواعد المنشأ تفصيلية للسلع العربية، وقد أقرت هذه اللجنة قواعد المنشأ مرحلية يتم العمل بها في الوقت الحالي والى حين إلى استكمال القواعد التفضيلية.

المطلب الرابع: آلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1]

أن وجود نظام قانوني متفق عليه بين كافة الأطراف في الاتفاقية لمعالجة الخلافات والتجاوزات التي قد تنشأ في إطار تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يعتبر ضرورة أساسية لزيادة الثقة وتفعيل التعامل في إطار المنطقة، لذا كان لابد من العمل على وضع آلية محددة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين المتعاملين في إطار المنطقة، على لن تتسم الآلية بالنزاهة وسرعة البت في النزاعات التي تعرض عليها حتى لا تتعرض المصالح الاقتصادية للمتعاملين للضرر، وقد تم التوصل بين الدول الأعضاء في المنطقة إلى وضع "لائحة للقواعد الإجرائية المتعلقة بفض المنازعات بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" ، وقد استندت هذه اللائحة على ثلاثة نصوص أساسية وردت في:

1. اتفاقية تيسير وتنمية والتبادل التجاري بين الدول العربية ما ورد في نص المادة الثالثة عشر: "تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقية على المجلس للفصل فيها، وله أن يحيلها إلى لجنة أو لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته، كما له أن يطبق بشأنها أحكام تسوية المنازعات الواردة في الفصل

[1] المرجع السابق، ص،ص.4،5

السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وملحقها، ويحدد المجلس في كل حالة طريقة تسوية النزاع"

2. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية_ ما ورد في الفصل السادس ولائحة محكمة الاستثمار العربية المنشأ في إطارها (المواد 25 وحتى المادة 36 من الاتفاقية وملحق الاتفاقية)

3. البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ما ورد في الفقرة سادسة من البرنامج، والتي تنص على: " تماشيا مع المادة الثالثة عشر من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا النظام".

4. وهذا يعني أن السند القانوني للائحة ينطلق من اتفاقيات جماعية تمت المصادقة عليها من قبل المؤسسات التشريعية في الدول الأعضاء بالمنطقة مما يعطيها قوة في التنفيذ، وقد تم في اللائحة بلورة النصوص المشار إليها سابقا في إجراءات تحدد المراحل المختلفة لفض النزاع.

تجدر الإشارة إلى أن طبيعة النزاعات التي نشأت حتى بداية عام 2017 في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نزاعات بسيطة ترتبط بصورة رئيسية بعدم الالتزام بتطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية، أو عدم الاعتراف بشاهدات المنشأ وعدم دقة البيانات فيها، وقد أمكن معالجة كافة هذه الشكاوي من خلال نقاط الاتصال، إلا انه ومع اتساع حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية، فمن المتوقع أن تتعدد وتتعقد القضايا المرتبطة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وان تشمل قضايا تتعلق بالإغراق، والدعم، وقواعد المنشأ، وهذه موضوعات يجب الاهتمام بها من قبل رجا القضاء والقانون في الدول العربية ليكونوا أكثر استعدادا للتعامل معها، كما يتطلب الأمر كذلك تدريب وتأهيل العاملين في القطاع التجاري في

الدول العربية على التعامل مع قضايا الدعم والإغراق، والتي تشكل حاليا أهم مجالات النزاع والقضاء بين الدول في إطار منظمة التجارة العالمية، وتتولاها مكاتب قانونية مختصة وبتكلفة عالية.

المطلب الخامس: عقبات التطبيق أمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

على رغم الظروف والمقومات التي تزيد من فرص نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي للمنطقة و هي كما يلي:

أولا: القيود غير الجمركية

تمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة والتي هي القيود الإدارية والنقدية والكمية والمالية والفنية وهي كالاتي:

1. **القيود الكمية والإدارية:** من أهمها اشتراطات إخراج إجازة الاستيراد، أو مع استيراد سلع معينة كليا لأغراض حمائية دون الحصول على استثناءات.
2. **القيود المالية:** هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ حيث تم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة، علما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة (72) قد توصل إلى الآتي: " التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 تاريخ 13-02-2002 بشان إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات) ووفقا للأمانة العامة للجامعة العربية فان بعض الدول الأعضاء أودعت قراراتها بنفاذ إلغاء تصديق الشهادات على فواتير والوثائق المرفقة لها وهي (والجمهورية اللبنانية، المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين

الجمهورية التونسية، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية)[1].

3. **القيود النقدية:** أن بعض الدول العربية مازال لديها قيود على إجراءات التحويل وتعدد أسعار الصرف ومخصصات النقد الأجنبي في شروط الاستيراد، مما يتطلب إزالة القيود النقدية وذلك عن طريق معالجة أية قيود نقدية خاصة بالعملة لاسيما الرقابة الصارمة على النقد وعدم قابلية تحويل العملات وتعدد أسعار الصرف[2].

4. **القيود الفنية:** وهي التشدد في تطبيق المواصفات والمقاييس المحلية على السلع المستوردة و تعقيد إجراءات الحصول على شهادات الكشف وارتفاع التحاليل وطول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة وتصديقها واستيفاء رسوم عليها وخاصة فيما يتعلق بمواصفات واشتراطات الأمن والسلامة للإنسان والنبات والبيئة وذلك لحين الوصول إلى مواصفات قياسية عربية موحدة[3].

ثانيا: التمييز في المعاملة الضريبية

تقوم الدول الأعضاء في المنطقة بفرض ضرائب على السلع المستوردة، تختلف في نسبتها عن تلك المفروضة على مثيلاتها على السلع المحلية، مثل ضرائب المبيعات، ضرائب الاستهلاك، ضرائب الإنتاج وغيرها من الضرائب مما يزيد من تكلفة السلع المستوردة فيؤدي إلى تناقص تنافسية هذه السلع من السلع المحلية، كما تقوم بعض الدول الأعضاء بغرض رسوم مختلفة على السلع المستوردة دون فرضها على السلع المحلية، أو بنسب تزيد من تلك المفروضة على السلع المحلية مثل رسوم المطابقة للمواصفات، رسوم الكشف

[1] عبد الحميد عبد الرحيم محبوب، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، الموقع الالكتروني: http://www.abhatoo.ma/spip.php?article871 ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/04، تاريخ الاطلاع: 22:22، ص4.

[2] احمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار المسيرة، عمان(الأردن)، 2010. ص 239.

[3] المرجع السابق، ص 238

المخبري، فيؤدي هذا كله إلى تقليل من المنافية العادلة على المنتج المحلي، فيكون بمثابة حماية غير جمركية، الأمر الذي يتعارض مع روح الاتفاقية ويشكل عائقا أمام تطبيقها[1].

ثالثا: المغالاة في طلب الاستثناء من التخفيضات الجمركية:

تواجه منطقة التجارة صعوبات ناجمة عن المغالاة قي طلب الاستثناءات من التخفيضات الجمركية، والتي يخشى أن تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول وعدم تحقيق الأهداف المتوخاة من المنطقة.

رابعا: عدم آلية تفعيل النزعات:

تعتبر هذه الآلية من الأدوات الضرورية لعمل المنطقة، وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء بالمنطقة والذي يؤدي إلى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول وبين المتعاملين في إطارها من القطاع الخاص، ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة في إطار المنطقة يساعد في سرعة البت في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر[2].

خامسا: النقل البري والبحري

أن كلفة التجارة بين بلدان المغرب العربي بالذات كلفة النقل بشكل عائقا اخر أمام التجارة العربية البينية حيث يعتبر المغرب العربي اقرب جغرافيا الى أوروبا منه إلى باقي دول المشرق العربي والخليج العربي، وبشك عام فان عدم توفر وسائل نقل منتظمة بين المغرب والمشرق العربي وبأسعار منافسة يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي متدنية جدا، بل وتشكل عائقا أمام تطور التجارة العربية كما تعد التعقيدات على الحدود بين الدول العربية وطول المدة الزمنية من أكثر العقبات المعرقلة لتحرير التجارة بين البلاد

[1] حيدر مراد، "**المشاكل والمعوقات امام تنمية حركة التجارة العربية البينية**"، مؤتمر "التجارة البينية والتكامل الاقتصادي"، ص639.

[2] معراج هواري، "**منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**"، الندوة العلمية السادسة والعشرون، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل (العراق)، 2007، ص15

العربية، الأمر الذي يتعين إنشاء خطوط شحن كافية لزيادة الصادرات العربية إضافة إلى إنشاء عدد من الشركات العاملة كخدمة خطوط الشحن مثل التامين والتخليص الجمركي، شركات النقل البري[1].

سادسا: تشابه الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

أن تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية والاجتماعية في الدول العربية أدى إلى حدوث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها، وقد أدى تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية فيها إلى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم.

سابعا: القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية

وتتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول وزيادة تحرير التجارة الدولية نتيجة اتفاقيات اورجواي وإقامة منظمة التجارة، زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى زيادة إقامة التكتلات الاقتصادية بين دول الاتحاد الأوروبي، منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية[2] .

ثامنا: نقص المعلومات اللازمة للتجارة البينية

تعاني مؤسسات القطاع العام بشكل عام من نقص في المعلومات الاقتصادية و التجارية ذات العلاقة بالقوانين و التشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية و يعاني القطاع الخاص من عدم توفر المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية و أهمها الخدمات الجمركية و التخزين و النقل و الترانزيت و الخدمات المصرفية و التأمين و الاستثمارات كذلك هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالأسواق و السلع المختلفة

[1] حيدر مراد، مرجع سابق، ص 640

[2] غسان عبد الهادي ابراهيم، "**هناك امل.. نوعا ما.. التجارة العربية البينية تتطلع لمستقبل افضل من ماضيها البائس**" الموقع الالكتروني:http://alhewar.org/debut/show.art.asp?aid=63360 ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/04، على الساعة: 20:56، ص 3

وأنماط الاستهلاك و المواصفات و المقاييس و النوعية و الجودة، و عادة ما يتم اللجوء إلى نشرات و تحاليل تصدرها مصادر خارجية من الأسواق العربية.[1]

المبحث الثاني: إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

نظرا لأهمية تجارة الخدمات في التجارة العربية باعتبارها تمثل نسبة هامة في التجارة العربية بحوالي 24%[2] من إجمالي التجارة العربية، ارتأت الدول العربية ضرورة لإدماج تجارة الخدمات ضمن مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تحريرها بين الدول أعضاء المنطقة، خاصة وان هنالك اتفاقية بهذا الشأن بين الدول أعضاء منظمة التجارة العلمية,

اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قرارا في فيفري 2000 يحث الدول العربية على سرعة إدماج التجارة في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما أصدرت القمة العربية في بيروت المنعقدة في مارس 2002 قرارا بنفس المضمون، وبعد دراسة اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي، وعدم إمكانية الاستناد إليها لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وجد من الضروري أن تعمل الدول العربية على إعداد اتفاقية جديدة لتحرير تجارة الخدمات فيما بينها، وقد بدا العمل لإعداد هذه الاتفاقية منذ عام 2001.

واستنادا إلى نص المادة من اتفاقية الجاتس التي تتيح للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية تبادل إعفاءات وامتيازات في مجال الخدمات، دون تعميمها على الدول الأخرى أعضاء منظمة التجارة العالمية، شريطة أن يتم ذلك فيما بينها.

[1] احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي ،مرجع سابق، ص 260

[2] الاقتصاد العربي الموحد الفصل الثاني عشر، المرجع السابق، ص 6

المطلب الأول: المفاوضات العربية لتحرير التجارة في الخدمات

عقدت عدة اجتماعات للخبراء من الدول العربية لغرض التفاوض حول تحرير تجارة الخدمات البينية، وتم عقدها جميعها ببيروت وبرعاية من وزارة الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية ويمكن عرض الموقف التفاوضي للدول العربية خلال المراحل المختلفة للمفاوضات كما يلي:

1. **المرحلة الأولى:**[1] تم عقد الاجتماع الأول في إطار جولة بيروت من لمفاوضات الثنائية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية، خلال فترة: 07-2004/10/10، وبمشاركة خمس دول عربية هي: الاردن، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، قطر لبنان، مصر، وقد تم الاتفاق بين الدول المشاركة في الاجتماع الأول والدول العربية الراغبة في المشاركة في الاجتماعات المحددة بوضع طلباتها المحددة ازاء الدول الأخرى وترسلها مباشرة إلى الدول العربية المعنية وتبلغ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بنسخة عنها.
2. **المرحلة الثانية:**[2] عقدت جولة الثانية من المفاوضات الثنائية بين الدول العربية لتحرير التجارة في الخدمات في القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال فترة: 16 و17 جويلية 2007 وبمشاركة وفود من إحدى عشر دولة عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية سلطنة عمان، جمهورية العراق، دولة فلسطين، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية الليبية، والجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا.

[1] خالد الوالي، مرجع سابق،صص،375،374

[2] عادل السن، "**التجارة في الخدمات في ضوء الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ومفاوضات جولة الدوحة (الفرص والتحديات)**" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الثالث: حول التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، دمشق: الجمهورية العربية السورية/ مارس 2008.ص،ص.485،484.

ويتم إتباع نفس آلية التفاوض المستخدمة في إطار منظمة التجارة العالمية وهي آلية الطلبات والعروض، وقد تبادلت الدول العربية الطلبات لبعضها البعض خلال تلك الاجتماعات، كما تقدمت اغلب الدول بالعروض المحسنة بينما لم تتقدم أي دولة سوى مصر بالنسخة الثانية من العرض المحسنة.

3. **المفاوضات الثالثة:** نتيجة لعدم تحقيق أي تطورات في مسيرة المفاوضات حول التجارة في الخدمات، تم خلال عام 2009 دعوة الدول العربية غير المشاركة في المفاوضات والتي لم تتقدم بعروضها الأولية لجداول الالتزامات بتحرير قطاعات خدمية محددة وذلك في إطار ما نص عليه برنامج العمل الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية الذي عقد بالكويت في 2009 على ضرورة استكمال المفاوضات الجارية في مجال تجارة الخدمات.

و استمر فريق العمل التفاوضي في عام 2010 بعقد اجتماعاته ومواصلة الجهود نحو التعاون مع المؤسسات العربية والإقليمية والدولية المعنية لتقديم الدعم الفني، وتم إعداد دراسة قطاعية حول تجارة الخدمات العربية ومجالات تنمية التجارة بين الدول العربية قطاعات مختارة كدراسة خدمات التامين في الدول العربية، بالإضافة إلى التنسيق بين الدول العربية لتبادل التشريعات واللوائح الوطنية بشان القطاعات الخدمية[1].

ولقد قام عدد من الدول العربية في عام 2010 بتقديم عروضها حول بعض القطاعات التي يمكن تحريرها ضمن المبادرات القطاعية، واتفقت كل من الأردن ومصر على تحرير كامل لعدد محدود من القطاعات (الاتصالات، الحاسب الآلي، التعليم)، وقد أبدت الرغبة للانضمام لهذه المبادرة كل من الكويت في مجال الحاسب الآلي، وسوريا في مجال النقل والسياحة والخدمات المالية، والمغرب في مجال التعليم والاتصالات والحاسب الآلي، واليمن في مجال خدمات التعليم والحاسب الآلي، علما أن التفاوض في إطار

[1] وصاف عيقة ، مرجع سابق، 54

المبادرات القطاعية يجري حول تحرير خدمات النقل والسياحة والخدمات المالية والتشييد والبناء والخدمات الهندسية المتصلة[1].

4. المرحلة الرابعة: اختتام "جولة بيروت" بعد 12 عاما من المفاوضات[2]

انعقد الاجتماع الأول من جولة بيروت بتاريخ 2004/10/07 بحضور خمس دول عربية هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وحضور ممثل عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا_الاسكوا.

واستمرت الاجتماعات التفاوضية على مدار اثنا عشر سنة ابتداءا من العام 2004 ولغاية تاريخ 1 شباط_ 2017، أي تاريخ انعقاد الاجتماع التفاوضي النهائي في بيروت، وقد اختتمت جولة بيروت في الأول من شباط من عام 2017 حيث تم خلاله الموافقة على جداول الالتزامات تسع دول ستكون هي الدول المؤسسة للاتفاقية وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، دولة قطر سلطنة عمان، المملكة المغربية، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان.

المطلب الثاني: الهيكل العام لمشروع الاتفاقية العربية للتجارة في الخدمات

تتكون الاتفاقية العربية لتحرير تجارة الخدمات من جزأين: الجزء الأول يتعلق بالإحكام العامة لتحرير تجارة الخدمات، والجزء الثاني يتعلق بجداول الالتزامات والتعهدات الخاصة بالدول الأعضاء، وعند إعداد هذه

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **الفصل الثامن التجارة الخارجية للدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2011، صندوق النقد العربي، الموقع الالكتروني:www.amf.org.ae ، تاريخ الاطلاع: 2017/05/07، ص163

[2] ريما يونس الخطيب، **تحرير تجارة الخدمات بين العربية من حلم الى حقيقة: انتهاء جولة بيروت للمفاوضات**، البوابة العربية للتنمية، الموقع:arabdevelopmentportal.com/ar/node/253285، تاريخ الاطلاع: 2017/04/16، على 20:21

الاتفاقية وفي إحكامها العامة مراعاة الاتي:[1]

1. أن تفوق الالتزامات والتعهدات التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام للاتفاقية، والتعهدات التي تقدمت بها لمنظمة التجارة العالمية، وبحيث تشكل الخدمات التي يتم تحريرها في الاطار العربي جزءا هاما من تجارة الخدمات العربية.
2. أن تتماشى الأحكام العامة والمبادئ للاتفاقية العربية مع تلك الواردة باتفاقية الجاتس، حتى لا يشكل ذلك تناقضا بالنسبة للدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية والدول العربية التي بصدد الانضمام للمنظمة العالمية.
3. الاتفاق على قواعد واحدة لتطبق بصورة كاملة على جميع نشاطات الخدمات، وتم اعتماد قواعد ومبادئ اتفاقية الجاتس.
4. اعتماد القوائم الايجابية في جداول الالتزامات التي تقدمها الدول العربية الراغبة في الانضمام.
5. إمكانية بدء المفاوضات بين عدد محدود من الدول العربية وهي الدول الراغبة في تحرير الخدمات ولها الاستعداد لذلك الآن، ويمكن أن تلحق بقية الدول العربية في مرحلة لاحقة وبعد مواءمة اوضاعها بما يؤهلها لعملية التحرير.

المطلب الثالث: التزامات الدول العربية في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات البينية

وفقا لأسس ومبادئ عضوية منظمة التجارة العالمية فان الدول العربية الأعضاء قد وافقت على الالتزام بقواعد السلوك التجاري الدولي الواردة في مجموعة الاتفاقات التي تم الموافقة والتوصل اليها (مع الأخذ في الاعتبار المرونة الممنوحة للدول النامية بموجب الاتفاقية)، وبالإضافة إلى ذلك فقد قبلت الدول العربية التزاماتها المحددة ولبتي سوف يتم تطبيقها ولكن في حدود وبقدر ما يسجله كل عضو أو يتعهد به في

[1] خالد الوالي، المرجع السابق،ص 374

جدوله الوطني الذي يتقدم به بعد مفاوضات مع غيره من البلاد الأعضاء في الاتفاقية وفقا للجداول المرفقة بها في كل قطاع من قطاعات الخدمة.

وهذه الالتزامات المحددة مدرجة في قائمة ايجابية، اي أن القطاعات الرئيسية والقطاعات الفرعية المدونة في تلك الجداول هي فقط المفتوحة للدخول الي السوق المحلية فيها بموجب الاتفاق دون غيرها، مع الوضع في الاعتبار أن قاعدة الدولة الأكثر رعاية هي التزام عام، أما مبدئي النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية فلابد من تدوينها في تلك الجداول لان عدم تدوين اي شرط يعني أن هذين المبدأين مفتوحان في القطاع الخدمي المحدد في جداول التزامات الخدمات، أما عن القطاعات الخدمية التي التزمت بها الدول العربية الإحدى عشر الأعضاء بالمنظمة وفقا للمعلومات المتاحة فهي على النحو التالي:[1]

- **الأردن:** تقدمت بالتزامات في خدمات الاتصالات الأساسية بما يتضمن عدم السماح بالمكالمات العكسية وتسمح بما عدا ذلك من المكالمات، وخدمات السياحة والتامين.
- **الإمارات:** خدمات الأعمال والبريد السريع والإنشاءات والبيئة والخدمات المالية والسياحة وخدمات السفر.
- **البحرين:** الخدمات المصرفية وخدمات سوق المال وخدمات التامين وإعادة التامين.
- **تونس:** تقدمت بالتزامات في قطاع المصارف والتامين وإعادة التامين والسياحة وخدمات السفر وخدمات الاتصالات فيما يخص خدمات التليكس وإرسال البيانات وخدمات الهاتف المحمول وخدمات التوزيع للتلفزيون المحلي.
- **عمان:** تقدمت بالتزامات في خدمات السياحة والتامين وخدمات الاتصالات الأساسية تتضمن تحرير خدمات الاتصالات وذلك وفق جدول زمني يتضمن على التوالي خدمات الهاتف الصوتية، والوجود

[1] التعاون الاقتصادي العربي– **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الفصل الثاني عشر**، التقرير الاقتصادي الموحد، الموقع: WWW .amf .org.ae، ص، 9.

التجاري لفروع الشركات الأجنبية والفاكس، والهاتف النقال وأخيرا المكالمات الهاتفية والهاتف المدفوع وبطاقة المكالمات الهاتفية.

- **قطر:** تقدمت بالتزامات في بعض الخدمات المهنية منها الاستشارات الهندسية، والخدمات الطبية والبحوث، والحاسب الآلي والتكنولوجيا.
- **الكويت:** الأعمال والإنشاءات والخدمات الهندسية والخدمات البيئية والخدمات الصحية والاجتماعية والسفر والسياحة.
- **المغرب:** خدمات الأعمال والاتصالات والإنشاء والهندسة والخدمات البيئية وخدمات المصارف وخدمات التامين وإعادة التامين وخدمات السياحة والسفر وبعض مجالات النقل.
- **موريتانيا:** تقدمت بالتزامات في خدمات السياحة والسفر.
- **مصر:** الإنشاءات والخدمات الهندسية والسياحة والسفر وسوق المال وخدمات التامين وإعادة التامين وخدمات النقل البحري والخدمات المساعدة وخدمات الاتصالات الأساسية ما عدا خدمات الاتصالات الموردة للتوزيع للراديو والتلفزيون.

ويمكن مقارنة الالتزامات التي قدمتها الدول العربية وفقا لاتفاقية الجاتس والعروض المبدئية في اتفاقية تحرير الخدمات البينية من خلال الجدول التالي، وتتمثل البلدان المشمولة في الجدول البلدان التي قدمت عرضا أوليا أو معاد النظر فيه فقط: كالبحرين ومصر و الأردن و الإمارات العربية المتحدة والمغرب وقطر وتونس، حيث احتسب لكل قطاع رقمه باعتباره مجموع عدد البلدان التي أعلنت تعهداتها في القطاعات الفرعية.

جدول رقم(01): مقارنة الالتزامات وفقا لاتفاقية الجاتس والعروض المبدئية في اتفاقية تحرير الخدمات البينية

	برنامج اتفاقية الجاتس	العروض الاولية/المعاد النظر فيها
1-خدمات الاعمال:	17	23
2-خدمات الاتصالات:	8	16
3-الخدمات الانشائية والهندسية:	15	24
4-خدمات التوزيع:	0	2
5-الخدمات التعليمية:	5	8
6-الخدمات البيئية:	6	13
7-الخدمات المالية:	14	16
8-الخدمات الصحية والاجتماعية:	3	6
9-خدمات السياحة والسفر	15	16
10-الخدمات الابداعية والثقافية والرياضية	4	5
11-خدمات النقل:	5	11
12-خدمات أخرى غير مشمولة في أي فئة	0	0

المصدر: كندة محمدية، احمد غنيم، **قطاعات الخدمات وسياسات التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية**، الجزء الاول ، تقرير صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2012، الموقع الالكتروني: www.annd.org. ص.109.

المطلب الرابع: العوائق والتحديات التي تواجه الدول عند تحرير تجارة الخدمات

من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية عند تحرير تجارة الخدمات نذكر ما يلي:

1. أن الطابع العام الذي يغلب على مفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية هو عدم وجود رغبة حقيقية من الدول العربية للانتهاء من الجولة الأولى للمفاوضات التي بدأت منذ عام 2004، ويظهر ذلك جليا في انخفاض عدد الدول المشاركة في الاجتماعات بالإضافة إلى أن الدول التي تشارك ليس لديها رغبة في تقديم المزيد من الالتزامات بالتحرير تفوق ما هو مقدم في إطار منظمة التجارة العالمية، كما تتمسك بعض الدول بموقف تفاوضي متشدد وهو ما يؤثر على قرار الدول الأخرى ويدفعها لاتخاذ موقف مماثل في المفاوضات، وقد نوهت إحدى دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدم استعدادها

لتقديم المزيد من الالتزامات بالتحرير نظرا للتوجه الحالي نحو التفاوض كتكتل إقليمي ضمن دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية بدلا من التفاوض بصورة منفردة، وهو الأمر الذي لم يتم حسمه بعد.

2. كما أن صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات الدقيقة الخاصة بتجارة الخدمات وقطاعاتها والإحصاءات الخاصة بطرق توريد الخدمة بالنسبة لكل قطاع يعد من أهم المعوقات الرئيسية التي تواجه الدول في تحديد الأثر الفعلي لتحرير القطاعات الخدمية واتخاذ قرار التحرير.
3. عدم وجود رؤية سياسية واضحة لتحرير قطاع الخدمات، وتعدد الجهات المسؤولة عن التنظيم والإشراف والرقابة على قطاع الخدمات في اغلب الدول العربية، خاصة في ظل تنوع القطاعات الخدمية واختلاف طبيعتها والتي تجعل من الضروري مراعاة مواقف الجهات الحكومية وغير الحكومية المنظمة والجهات الموردة ومستهلك الخدمة.
4. يعتبر قطاع الخدمات من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تتعدد فيها التشريعات والقوانين.
5. عدم وجود الوعي الكافي بأهمية تجارة الخدمات.

المبحث الثالث: واقع تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية والانعكاسات المحتملة من تحريرها

أصبحت تجارة الخدمات في العقد الأخير من أسرع القطاعات نموا، فاهم مايميز هذه التجارة هو اتساعها ومدى تأثيرها في قطاع الاقتصاد كله وعد اقتصارها على الدول المتقدمة فقط، فهي اساسية في قطاعات البنوك واسواق المال وخدمات النقل البحري والبري والجوي

والاتصالات والسياحة والانشاء والتعمير فضلا عن قطاعات الخدمات المهنية كالتعليم والهندسة والاستشارات والمحاماة والمحاسبة والمراجعة.

المطلب الأول: أداء وتطور تجارة الخدمات في الدول العربية

تلعب التجارة العربية للخدمات دورا مهما ومتزايدا في النشاط الاقتصادي للدول العربية حيث بلغت نسبة مساهمة تجارة الخدمات نسبة تزيد عن 20% من الناتج المحلي الاجمالي للعديد من الدول العربية،

ويقدم الجدول (02) صورة عن تطور مساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لعدد من الدول العربية خلال فترة 2005-2015:

الجدول رقم (02): مساهمة التجارة في اجمالي الناتج المحلي مقوم بالأسعار الجارية بالدولار الامريكي (2005-2015)

مليار دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العالم	10,99	11,41	12,05	12,41	11,66	11,48	11,77	11,85	12,25	12,90	12,89
العالم العربي	16,89	17,75	18,48	17,41	19,12	17,10	14,97	13,95	13,75	15,44	16,51
مصر	28,04	25,77	26,28	26,12	18,76	17,60	14,07	13,83	12,12	13,07	
لبنان	88,10	93,61	92,53	107,85	88,08	76,49	81,43	61,50	63,87	61,00	62,40
المغرب	21,03	23,09	24,65	23,76	23,39	23,72	24,14	23,90	20,52	22,40	22,45
عمان	13,14	13,99	16,10	12,65	14,68	13,93	14,79	14,94	16,17	16,48	-
قطر	-	-	-	-	-	-	14,46	18,11	19,45	22,49	27,80
السعودية	13,56	16,92	19,11	16,28	19,75	16,60	13,37	11,51	11,89	15,00	16,20
السودان	6,22	7,82	6,95	5,41	4,56	4,23	5,54	4,65	4,56	4,43	3,64
اليمن	9,63	12,60	11,96	13,20	13,36	12,22	10,49	11,07	9,89	9,81	-

ويتضح ممن خلاله أن مساهمة تجارة الخدمات في الناتج المحلي للبنان فاقت 60 % خلال فترة الدراسة، بينما كانت هذه النسبة هي الاقل في السودان ولم تتجاوز 7,8% عام 2006، وفاقت 20% في كل من مصر والمغرب وقطر، بينما في اليمن لم تتجاوز نسبة المساهمة 13,2% طول فترة الدراسة، أما السعودية وعمان فاقت نسبة المساهمة 16%، ومن توضيح نسبة مساهمة التجارة في الخدمات في الناتج المحلي للعالم العربي بالمقارنة بالعالم من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): تطور نسبة مساهمة التجارة في الخدمات في الناتج المحلي للعالم العربي بالنسبة للعالم خلال الفترة (2005-2015):

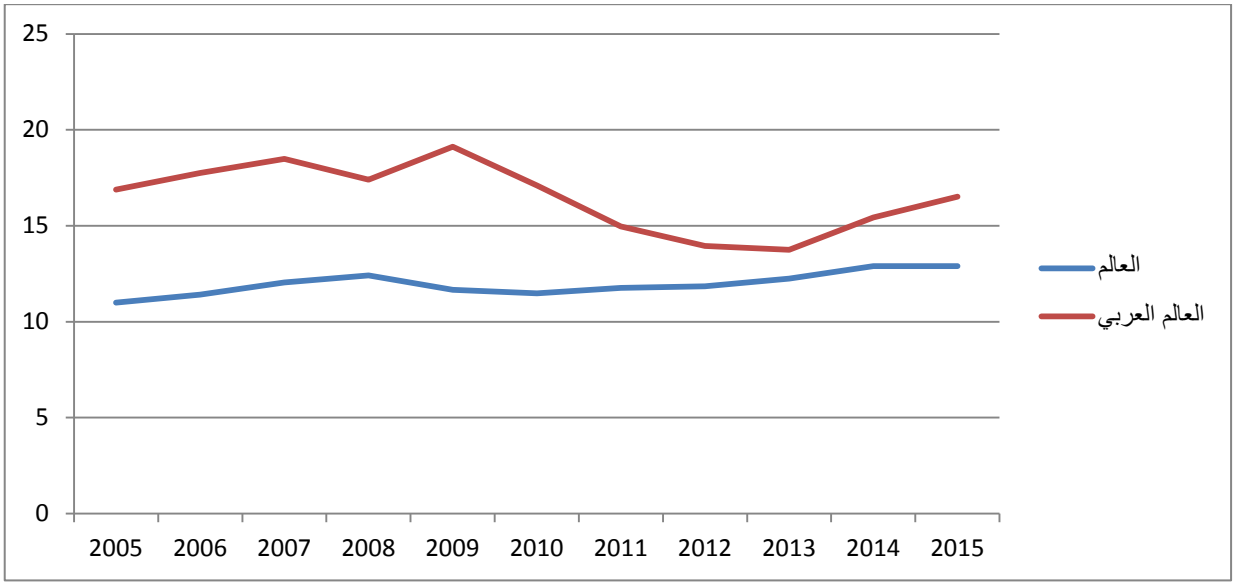

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

أولا: **تطور صادرات و واردات الخدمات في الدول العربية:**

في ما يتعلق بالتجارة الخارجية للدول العربية في الخدمات، تشير إحصاءات ميزان المدفوعات الدول العربية أن متوسط صادرات (متحصلات) الدول العربية في الخدمات يقدر بحوالي 144,9 مليار دولار خلال 2005-2015 (انظر الملحق رقم(01) الجدول رقم (01) و(02))، بمعدل نمو موجب خلال الفترة 2005_2008 ، بلغ في المتوسط 16,14%، لكن هذا المعدل حقق قيمة سالبة بين سنة 2008-2009، نتيجة تأثر الاقتصاديات العربية بأزمة الرهن العقاري التي أدت إلى انخفاض معدلات النمو في الاقتصاد العالمي مما كان له اثرا بارزا في التجارة الخارجية بما في ذلك تجارة الخدمات العربية، و بالرغم من أن معدل النمو في الصادرات حقق قيمة موجبة بين السنتين 2009-2010، وبين 2013-2014 اين بلغ 8.7%، إلا أن هذه النسبة تعتبر ضعيفة جدا بالمقارنة مع النسبة المحققة في فترة 2006-2008.

أما فيما يتعلق بالواردات فبلغ متوسطها 254,87 مليار دولار في فترة 2005-2015، قد سجلت واردات الخدمات للدول العربية نموا مطردا، حيث حقق أعلى نسبة نمو بين سنتي 2007-2008 بمعدل نمو

بلغ حوالي 24%، بالرغم من تراجع معدل النمو لواردات الخدمات العربية خلال 2009 حيث حقق قيمة سالبة بلغت حوالي 3-%، لتستانف الواردات نموها بمتوسط نمو بلغ 5,7% خلال فترة 2010-2013، وارتفعت نسبة النمو في الواردات بين 2013-2014 لتصل إلى 17%، لكن خلال السنة الاخيرة من الدراسة عرفت واردات الخدمات العربية انخفاض بنسبة 8,1%.

من جهة أخرى تظهر الجداول (ملحق (02) الجداول من (01) إلى (08)) تفاوتا في حجم تجارة الخدمات بين الدول العربية، ويعود هذا إلى الطبيعة الاقتصادية لكل دولة ومدى تطور قطاع الخدمات في الدول التي لديها مقومات السياحة مثل اليمن، المغرب مصر، نلاحظ أن صادراتها في الخدمات تفوق وارداتها، فقد بلغ متوسط نسبة التغطية في مصر خلال فترة الدراسة حوالي 134%، وفي لبنان بلغت 127,4% ، وتاتي مصر في المرتبة الاولى من حيث حجم الصادرات التي حققت اعلى قيمة لها سنة 2008 بمبلغ 24,9 مليار دولار.

وبالرغم من الارتفاع من حجم صادرات الخدمات في سنة 2010، إلا انها عرفت تذبذبا في السنوات اللاحقة لتصل إلى 18,5 مليار في سنة 2015 متأثرة بالظروف السياسية السائدة في مصر. وقد بلغت نسبة صادرات مصر إلى صادرات الدول العربية 11,6% خلال سنة 2015.

وتأتي لبنان في المرتبة الثانية بحجم صادرات حقق أقصى قيمة له لسنة 2011 بمبلغ مقداره 19,6 مليار دولار، وقد عرفت صادرات لبنان في السنوات اللاحقة لتصل إلى 15,8 مليار دولار سنة 2015 بمعدل نمو مقداره 7,5% مقارنة بالسنة السابقة.

ثم تليها المغرب بحجم صادرات مقدارها 15,8 مليار دولار لسنة 2014، لتشهد انخفاضا في 2015 حيث لم تتجاوز 14,6 مليار دولار.

ثانيا: هيكل تجارة الخدمات العربية:

أما بالنسبة لهيكل التجارة الخارجية للخدمات في الدول العربية (انظر الملحق رقم (03) الجداول (01)و (02)) فهي تنحصر في مجموعة من القطاعات الخدمية التي لها أهميتها الاقتصادية في هاته الدول، مثل خدمات النقل، التامين والخدمات المالية ، السياحة، الكمبيوتر والاتصالات، فخلال الفترة 2005-2015

سجل كل من قطاعي السياحة والنقل مساهمة بلغت حوالي 70% في اغلب الدول محل الدراسة، حيث تاتي في جانب الصادرات خدمات السياحة بالدرجة الأولى، حيث بلغت حصتها في المتوسط حوالي 43% سنة 2015، وحققت هذه النسبة اعلى قيمة لها خلال السنة المذكورة في السعودية حيث بلغت حوالي 70% من صادرات الخدمات.

تليها خدمات النقل بنسبة بلغت في المتوسط بالنسبة للدول محل الدراسة 29,5% خلال سنة 2015، وتاتي مصر في صدارة الدول من حيث عائدات قطاع النقل التي بلغت نسبة 52,5% خلال السنة المذكورة نتيجة الثبات النسبي لإيرادات قناة السويس.

أما بالنسبة للخدمات الأخرى، واهمها خدمات الكمبيوتر والاتصالات فأنها تشكل نسبة هامة من صادرات الخدمات للدول العربية، بلغت في المتوسط 24% سنة 2015، وتأتي صادرات الخدمات المالية والتامين في المرتبة الأخيرة من حيث حصتها في صادرات الخدمات العربية فلم تتجاوز في المتوسط 4% للسنة المذكورة.

ويوضح الشكل(02) ادناه التوزيع القطاعي لصادرات الخدمات للدول العربية: لسنتي 2005 و2015

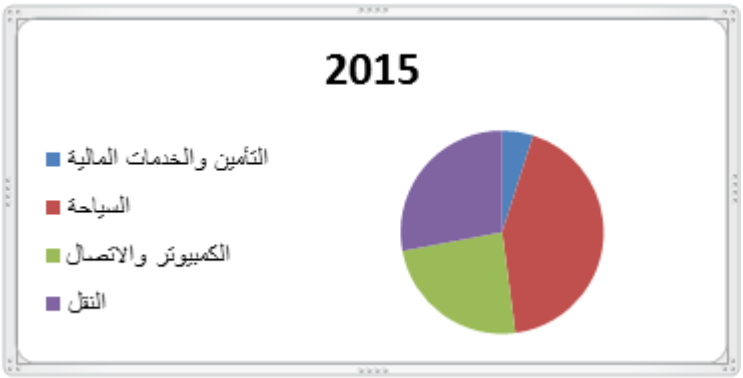

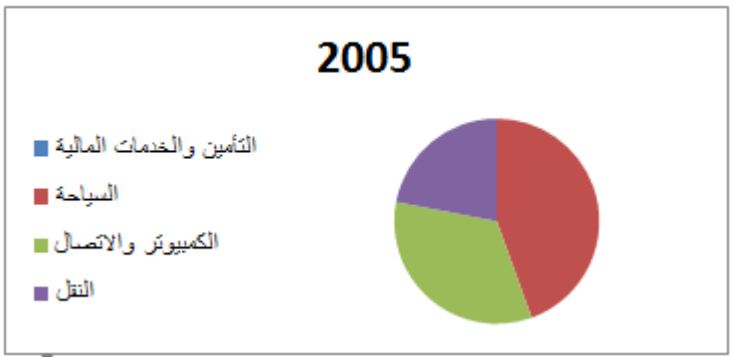

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) ملحق رقم(03)

وفي جانب هيكل الواردات تستأثر خدمات النقل بالحصة الأكبر بنسبة 38,35% في المتوسط من واردات الخدمات العربية خلال فترة الدراسة 2005-2015، وتشير هذه الأهمية للارتباط الوثيق لقطاع النقل بصادرات الدول العربية من المحروقات التي تعد السلعة الرئيسية التي تصدرها اغلب الدول العربية للأسواق العالمية.

وتأتي بعد ذلك خدمات الكمبيوتر والاتصالات التي تشكل حصة بلغت في المتوسط 29,3% من واردات الدول العربية للخدمات خلال الفترة المذكورة.

ويوضح الشكل(02) ادناه التوزيع القطاعي ل واردات الخدمات للدول العربية: لسنتي 2005 و2015

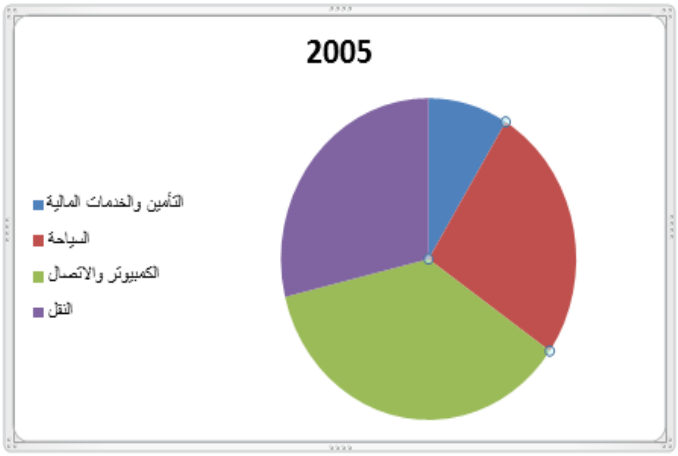

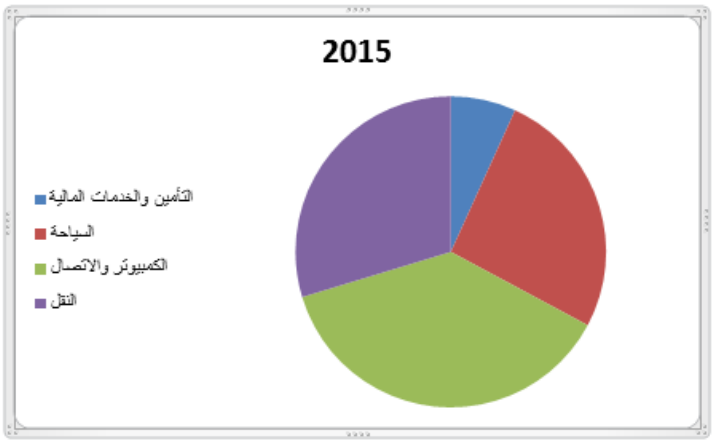

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02) ملحق رقم(03)

ثالثا: حساب الميزة النسبية الظاهرة للخدمات في الدول العربية

يقيس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة الميزة النسبية للدولة في إنتاج سلعة أو خدمة معينة بالاعتماد على المعطيات المستقاة من ميزان المدفوعات الخاص بكل دولة، باستخدام الصيغة التالية التي تعتمد على الاداء التجاري فقط للدولة، بالاضافة إلى انها تتعرف على امكانيات الاستيراد والتصدير لكل دولة داخل قطاع معين، وتتمثل الصيغة المعتمدة فيما يلي:

$$RCA = \frac{X_{IJ} - M_{IJ}}{X_{IJ} + M_{IJ}}$$

حيث:

RCA :REVEALED COMPARATIVE ADVANTAGE INDEX

X_{IJ} : صادرات الدولة I في قطاع الخدمات J

M_{IJ} :واردات الدولة I في قطاع الخدمات J

وتتراوح قيمة المؤشر بين:

(+1): ويعني وجود ميزة نسبية

(−1): ويعني عدم وجود ميزة نسبية

(0): قيمة عامة

وبالنظر إلى نتائج حساب مؤشر النسبية الظاهرة للدول العربية في قطاع الخدمات خلال فترة (2005−2015) الواردة في الملحق رقم (04) نلخص إلى النتائج التالية:

1_ بالنسبة لقطاع التامين: اظهر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لجميع الدول العربية أن لبنان تتمتع بميزة تنافسية في هذا القطاع حيث اخذ مؤشر الميزة النسبية الظاهرة قيما موجبة وصلت إلى (0,64) سنة 2012، وتعتبر الدولة الوحيدة التي اخذ فيها المؤشر قيم موجبة خلا ل لفترة الدراسة.

2_ بالنسبة لقطاع السياحة:بلغ عدد الدول العربية التي تمتلك ميزة نسبية ظاهرة في هذا القطاع 4 دول عربية، وهي بالترتيب: اليمن (0,88)، المغرب(0,65) ، مصر (0,19)، ولبنان (0,13) وذلك في سنة 2014

3_ بالنسبة لقطاع الاتصالات: تتمتع دولتين فقط بميزة نسبية في القطاع وهي بالترتيب المغرب (0,90)، لبنان (0,19) وذلك في سنة 2006.

4_ بالنسبة لقطاع النقل: اظهر مؤشر الميزة النسبية أن مصر هي الدولة الوحيدة التي تمتلك ميزة نسبية في قطاع النقل حيث اخذ هذا المؤشر قيما موجبة طيلة فترة الدراسة (2005-2015)، ففي 2005 سجلت نسبة (0.11) ليبدأ بعدها بالانخفاض ليصل إلى نسبة (0.09) في عام 2010، بعدها ارتفع هذا المؤشر ليصل إلى قيمة (0.15) في عام 2015.

المطلب الثاني: الآثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات البينية

تحظى تجارة الاقليمية في مجال الخدمات بفرصة لتكون بمثابة المحرك للنمو والتكامل بين الدول العربية خصوصا في ظل الاختلافات في الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول العربية في مجال الخدمات.

ولا توجد أي بيانات عن التجارة الإقليمية في مجال الخدمات قد تسمح لنا بتقييم هذه التجارة، كما أن تحرير الخدمات لا يزال محدودا على الصعيد الإقليمي بين الدول العربية، فحتى الآن التزمت 9 دول فقط بالاتفاق الإقليمي بشان تحرير تجارة الخدمات المبرم في مارس 2017 المرتكز على مقاربة تفوق تلك المقدمة في اطار الجاتس.

1. بشكل عام يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية لتحسين الوضع التنافسي لتلك القطاعات من خلال نقل التكنولوجيا ، كما يسهم الاحتكاك المباشر للتعرف على التقنيات الحديثة وهو ما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة للمستهلك وتنوع الخدمات وتوفيرها باسعار مختلفة، وسيؤدي تحسين

جودة الخدمة ورفع كفاءتها بشكل مباشر إلى زيادة الصادرات السلعية ويسهم في القضاء على معوقات التصدير[1].

2. أن الطبيعة الخاصة للقطاعات الخدمية مثل خدمات البنية التحتية والشبكية (النقل، الطاقة)، تجعلها أكثر ملائمة للتحرير على المستوى الاقليمي منه على المستوى المتعدد الاطراف، لان هناك ضرورة بن تكون هذه الخدمات قريبة من المستهلك مثل الطاقة ذلك انه كلما ابتعدت مكانا عظم فقدانها عبر عملية النقل، علاوة على ذلك تتطلب التجارة عبر الحدود في الخدمات الشبكية صلة مادية تشابكية وقربا جغرافيا في الكهرباء بالإضافة إلى بعض خدمات النقل والاتصالات، لان هذا النوع من التجارة يمكن أن يحدث فقط بين الدول المتجاورة.
3. يساعد التحرير الإقليمي البلدان العربية على تحسين صناعاتها الخدمية الوليدة التي تتمتع بالكمون للتنافس على المستوى العالمي عبر "التعلم بالعمل" من خلال التحرير الإقليمي، وثمة عدد من الخدمات العربية الرائدة التي بدأت تضطلع بدور ما في السوق العالمي (ممثلا في حقلي الاتصالات والإنشاءات)، وقد كانت القفزة الأولى لقطاعات كهذه خارج حدود أي بلد عربي على أساس إقليمي، ثم انتقلت بعد ذلك إلى المستوى العالمي، وثمة قطاعات أخرى ذات كمون محتمل تحتاج إلى التعزيز على المستوى الإقليمي لتكون قادرة على المنافسة على المستوى العالمي.[2]
4. نلاحظ أن لبعض الدول العربية فرصة مهمة يمكن استثمارها في تنشيط التجارة البينية في الخدمات، ويظهر هذا أكثر اجلاء في حالة اقتصاديات مثل السعودية باعتبارها اكبر اقتصاد مستورد للخدمات بين الدول العربية مما يعني أن لها إمكانية كبيرة لإحلال وارداتها بصادرات من بقية الدول العربية

[1] دينا محمود، **مفاوضات التجارة في الخدمات بين الدول العربية**، المؤتمر السنوي الثامن، منظمة التجارة العالمية– تحديث التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، القاهرة (مصر)، 24–26 يونيو 2012، ص 9.

[2] كندة محمدية، احمد غنيم، **قطاعات الخدمات وسياسات التجارة وتحديات التنمية في المنطقة العربية**، الجزء الاول ، تقرير صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2012، الموقع الالكتروني: www.annd.org، ص.110.

كمصر ولبنان والمغرب، وهذا في الخدمات التي تتمتع فيها هذه الدول بميزة نسبية في السوق الاقليمي[1].

5. كما أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة يبرز امتلاك هذه الدول العربية امكانية أن تنشط صادراتها وتخلق لنفسها فرص لنفاذها إلى اسواق الدول العربية الاكثر تنويعا من جهة أخرى، وحتى بالنسبة إلى الاقتصاديات الاقل تنويعا أو التي لا تمتلك ميزات نسبية لتصدير الخدمات، فان امامها امكانية لتشجيع التبادل التجاري ، من خلال تنويع هياكلها الخدمية وتحقيق تمايز الخدمات والارتقاء بالتنافسية.[2]

6. يعمل تواجد قطاع خدمي قوي داخل الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لتواجد البنية التحتية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في القطاعات الخدمية ذات العمالة الكثيفة مثل الموانئ البحرية والجوية والطرق والكباري وشبكات الاتصالات والتعليم والصحة، ويسهم في تخفيف مشكلة البطالة ، حيث أن السماح بانشاء شراكات أجنبية بالكامل أو بالمشاركة مع شركات وطنية سوف يسهم في توفير فرص العمل داخليا.[3]

7. من المرشح أن تبقى الدول العربية تعاني من ضعف قطاع الخدمات لديها نظراً لفقدان الميزات التكنولوجية التي يتمتع بها مقدمو الخدمات غير المقيمين (الشركات الأجنبية العاملة في مجال تصدير الخدمات)، ومن ضعف قدرتها على عرض خدماتها في الأسواق الدولية وخاصة في حالة انتقال العمالة.

8. في مجال الخدمات المالية والمصرفية والتأمين سوف تُفتح الأسواق أمام الموردين الكبار في العالم لمثل هذه الخدمات لتنافس قطاع الخدمات المقيم الذي لم يعد يتمتع بأي شكل من أشكال

[1] عثمان توات، **تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الاقليمي: المكاسب الكامنة للتكامل العميق بين الدول العربية**، مجلة الباحث– عدد 2016/16،جامعة الجزائر، ص 265.

[2] المرجع السابق، ص 265

[3] دينا محمود، المرجع السابق، ص 9

الدعم أو الحماية في أغلب الدول العربية، ومن ثم فلم يعد مقبولاً تقييد تدفق رؤوس الأموال و تحويل الأرباح من الدول العربية وإليها، وسوف يؤدي تحرير قطاع الخدمات المالية في شكله النهائي إلى مجموعة من الآثار التي سوف تنعكس على قدرة الدول العربية على رسم و إدارة السياسة المالية والنقدية بالشكل الذي يحقّق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، مما يشكل خطورة شديدة نظرا لإمكانية تحكم كبار المستثمرين والمضاربين على مستوى العالم في السياسة المالية والنقدية لهذه الدول، وفي هذا الإطار تبذل الجهود في كل من البحرين ولبنان وإلى حد ما مصر لتقوية القطاع المالي وخاصةً الجهاز المصرفي، إلا أنه يجب القول إن ما هو مطلوب كثير من العمل والجهد الذي يجب أن يبذل لتهيئة قطاع الخدمات في الدول العربية لمواجهة العولمة المالية العاتية،

9. إذا كان تحرير التجارة في الخدمات يحمل في طياته العديد من المشاكل، فإن هناك بعض الفوائد التي يمكن تحقيقها، وتتركز أساسا في مجالَي السياحة و تحويلات العاملين بالخارج، إذا تم استخدامها والتعامل معها بشكل أفضل. ففي كل من مصر والأردن ولبنان تؤدي كل من السياحة وتحويلات العاملين بالخارج دوراً كبيراً في تخفيف العجز في موازين المدفوعات، حيث يسد معظم العجز من خلال دخل السياحة أو تحويلات العاملين بالخارج، في ظل توسيع تجارة الخدمات وانفتاحها.[1]

10. ستسمح اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على المستوى الإقليمي بممارسة اعتماد الشهادات الجامعية المتبادل بين الجامعات العربية، علاوة على ذلك ستعزز هذه الاتفاقية أيضا الشفافية في تخصيص المعلومات حول تجارة الخدمات بين الدول الأعضاء، كما تحاول أيضا تسهيل حركة العمال بين

[1] حسين الفحل، مرجع سابق، ص.145.

الدول العربية في مختلف القطاعات، وفي هذا الصدد يمكن أن تضطلع البلدان المنتجة للنفط بدور مهم عبر الاستفادة من الخدمات البشرية بجعلها متوفرة من بلدان أخرى.[1]

11. في حالة الخدمات المهنية والتعليم يمكن أن ترحب البلدان العربية بخدمات بلدان عربية أخرى مظرا لتشاركها في اللغة، من ناحية اخرى قد تكون في الخدمات الملاتبطة بالبنية التحتية مصلحة لكلا الشريكين الاقليميين، وهذا يتضمن أن التحرير على المستوى الاقليمي في الخدمات يمكن أن يؤدي الى تحرير اقليمي ابعد في قطاعات خدمية دون قطاعات أخرى تبعا لطبيعة القطاع والتفضيلات التي لدى الشركاء الاقليميين.[2]

المطلب الثالث: اليات تدعيم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات البينية وتطوير قطاعات الخدمات العربية

تفتقر الدول العربية إلى الميزة التكنولوجية التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات والتي تعد المستفيد الأول من تحرير تجارة الخدمات، فقد اصبحت أمام معطيات جديدة للتجارة الدولية في الخدمات، لذا اصبح لزاما عليها التصرف بوعي والاستعداد للمواجهة التي تخوضها، وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات على صعيد الجهود التكاملية العربية وعلى صعيد تطوير القطاعات الخدمية كالتالي:

1. المزيد من التنسيق في السياسات الاقتصادية بين دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتحرير كامل لتجارة الخدمات البينية، فبعد أن اتجه العالم إلى التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وإدخال نظم التجارة الإلكترونية. ومن المهم تعزيز هذا الاتجاه وتنميته بين الدول العربية وصولاً إلى خطوات تالية تحل المشاكل والمعوقات جميعها. وإزالة جميع العوائق والإجراءات التعقيدية أمام

[1] المنطقة العربية وسياسات تحرير التجارة، تقرير صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2007، الموقع الالكتروني: www.annd.org، ص.110.

[2] كندة محمدية، احمد غنيم، **مرجع سابق**، ص.114.

تجارة الخدمات البينية (مثل نظام التأشيرات والإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين لغرض تقديم الخدمات واختلاف المواصفات ووجود قيود أمام وجود الشركات التجارية العربية كقوانين الوكيل المعول بها في دول الخليج واحتكار القطاع العام للعديد من الخدمات كالمواصلات وخدمات النقل والخدمات المطارات والخدمات المصرفية والتأمين، وإن بدأ تحول بهذا الاتجاه مؤخراً في سورية مثلاً)، وإلى إقامة إتحاد جماركي عربي وإلى خلق كيانات ومؤسسات عربية كبيرة فاعلة تعمل في مجال النقل بأنماطه جميعها(بحري – طرقي – جوي – سكك حديدية) والتوزيع والتخزين في منظومة متكاملة، وفي مجل السياحة، والتأمين،

2. تعزيز الاتجاه نحو تعميق التخصص والتكامل في مجال الخدمات من خلال وضع استراتيجية عربية لتحرير الخدمات للتعرف على الآثار الناتجة عن تحرير قطاعات الخدمات كل على حده، وللتعرف على الفرص المتاحة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية ، و لزيادة القدرة التنافسية للقطاعات الفرعية، والبدء بتحرير القطاعات الفرعية ذات الميزة النسبية على المستوى الوطني وبناء جداول التزامات قطرية تراعي تحقيق التكامل بين موردي الخدمة العرب وتوسيع نطاق سوق الخدمات العربية ودعم المنافسة والشفافية. تشكيل مجموعة عربية لضمان شروط أفضل عند التفاوض في إطار الاتفاقية العامة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات,

3. أضحى النقل والتأمين والسياحة من المعالم الأساسية في تقديم الخدمات ومن المهم بمكان خلق كيانات عربية كبيرة تعمل في هذا المجال لمجابهة سيطرة الشركات العالمية الكبيرة التي تمارس هذه الأنشطة في مختلف المواقع العربية وذلك من خلال إنشاء موانى مركزية تعمل كمراكز تجارية كبرى لخدمات التجارة الدولية لمجموعة الدول المحيطة و وتنسيق وتكامل أنشطتها، وتطوير العمل في الموانئ براً وبحراً وجواً بإدخال مفاهيم الإدارة الحديثة ، والاستفادة من

تكنولوجيا المعلومات، وإقامة قواعد معلومات قطاع النقل والسياحة والتأمين، وإدخال نظم المعلومات الجغرافية وتحديث الإجراءات الجمركية[1].

4. يوجد العديد من السياسات و الاجراءات التي يمكن ان تتبناها الدول العربية لتحقيق المزيد من التكامل الاقليمي في مجال تحرير التجارة البينية للخدمات في هذا الاطار، كمراجعة التشريعات لزيادة فعالية القواعد والقوانين حيث يوجد الكثير من القواعد والقوانين القائمة في عدد من الدول العربية التي قد تعيق حركة اصلاح وتحرير قطاعات خدمية عدة، الشيء الذي قد يتطلب جهدا مشتركا لمراجعة شاملة للقواعد والقوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول العربية، بحيث يتم حذف القواعد غير الضرورية، ويتبع ذلك وضع مصفوفة للمقارنة بين وضع كل قطاع من القطاعات الخدمية في مختلف الدول العربية،

5. قد تكون احدى الخطوات الاكثر فعالية في التكامل الاقليمي تحقيق التوافق التشريعي والذي لا يتطلب بالضرورة توحيد القوانين للتوصل الى التحرير، بل يمكن هذا التوافق (التقارب) من خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل، مثل الاعتراف بالمؤهلات العلمية والمهنية بغرض الالتحاق بالتعليم العالي او التدريب وذلك لتسهيل الاسلوب الثاني لتوريد الخدمات، وهو ما ينعكس ايضا على تسهيل الاسلوب الرابع لتوريد لخدمة، كما ان ضمان التحرير الفعال على المستوى الاقليمي يتطلب ان يكون هناك تعاون بين السلطات التنظيمية الوطنية في الدول العربية.

6. في بعض القطاعات الخدمية الاخرى كخدمات النقل والخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، قد يشكل اصلاح السياسات والقواعد التنظيمية بما يخفف الحواجز التقييدية اولوية قصوى في الدول العربية، لتقليل تكاليف الانتاج والتجارة الخارجية والبينية على سواء، وهو ما قد

[1] حسين الفحل، مرجع سابق، ص.151.

يكون له مردود كبير ايضا في تيسير القيام بالمزيد من التحرير في التجارة السلعية البينية من خلال تعزيز قدرة الشركات على المنافسة في السوق الاقليمية.[1]

7. يتطلب التحرير الإقليمي الناجح للتجارة في الخدمات تقاربا تنظيميا بين الشركاء التجاريين، إذ أم عدم التجانس في القوانين والتنظيمات يزيد في العديد من الحالات من تكاليف دخول المردين الخدميين لدى ولوجهم الأسواق الإقليمية وذا ما يقلص التجارة البينية، ويعد مجال التعاون التنظيمي واعدا بالنسبة لاتفاقيات التجارة الإقليمية ويشمل المعايير المرتبطة بالخدمات والرخص و المواصفات او المؤهلات التعليمية أو المهنية.[2]

[1] عثمان توات، مرجع سابق، ص.266.

[2] كندة محمدية، احمد غنيم، **مرجع سابق**، ص.111.

خلاصة الفصل:

– بسبب تزايد أهمية حرية التجارة على المستوى الدولي، أدى ذلك إلى ظهور التكتلات الاقتصادية لتعزيز التعاون و التبادل التجاري في المناطق المختلفة و ضمن هذا الإطار العلمي قامت الدول العربية بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي ضمت 18 دولة عربية إلى غاية عام 2017 ،

– ارتأت الدول العربية ضرورة لإدماج تجارة الخدمات ضمن مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تحريرها بين الدول أعضاء المنطقة، خاصة وان هنالك اتفاقية بهذا الشأن بين الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية, وذلك نظرا لأهمية تجارة الخدمات في التجارة العربية باعتبارها تمثل نسبة هامة في التجارة العربية بحوالي 24%[1] من إجمالي التجارة العربية.

_ اختتام جولة بيروت في الأول من شباط من عام 2017 حيث تم خلاله الموافقة على جداول الالتزامات تسع دول ستكون هي الدول المؤسسة للاتفاقية.

– بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول العربية لتنمية تجارتها البينية فان التشابه في الهياكل الإنتاجية للدول العربية يظل من اهم العوائق التي تقف في وجه هذه الدول، وهذا ما يستدعي المزيد من التعاون لتطوير التجارة الخارجية العربية، تجد الدول العربية نفسها أمام محاولة تطوير منتجاتها في ظل تنامي الاتجاه إلى ادراج تحرير ضمن مختلف الاتفاقيات الدولية.

[1] الاقتصاد العربي الموحد الفصل الثاني عشر، المرجع السابق، ص 6

الخاتمة

فهرس المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
المقدمة	**أ- و**
الفصل الأول: جهود التكامل العربية	
تمهيد	**8**
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي	**9**
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي	**9**
المطلب الثاني: أنواع التكامل الاقتصادي	**11**
المطلب الثالث: اهداف التكامل الاقتصادي	**13**
المطلب الرابع: صور التكامل الاقتصادي	**14**
المطلب الخامس: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي	**18**
المبحث الثاني: التكامل الاقتصادي العربي	**21**
المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي العربي	**21**
المطلب الثاني: اهداف التكامل الاقتصادي العربي	**23**
المطلب الثالث: مقومات التكامل الاقتصادي العربي	**24**
المطلب الرابع: معوقات التكامل الاقتصادي العربي	**25**
المطلب الخامس: بعض من نماذج التكامل الاقتصادي العربي	**27**
المبحث الثالث: السوق العربية المشتركة	**30**
المطلب الأول: تطور السوق العربية المشتركة	**30**
المطلب الثاني: اركان السوق العربية المشتركة	**31**
المطلب الثالث: اهداف السوق العربية المشتركة	**33**
المطلب الرابع: اهم العقبات التي تواجه تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة	**34**
خلاصة الفصل الأول	**37**

الفصـل الثاني: ماهية تجارة الخدمات	
تمهيد	**39**
المبحث الأول: نظرة عامة حول التجارة الدولية في الخدمات	**40**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات	**40**
المطلب الثاني: طبيعة التجارة الدولية في الخدمات	**42**
المطلب الثالث: تصنيفات التجارة الدو لية في الخدمات	**46**

المطلب الرابع: الفرص والتحديات في التجارة الدولية للخدمات	**49**
المبحث الثاني:الملامح العامة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات	**50**
المطلب الأول: مفهوم تحرير التجارة في الخدمات	**50**
المطلب الثاني: فوائد تحرير تجارة الخدمات	**52**
المطلب الثالث: القيود التي تعوق تجارة الخدمات	**53**
المطلب الرابع: أسباب تحرير التجارة في الخدمات	**54**
الجهود الدولية لتحرير تجارة الخدمات المبحث الثالث:	**55**
المطلب الأول: هيكل الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات	**56**
المطلب الثاني: تحرير تجارة الخدمات في اطار اتفاق الشراكة الاورو متوسطية	**66**
خلاصة الفصل الثاني	**73**
الفصل الثالث: تحرير تجارة الخدمات في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	
تمهيد	**76**
المبحث الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**77**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**77**
المطلب الثاني: الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**80**
المطلب الثالث: العناصر الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**81**
المطلب الرابع: آلية فض المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**83**
المطلب الخامس: عقبات التطبيق أمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	**85**
المبحث الثاني: إدماج تجارة الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية	**89**
المطلب الأول: المفاوضات العربية لتحرير التجارة في الخدمات :	**90**
المطلب الثاني: الهيكل العام لمشروع الاتفاقية العربية للتجارة في الخدمات	**92**
المطلب الثالث: التزامات الدول العربية في إطار الجاتس الخاصة بتحرير تجارة الخدمات	**93**
المطلب الرابع: العوائق والتحديات التي تواجه الدول عند تحرير تجارة الخدمات	**96**
المبحث الثالث: واقع تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية والانعكاسات المحتملة من تحريرها	**97**
المطلب الأول: اداء وتطور تجارة الخدمات في الدول العربية	**98**
المطلب الثاني: الاثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات البينية	**104**
المطلب الثالث: اليات تدعيم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات البينية وتطوير قطاعات الخدمات العربية	**108**
خلاصة الفصل الثالث	**112**

الخاتمة	114
قائمة المراجع	120
قائمة الملاحق	128

الملحق رقم (02): تطور نسبة التغطية في الدول محل الدراسة 2005-2015.

جدول رقم (01) إلى جدول رقم (08)

تحليل تطور ميزان الخدمات في مصر لفترة 2005_2015

السنة	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	الرصيد	نسبة التغطية%
2005	14,6	10,5	4,1	139
2006	16,1	11,5	4,6	140
2007	19,9	14,3	5,6	139
2008	24,9	17,9	7	139
2009	21,5	13,9	7,6	154
2010	23,8	14,7	9,1	161
2011	19,1	14,06	5,84	135
2012	21,7	16,4	5,3	132
2013	18,2	16,4	1,8	110
2014	21,8	17,5	4,3	124
2015	18,5	17,4	1,1	106

تحليل تطور ميزان الخدمات في لبنان لفترة 2005_2015

السنة	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	الرصيد	نسبة التغطية%
2005	10	7,8	2.2	128.2051
2006	11,6	8,7	2.9	133.3333
2007	12,7	9 ,9	2.8	128.2828
2008	17,6	13,4	4.2	131.3433
2009	16,9	14,04	2.86	120.3704
2010	16,4	13,03	3.37	125.8634
2011	19,6	12,9	6.7	151.938
2012	15,1	11,4	3.7	132.4561
2013	15 ,4	12,8	2.6	120,3
2014	14,7	13,1	1.6	112.2137
2015	15,8	13,5	2.3	117.037

تحليل تطور ميزان الخدمات في المغرب لفترة 2005_2015

السنة	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	الرصيد	نسبة التغطية%
2005	9	3,8	5.2	236.8421
2006	11,3	4,4	6.9	256.8182
2007	14	5,4	8.6	259.2593
2008	15,3	6,6	8.7	231.8182
2009	14,8	6,8	8	217.6471
2010	14,7	7,3	7.4	201.3699
2011	15,8	8,5	7.3	185.8824
2012	15,3	8,1	7.2	188.8889
2013	14,3	7,5	6.8	190.6667
2014	15,8	8,7	7.1	181.6092
2015	14,6	7,9	6.7	184.8101

تحليل تطور ميزان الخدمات في عمان لفترة 2005_2015

السنة	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	الرصيد	نسبة التغطية%
2005	0,9	3,1	2.2-	29.03226
2006	1,3	3,8	2.5-	34.21053
2007	1,6	5,09	3.49-	31.43418
2008	1,8	5,8	4-	31.03448
2009	1,6	5,4	3.8-	29.62963
2010	1,8	6,3	4.5-	28.57143
2011	2,3	7,7	5.4-	29.87013
2012	2,6	8,7	6.1-	29.88506
2013	2,9	9,7	6.8-	29.89691
2014	3,1	9,9	6.8-	31.31313
2015	3,4	10,1	6.7-	33.66337

تحليل تطور ميزان الخدمات في قطر لفترة 2005_2015

السنة	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	الرصيد	نسبة التغطية%
2005	–	–	–	–
2006	–	–	–	–
2007	–	–	–	–
2008	–	–	–	–
2009	–	–	–	–
2010	–	–	–	–
2011	7,3	16,8	9.5–	43.45238
2012	9,9	23,9	14–	41.42259
2013	11,1	27,4	16.3–	40.51095
2014	13,5	32,8	19.3–	41.15854
2015	14,9	30,7	15.8–	48.5342

تحليل تطور ميزان الخدمات في السعودية لفترة 2005_2015

السنة	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	الرصيد	نسبة التغطية%
2005	11,4	33,1	21.7–	34.44109
2006	14,2	49 ,5	35.3–	258.6521
2007	16,4	63,09	46.69–	25.99461
2008	9,3	75,2	65.9–	12.36702
2009	9,7	74,9	65.2–	12.9506
2010	10,6	76,7	66.1–	13.82008
2011	11,4	78,01	66.61–	14.61351
2012	11	73,4	62.4–	14.98638
2013	11,8	76,6	64.8–	15.4047
2014	12,5	100,5	88–	12.43781
2015	14,4	88,03	73.63–	16.35806

تحليل تطور ميزان الخدمات في السودان لفترة 2005_2015

السنة	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	الرصيد	نسبة التغطية%
2005	0,14	1,5	1.36–	9.333333
2006	0,2	2,5	2.3–	8
2007	0,5	2,6	2.1–	19.23077
2008	0,4	2,5	2.1–	16
2009	0,3	2,1	1.8–	14.28571
2010	0,2	2,5	2.3–	8
2011	0,8	2,8	2–	28.57143
2012	1,05	2,1	1.05–	50
2013	1,2	2,09	0.89–	57.41627
2014	1,5	2,07	0.57–	72.46377
2015	1,7	1,7	00	100

تحليل تطور ميزان الخدمات في اليمن لفترة 2005_2015

السنة	صادرات الخدمات	واردات الخدمات	الرصيد	نسبة التغطية%
2005	0,37	1 ,2	0.83–	17.61905
2006	0,5	1,8	1.3–	27.77778
2007	0,7	1,8	1.1–	38.88889
2008	1,2	2, 3	1.1–	37.5
2009	1,2	2,1	0.9–	57.14286
2010	1,6	2,1	0.5–	76.19048
2011	1,2	2,1	0.9–	57.14286
2012	1,5	2,3	0.8–	65.21739
2013	1,7	2,2	0.5–	77.27273
2014	1,7	2,7	1–	62.96296

الملحق رقم (04): تطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لقطاعات الخدمات (2005-2015)

الدولة	الخدمة		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مصر	التامين	ص	0,19	0,18	0,16	0,48	0 ,26	0,27	0,27	0,23	0,25	0,25	0,39
		و	0,97	1 ,06	1,65	1,36	1,44	1,53	1,51	1,63	1,57	1 ,86	1,70
		م.ن.ظ	**-0,67**	**-0,70**	**-0,82**	**-0,47**	**-0,69**	**-0,7**	**-0,69**	**-0,75**	**-0,82**	**-0,76**	**-0,62**
	السياحة	ص	6,82	7,57	9,28	10,97	10,74	12,52	8,68	9 ,90	6,02	4,62	6,05
		و	1,62	1,77	2,43	2,91	2,47	2,23	2,20	2,60	3,01	3,13	3,37
		م.ن.ظ	**0,61**	**0,62**	**0,58**	**0,58**	**0,62**	**0,69**	**0,59**	**0,58**	**0,33**	**0,19**	**0,28**
	الاتصالات	ص	2,84	2,86	3,51	5,27	3,76	3,08	1,97	2,71	2,54	9,74	2,34
		و	4,19	4,18	4,40	5,71	4,23	4,40	3,87	4,62	4,75	4,48	5,15
		م.ن.ظ	**0,19**	**-0,18**	**-0,11**	**-0,04**	**-0,05**	**-0,17**	**-0,32**	**-0,26**	**-0,30**	**0,36**	**-0,37**
	النقل	ص	4,73	5 ,47	6,93	8 ,15	6,69	7,91	8,18	8,84	9,38	0,45	9,70
		و	3,72	4,49	5,99	7,3	5,6	6 ,56	6,46	7,52	7,06	8,12	7,10
		م.ن.ظ	**0,11**	**0,09**	**0,07**	**0,05**	**0,08**	**0,09**	**0,11**	**0,08**	**0,14**	**-0,89**	**0,15**
لبنان	التامين	ص	0,24	0,31	0,36	0,34	0,35	2,27	1,45	1,75	1,68	1,98	2,51
		و	0,25	0,27	0,30	0,32	0,01	1,36	0,71	0,38	1,17	1,47	2,01
		م.ن.ظ	**-0,02**	**0,06**	**0,09**	**0,03**	**0,94**	**0,25**	**0,34**	**0,64**	**0,21**	**0,14**	**0,19**
	السياحة	ص	5,06	4,94	5,19	7 ,75	6,67	8,03	6,51	6 ,82	6,45	6,50	6,84
		و	2,87	2,99	3,08	3,54	4,00	4,51	3,98	1,75	4,36	4,97	4,57
		م.ن.ظ	**0,27**	**0,24**	**0,25**	**0,37**	**0,002**	**0,28**	**0,24**	**0,59**	**0,19**	**0,13**	**0,19**
	الاتصالات	ص	4,25	5,89	6,56	3,73	9 ,3	5,42	10,26	5,36	6,13	4,93	5,07
		و	3,35	3,93	4,80	7,58	7,85	5,30	5,49	4,53	49,83	4,23	4,59
		م.ن.ظ	**0,11**	**0,19**	**0,15**	**-0 ,34**	**0,08**	**0,01**	**0,30**	**0,08**	**-0,78**	**0,07**	**0,04**
	النقل	ص	0,4	0,47	0,57	5,76	0,38	0,66	1,35	1,14	1,11	1,28	1,44
		و	1,31	1,49	1,70	1,93	2,15	1,83	5,00	4,72	2,26	2,18	2,39
		م.ن.ظ	**-0,53**	**-0,61**	**-0,49**	**0,43**	**-0,75**	**-0,49**	**-0,58**	**-0,61**	**-0,34**	**-0,26**	**-0,02**
المغرب	التامين	ص	0,06	0,07	0,07	0,15	0,21	0,18	0,18	0 ,17	0,18	0,18	0,17
		و	0,07	0,09	0,11	0,16	0,24	0,24	0,24	0,27	0,27	1,16	0,21
		م.ن.ظ	**-0.07**	**-0.12**	**-0.22**	**-0.03**	**-0.06**	**-0.14**	**-0.14**	**0.96**	**-0.2**	**-0.73**	**-0.10**
	السياحة	ص	4,47	6,16	7,14	7,22	6,61	6,68	7,26	6,67	6,82	7,04	6,22
		و	0 ,6	0,68	0,87	1,07	1,09	1,19	1,35	1,24	1,15	1,38	1,39
		م.ن.ظ	**0.76**	**0.80**	**0.73**	**0.74**	**0.71**	**0.69**	**0.68**	**0.68**	**0.71**	**0.67**	**0.63**
	الاتصالات	ص	3,18	38,02	4,97	5,41	5,87	5,67	4,62	5,66	4,98	5,47	5 ,48
		و	1,55	1,9	2,20	2,73	3,15	3,24	2,07	3,21	3	3,53	3,25
		م.ن.ظ	**0.34**	**0.90**	**0.38**	**0.32**	**0.30**	**0.27**	**0.38**	**0.27**	**0.24**	**0.21**	**0.87**
	النقل	ص	1,31	1,49	1,70	1,93	2,15	1,83	5,00	4,72	2,26	2,18	2,39
		و	1,56	1,72	2,20	2,62	2,31	2,62	3,29	3,35	2,92	3,61	3,01
		م.ن.ظ	**-0.08**	**-0.07**	**-0.12**	**-0.15**	**-0.03**	**-0.17**	**0.20**	**0.16**	**-0.12**	**-0.24**	**-0.11**
عمان	التامين	ص	0,004	0,005	0,007	0,01	0,02	0,02	0,033	0,040	0,04	0,04	0,04
		و	0,28	0,32	0,57	0,58	0,61	0,70	0,75	0,81	0,85	0,91	1 ,00
		م.ن.ظ	**-0.97**	**-0.96**	**-0.97**	**-0.96**	**-0.93**	**-0.94**	**-0.91**	**-0.90**	**-0.91**	**-0.91**	**-0.42**
	السياحة	ص	0,41	0,53	0,61	0,78	0,68	0,77	0,98	1,06	1,27	1,36	1,50
		و	0 ,96	0,69	0,75	0,84	0,88	0,99	1,16	1,27	1,43	1,63	1,73
		م.ن.ظ	**-0.99**	**-0.13**	**-0.10**	**-0.03**	**-0.12**	**-0.12**	**-0.08**	**-0.09**	**-0.05**	**-0.09**	**-0.07**
	الاتصالات	ص	0,19	0,44	0,60	0,53	0,34	0,47	0,38	0,42	0,51	0,54	0,62

		و	1,12	1,57	2,07	1,86	1,83	1,96	2,68	2,99	3 ,07	3,38	3,44
		م.ن.ظ	**-0.70**	**-0.56**	**0.93**	**-0.55**	**-0.68**	**-0.61**	**-0.75**	**-0.75**	**-0.86**	**-0.72**	**-0.69**
	النقل	ص	0,28	0,31	0,36	0,46	0,55	0,52	0,89	1,07	1,07	1,14	1,25
		و	0,33	1,20	1 ,17	2,50	2,26	2,53	3,09	3,61	4,35	3,95	3,90
		م.ن.ظ	**-0.08**	**-0.58**	**-0.95**	**-0.68**	**-0.60**	**-0.65**	**-0.55**	**-0.54**	**-0.60**	**-0.55**	**-0.51**

الدولة	الخدمة		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قطر	التامين	ص	-	-	-	-	-	-	0,36	0,61	0,74	0,82	0,54
		و	-	-	-	-	-	-	1,10	0,53	1,43	2,35	2,71
		م.ن.ظ	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-0.50**	**-0.79**	**-0.31**	**-0.48**	**-0.66**
	السياحة	ص	-	-	-	-	-	-	1,10	2,85	3 ,43	4,38	5,00
		و	-	-	-	-	-	-	2,10	5,64	6,65	8,66	8 ,14
		م.ن.ظ	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-0.31**	**-0.32**	**0.73**	**-0.32**	**-0.49**
	الاتصالات	ص	-	-	-	-	-	-	1,94	1,77	1,34	1,64	1,98
		و	-	-	-	-	-	-	4,08	7,33	9,15	9,67	8,40
		م.ن.ظ	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-0.35**	**-0.61**	**-0.74**	**-0.70**	**-0.61**
	النقل	ص	-	-	-	-	-	-	3 ,87	4,66	5,58	6,41	7,36
		و	-	-	-	-	-	-	9,80	9,88	10,21	12,09	7 ,00
		م.ن.ظ	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**0.79**	**-0.35**	**-0.29**	**-0.30**	**0.82**
السعودية	التامين	ص	-	-	-	0,57	1,22	1,22	0,34	0,46	0,60	0,38	0,55
		و	4 ,02	7,13	3,51	3,32	2,68	2,69	3,56	3 ,37	3,30	3,26	2,94
		م.ن.ظ	**-**	**-**	**-**	**-0.96**	**-0.37**	**-0.37**	**-0.82**	**-0.97**	**-0.69**	**-0.79**	**-0.68**
	السياحة	ص	4,62	4,76	6,04	3,35	5,96	6,65	8,39	7,39	7,62	2,22	10,07
		و	9,07	12,95	20,15	15,11	16,68	21,10	17,26	16,99	17,64	24,09	19,34
		م.ن.ظ	**-0.32**	**-0.46**	**-0.53**	**-0.63**	**-0.47**	**-0.52**	**-0.34**	**-0.39**	**-0.39**	**-0.72**	**-0.31**
	الاتصالات	ص	2,95	7,13	8,17	0,49	0,58	0,69	0,70	0,89	0,91	1,00	0,93
		و	15,2	23,79	29,78	41,09	40 ,43	40,16	41,82	35,12	8,38	53,20	45,65
		م.ن.ظ	**-0.67**	**-0.53**	**-0.56**	**-0.97**	**-0.97**	**-0.96**	**-0.96**	**-0.95**	**-0.80**	**-0.96**	**-0.96**
	النقل	ص	1,81	2,30	2,25	2,37	1,92	2,01	1,95	2,26	2,65	2,88	2,83
		و	4,91	5,6	9,58	15,6	11,38	12,70	15,34	17,86	19,23	19,90	20,08
		م.ن.ظ	**-0.46**	**-0.41**	**-0.61**	**-0.73**	**-0.711**	**-0.72**	**-0.77**	**-0.77**	**-0.75**	**-0.74**	**-0.75**
السودان	التامين	ص	0,01	0,01	0,02	0,06	0,01	0,01	0,01	0,02	0,007	0,003	0,01
		و	0,20	0,16	0,17	0,20	0,21	0,22	0,21	0,19	0 ,22	0,28	0,17
		م.ن.ظ	**-0.90**	**-0.88**	**-0.78**	**-0.53**	**-0.909**	**-0.91**	**-0.90**	**-0.80**	**-0.99**	**-0.97**	**-0.88**
	السياحة	ص	0,10	0,14	0,38	0,24	0,21	0,06	0,17	0,76	0,73	0,92	0,91
		و	0,66	1,39	1,43	1,25	0,89	1,11	0,90	0,69	0,47	0 ;43	0,18
		م.ن.ظ	**-0.73**	**-0.81**	**-0.58**	**-0.67**	**-0.47**	**-0.89**	**-0.68**	**0.04**	**0.21**	**-0.95**	**0.66**

	الاتصالات	ص	0,01	0,02	0,08	0,07	0,06	0,11	0,59	0,24	0,34	0,17	0,26
		و	0,08	0,13	0,13	1,12	0,05	0,17	0,65	0,29	0,37	0,43	0,40
		م.ن.ظ	**-0.77**	**-0.73**	**-0.23**	**-0.88**	**0.090**	**-0.21**	**-0.04**	**-0.09**	**-0.04**	**-0.43**	**-0.21**
	النقل	ص	0,002	0,01	0,01	0,01	0 ,007	0 ,01	0,01	0,01	0,11	0 ,39	0,51
		و	0,54	0,79	0,85	0 ,92	0,96	0,86	1,17	0,91	1,02	0,91	0,92
		م.ن.ظ	**-0.99**	**-0.97**	**-0.97**	**-0.99**	**-0.985**	**-0.97**	**-0.98**	**-0.97**	**-0.80**	**-0.4**	**-0.28**
اليمن	التامين	ص	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
		و	0 ,10	0,13	0,16	0,19	0 ,17	0 ,21	0,2	0,27	0,26	0,3	0,16
		م.ن.ظ	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
	السياحة	ص	0,28	0,16	0,41	0,88	0,87	1,14	0,73	0,80	0,92	1,02	0 ,09
		و	0,16	0,15	0,90	0,17	0,21	0,17	0,17	0,07	0,08	0,06	0,06
		م.ن.ظ	**0.27**	**0.03**	**-0.37**	**0.67**	**0.611**	**0.74**	**0.62**	**0.83**	**0.84**	**0.88**	**0.2**
	الاتصالات	ص	0 ,14	0,30	0,24	0,27	0,28	0,26	0,27	0,46	0,54	0,42	0,22
		و	0,36	0,79	0,57	0,83	0,78	0,69	0,68	0,6	0,59	0,83	0,26
		م.ن.ظ	**-0.44**	**-0.44**	**-0.40**	**-0.50**	**-0.47**	**0.45**	**-0.43**	**-0.13**	**-0.04**	**-0.32**	**-0.08**
	النقل	ص	0,04	0,02	0,04	0,04	0,04	0,18	0,18	0,22	0,22	0,25	0,08
		و	0,57	0,71	0,88	1,08	0,93	1,01	1,02	1,34	1,26	1,48	0,70
		م.ن.ظ	**-0.86**	**-0.94**	**-0.91**	**-0.92**	**-0.917**	**-0.69**	**-0.7**	**-0.71**	**-0.70**	**-0.71**	**-0.79**